

مطبوعات المجمع

آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال

(٥)

رسالة ابن القيم رحمه الله

إلى أحد إخوانه

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية

(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق

عبد الله بن محمد المديفر

إشراف

بكر بن عبد الله أبو زيد

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذه رسالة لطيفة في معناها، سهلة في أسلوبها، مترابطة مقاصدها، قليلة ورقاتها، غزيرة علومها، يَحُثُّ ابنُ القيم فيها (علاءَ الدين؟) على تعليم الخير، والنصح لكل من اجتمع به، ويبين الآثار المترتبة على ترك الدعوة والتعليم، فيذكر منها: محق البركة، وفساد القلب، وغفلته. ثم يبين آثار الغفلة إذا اجتمعت مع اتِّباع الهوى.

وينتقل للحديث باختصار عن المُنعَم عليهم بعد أن تحدث عن ضدهم من الذين غفلت قلوبهم، ويبين حاجة العبد إلى الهداية من تسعة أوجه. ثم يتحدث عن أشرف أنواع المهتدين، وهم الذين يسألون ربهم أن يجعلهم أئمة يُهتدى بهم ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [الفرقان: ٧٤]، ويشرح السُبل الأربعة التي تُنال بها هذه الإمامة.

ويأخذك المؤلف إلى نُقلة، ليشرح مسألة، هي: أن كل إنسان إنما يسعى فيما يحصل له به اللذة والنعيم، ويندفع به عنه أضداد ذلك، ويُعدد ستة أمور لا تتم اللذة إلا بها، ويبين حال كثير من الناس معها. ويؤكِّد أنَّ اللذة التامة، وطيب العيش إنما يكون في معرفة الله وتوحيده والأنس به والشوق إلى لقائه، واجتماع القلب والهم عليه،

ويدلل على ذلك بكون الصلاة جُعلت قُرَّة عين النبي ﷺ فيها، ثم يُمتعك المؤلف ويُتحفك بذكر **مشاهد الصلاة الستة**، التي إذا اجتمعت لدى العبد في صلاته حصلت له قُرَّة العين واستراحة القلب.

ويختم رسالته بأن ملاك هذا الشأن أربعة أمور: نية صحيحة، وقوة عالية، ورغبة، ورهبة.

وقد اتَّبعت في التحقيق المنهج التالي:

١ ـ قدّمت للتحقيق بِقِسْم تناولت فيه: توثيق نسبة الرسالة إلى مؤلفها، وأهميتها، ووصف النسخ المطبوعة والنسخ المخطوطة، وعنوان الرسالة، والشخص المرسلة إليه.

٢ ـ المقابلة بين النسخ، وإثبات الفروق بين نسخ ثلاث.

٣ ـ خرَّجت الآيات والأحاديث وأكثر الآثار، ونقل كلام بعض العلماء على الأحاديث ـ في غير الصحيحين ـ تصحيحاً أو تضعيفاً.

٤ ـ خرَّجت أكثر الأبيات الشعرية الواردة.

٥ ـ عرَّفت بالأعلام إلا المشهورين، مثل كبار الصحابة، وكبار أئمة الفقه والحديث.

٦ ـ أصلحت الأخطاء الإملائية من غير إشارة، واللغوية والنحوية بإشارة.

٧ ـ ماورد في النسخة الأصل من أخطاء أثبت صوابه في الصلب بين معكوفين[ ]، وأشرت في الحاشية إلى مصدر التصويب أو وجهه.

٨ ـ الأخطاء الطفيفة ـ كسقوط نقطة أو حرف ـ أصلحتها دون الإشارة إلى ذلك، كما لم أُشِرْ إلى الفروق بينها؛ تقليلاً من كثرة الحواشي، إلا إذا كان للسقط الطفيف وجه فأذكره وأشير إلى الفروق.

٩ ـ فهرَسَت للآيات، والأحاديث، والآثار، والأقوال، والأعلام، والأبيات الشعرية، والكتب الواردة في الرسالة.

١٠ ـ إذا كانت نهاية الصفحة في المخطوطة أثناء آية فأشير جوار السطر إلى نهايتها بدون علامة.

وأشكر الله تعالى، فهو أهل الحمد والشكر، ثم أشكر كل من أسهم في إخراج هذا التحقيق فجزاهم الله عنِّي وعن الإسلام خير الجزاء.

وأستغفر الله ـ تعالى ـ على ما حصل في التحقيق من قصور؛ فهذا ما اتّسع له الوقت، وبلغه العلم.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.

عبدالله بن محمد المديفر
ص. ب ١٢٣٧٠٦
الرياض: ١١٧٥١
fer@al-islam.com

دراسة موجزة للرسالة، ووصف نُسَخِها

دراسة موجزة للرِّسالة

مدى صحة نسبة الرسالة لابن القيم

نَسَب هذه الرسالة إلى ابن القيم فضيلة الشيخ بكر أبو زيد[1]، ولم يذكر أحداً نسبها قبله، فلعله اعتمد على ما ورد في صفحتها الأولى من نسبتها إليه.

وإثبات صحة نسبتها إليه يحتاج إلى مقارنة منهج هذه الرسالة بمنهج ابن القيم في كتبه الثابتة له، ومقارنة بين نصوصها وبعض نصوصه في كتبه، وبين بعض عباراتها وبعض عباراته في كتبه، فإلى بيان ذلك:

أولاً: مقارنة منهج الرسالة بمنهج ابن القيم في كتبه الثابتة له:

تكلم عدد من المعاصرين عن منهج ابن القيم وأسلوبه في الكتابة، فذكروا عدداً من المناهج والأساليب التي اتبعها في التأليف والبحث، وهاهي بعضها، مع المقارنة بينها وبين ما ورد في هذه الرسالة.

١ ـ من خصائص منهجه: الاعتماد على الأدلة من الكتاب والسنة[2]. وهذه الخصيصة تظهر جلية في هذه الرسالة عملياً وقولياً، أما العملي فيظهر في مواضع عديدة من الرسالة، وأما القولي، فقال حينما تكلم عن الأصول التي تضمنتها آية (٢٤) من

---

(١) ابن قيم الجوزية، حياته وآثاره (ص١٥٥).

(٢) المصدر السابق (ص٤٨)؛ وابن قيم الجوزية، عصره ومنهجه، لعبد العظيم شرف الدين (ص١٩٦).

سورة السجدة: «الثاني: هدايتهم بما أمر به على لسان رسوله ﷺ، لا بمقتضى عقولهم، وآرائهم، وسياساتهم، وأذواقهم، وتقليد أسلافهم بغير برهان من الله؛ لأنه قال: ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤] ص ١٩.

وقال عند الآية نفسها: «وفي ذلك دليلٌ على اتِّباعهم ما أنزل الله على رسوله، وهدايتهم به وحده دون غيره من الأقوال والآراء والنِّحل والمذاهب، بل لا يهدُونَ إلا بأمره خاصَّة» ص ٢٦.

وعقد فصلاً في المتابعة والاقتداء، ومما قال فيه: «... ولعل الأحاديث الثابتة والسنة النبوية من جانبه ولا يلتفتون إلى ذلك، ويقولون: نحن مقلدون لمذهب فلان. وهذا لا يُخَلِّص عند الله ولا يكون عذراً لمن تخلف عما علمه من السنة عنده، فإن الله ـ سبحانه ـ إنما أمر بطاعة رسوله واتباعه وحده، ولم يأمر باتباع غيره...» ص ٤٢.

٢ ـ ومن منهجه: عدم التعصب لمذهب معين[١]. وفي الكلام السابق له دليل واضح عليه.

٣ ـ ومن منهجه: أنه يعرض النصوص أولاً ثم يستنبط منها، خلافاً لما درج عليه كثير من الفقهاء من قبل ومن بعد، فهم يعرضون المسألة ثم يؤيدونها بالدليل[٢]. وهذا المنهج ورد هنا في الرسالة ص ١٦ ـ ٢٧.

---

(١) المصدران السابقان: شرف الدين (ص١٧٩)، وبكر أبو زيد (ص٥٩).

(٢) شرف الدين (ص١٨١).

٤ ـ ومن خصائص منهجه: الاستطراد[١]. وهو سمة بارزة في هذه الرسالة.

٥ ـ وتميز منهجه في أسلوبه: بالجاذبية وحسن التصوير[٢]. وهذا المنهج تجده في جميع صفحات الرسالة.

٦ ـ وتميز منهجه: بحسن الترتيب والسياق[٣]. وقد ظهر هذا جلياً في هذه الرسالة.

٧ ـ ومن خصائص منهجه: السعة والشمول، بحيث يستوعب الكلام في المسألة من جميع الجوانب[٤]. ويلحظ هذا بوضوح عند كلامه حول آية (٧٤) من سورة الفرقان ص ١٠، وكذلك عند الكلام على الآية (٢٤) من سورة السجدة، ص ١٧.

٨ ـ ومن خصائص أسلوبه: استشهاده بالشعر له أو لغيره[٥]. وجاء هنا مراراً استشهاده بالشعر لغيره.

هذه أهم المناهج والأساليب التي ظهرت في الرسالة.

ثانياً: مقارنة بعض نصوص هذه الرسالة بنصوص أخرى في كتبه:

والنصوص المتشابهة كثيرة، أكتفي بثلاثة منها:

١ ـ ورد في الرسالة (في الأصل): «... وهو لا يمكنه تركها

---

(١) ابن القيم من آثاره العلمية، لأحمد ماهر البُقري (ص١٥٩)، وبكر أبو زيد (ص٦١).

(٢) المصدران السابقان: البُقري ص٢١٦، وبكر أبو زيد (ص٦٧).

(٣) بكر أبو زيد (ص٦٨).

(٤) المصدر السابق (ص٥٦).

(٥) البُقري (ص٢١١).

[أي الشهوات] وتقديم هذا المطلوب عليها إلا بأحد أمرين: إما حب متعلق، وإما فرق مزعج. . .» ص ٢٩.

وفي نسخة (ب، وج): «. . . إما حب مقلق. .».

وقال ابن القيم في (روضة المحبين)[١]: «وأبعد القلوب من الله القلب القاسي، ولا يذهب قساوته إلا حب مقلق، أو خوف مزعج».

وقال في (الداء والدواء)[٢]: «الطريق الثاني المانع من حصول تعلق القلب [بعمل قوم لوط]: اشتغال القلب بما يبعده عن ذلك، ويحول بينه وبين الوقوع فيه، وهو: إما خوف مقلق، أو حب مزعج».

٢ ـ ورد في الرسالة: «وقد اشترى ـ سبحانه ـ من المؤمنين أنفسهم، وجعل ثمنها جنته، وأجرى هذا العقد على يد رسوله وخليله وخيرته من خلقه. . . كيف يليق بالعاقل أن يضيعها ويهملها ويبيعها بثمن بخس. . . وهل هذا إلا من أعظم الغبن الفاحش يوم التغابن؟» ص ٣١ ـ ٣٢.

وقال ابن القيم في (مدارج السالكين)[٣]: «فلما عرفوا عظمة المشتري، وفضل الثمن، وجلالة من جرى على يديه عقد التبايع، عرفوا قدر السلعة، وأن لها شأناً، فرأوا من أعظم الغبن أن يبيعوها

---

(١) (ص١٦٧).
(٢) (ص٣١٠).
(٣) (٣/ ٩).

لغيره بثمن بخس...».

٣ ـ ورد في الرسالة: «ومدار الدين على هذه القواعد الأربع، وهي: الحب والبغض، ويترتب عليهما الفعل والترك والعطاء والمنع، فمن استكمل أن يكون هذا كله لله استكمل الإيمان، وما نقص منها أن يكون لله، عاد بنقص إيمان العبد» ص ٣٦.

وقال ابن القيم في كتاب (الروح)[١]: «والدين كله يدور على أربع قواعد: حب وبغض، ويترتب عليهما فعل وترك، فمن كان حبه وبغضه وفعله وتركه لله فقد استكمل الإيمان،... وما نقص من أصنافه هذه الأربعة نقص من إيمانه ودينه بحسبه».

هذه نماذج رأيت أنها تكفي للدلالة على المقصود عن ذكر غيرها.

ثالثاً: مقارنة بعض عبارات الرسالة بعبارات ابن القيم في كتبه:

وردت في أول سطر من الرسالة بعد البسملة عبارة (الله المسؤول المرجو الإجابة)، فهل استعمل ابن القيم هذه العبارة في شيء من كتبه؟

لقد وردت هذه العبارة كاملة في ثلاثة من كتبه[٢]. وورد الجزء الأول منها في مواضع عديدة من كتبه.

ونحو هذا الكلام يقال على عباراته في خاتمة الرسالة.

---

(١) (ص٥٦٢).

(٢) وردت في مقدمة كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية، والوابل الصيب، وفي خاتمة كتاب الروح.

وكلمة (المَشْهد والمَشَاهِد) الواردتان في هذه الرسالة من الكلمات الدارجة عند ابن القيم في بعض كتبه[1].

النتيجة:

يتبين من خلال الأدلة المتنوعة السابقة أن نسبة الرسالة إلى ابن القيم صحيحة لا مرية فيها، ولا سيما أن فيها نقولاً عن ابن تيمية، ويُعدُّ ابن القيم أحد المكثرين في النقل عنه.

أهمية هذه الرسالة:

على الرغم من صغر حجم هذه الرسالة إلا أنها حوت درراً من كلام ابن القيم لم ينشرها لنا في شيء من كتبه المطبوعة[2]، كما حوت تفصيلاً لكلام أجمله في بعض كتبه، وبيان ذلك ما يأتي:

١ ـ لم يتعرض في شيء من الكتب المطبوعة لذكر المشاهد الستة للصلاة التي تقر بها العين، ويستريح بها القلب.

٢ ـ لم يتعرض في شيء من كتبه المطبوعة لمثل الكلام الذي ذكره هنا حول قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨].

٣ ـ عند قوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝﴾ الآيات، ذكر كلاماً قَيِّماً حول هذه الآيات،

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: (مدارج السالكين ١/٣٩٩ ـ ٤٣٠)، و (طريق الهجرتين ص٨١ ـ ٨٨، ٢٩٧ ـ ٣٠٦).

(٢) اعتماداً على كشافين من كشافات علوم ابن القيم، هما:
١ ـ التقريب لعلوم ابن القيم، لبكر بن عبدالله أبو زيد.
٢ ـ بدائع التفسير: الجامع لتفسير ابن قيم الجوزية، ليسري السيد محمد.
واستقراءاً لما طبع لاحقاً مما لم يتناوله هذان الكشافان.

وتفصيلاً بديعاً لم يذكره عندما تكلم عنها في بعض كتبه إلا إجمالاً.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [الفرقان: ٧٤] أشار إلى تفسيرها في (إعلام الموقعين)[١] في ستة أسطر، وتكلم عنها بكلام مجمل في كتاب (الروح)[٢]، أما في هذه الرسالة فقد تكلم عنها كلاماً وافياً، نقل أقوال السلف فيها، وأقوال أئمة اللغة، وبيَّنها، ورجح بينها.

٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤]، لم يفصل الكلام حولها في شيء من كتبه.

٦ ـ حول قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، نقل في هذه الرسالة بعض معاني (البصيرة) في اللغة، وحققها، ولا تجد في شيء من كتبه المطبوعة الموازنة بين هذه الأقْوال.

وصف النسخ المطبوعة والنسخ المخطوطة

أولًا: النسخ المطبوعة:

١ ـ (الطريق إلى الهداية)، بهذا العنوان طُبعت في دار التراث العربي، أشار إلى ذلك د.أسامة عبد العظيم، المُراجع للطبعة التالية.

٢ ـ (رسالة إلى كل مسلم) بهذا العنوان طُبعت في القاهرة عام

---

(١) (٤/ ١٣٥).

(٢) (ص٥٦٠ ـ ٥٦١).

(١٤٠٤هـ)، وراجعها وعلق عليها د. أسامة محمد عبد العظيم.

٣ ـ (صلاة المحبين والطريق إلى إمامة المتقين)، بهذا العنوان طُبعت في مطبعة سفير بالرياض، ونشرتها دار سعد النجيم ومؤسسة البشائر في الرياض عام (١٤١٣هـ)، الطبعة الثانية، وأخرجها وعلق عليها خالد بن علي العنبري.

ومع أن هذه الرسالة قد طبعت إلا أن إعادة طباعتها محققة تبقى مُلحّة للأسباب الآتية:

أ ـ أن ما طُبع اعتمد على نسخة خطية واحدة، هي المحفوظة بدار الكتب المصرية.

ب ـ أن ما طبع لم يحقق تحقيقاً علمياً، يطمئن القارىء معه إلى صحة نسبة الرسالة إلى مؤلفها، ويكون النص فيها أقرب إلى الصواب، ويُقابل فيه بين النُّسخ الخطية.

ج ـ أن ما طبع، فيه تصرف بنص المؤلف: تارة بإسقاط بعض الكلمات والجمل دون إشارة، وتارة بزيادة بعض الكلمات إلى النص دون إشارة، وتارة بإبدال بعض العبارات دون إشارة وبدون مُسوِّغ يوجب التغيير.

د ـ بعض الكلمات وردت خطأً في النسخة المخطوطة وأُثبتت كما هي دون البحث عن الصواب فيها.

هـ ـ أن طباعتها باسمها الذي اشتهر بين العلماء أدعى لانتشارها، ونشر العلم الذي حوته.

ثانياً: وصف النسخ المخطوطة:

وقفت على أربع نسخ خطِّية، وسيكون الرمز لها كالتالي:

(الأصـل)، و(ب)، و(ج)، و(د)، وكـان الاعتمـاد فـي التحقيـق والمقابلة على النسخ الثلاث الأولى، أما النسخة (د) فلم أرجع إليها إلا نادراً؛ للتَّعضيد؛ لما يأتي من الأسباب عند الحديث عن هذه النسخة.

١ ـ النسخة (الأصل):

هذه النسخة محفوظة في دار الكتب المصرية في القاهرة برقم (١٣) مجاميع، بعنوان: (رسالة لابن قيم الجوزية)، ورقم الفيلم هو: (٥٣٠٧٣)، ضمن مجموعة أولها كتاب (الداء والدواء) لابن القيم، مؤرخ آخر هذا الكتاب في سنة (١١٨٧ من الهجرة)، ويليه ـ بعد ستة أسطر دخيلة فيها توسل بالنبي ﷺ ـ هذه النسخة في عشر ورقات، من (١٤٠/أ) إلى (١٤٩/أ) ثم يليها رسالة سُمِّيت (رد القبورية) منتخبة من (إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان)، وينتهي المجموع بورقة (١٩٢).

مسطرتها (٢٠ × ١٥سم)، وكل صفحة تحوي (٢٣) سطراً، مكتوبة بخط جيد واضح، وتاريخ كتابتها غير مدون عليها، لكن الخط الذي كتبت به مشابه للخط الذي كتب به الكتاب الذي قبلها وهو مدون في الربع الأخير من القرن الثاني عشر الهجري كما سبق آنفاً، وناسخها مجهول.

وعرَّفت النسخةُ الرسالة بقولها: «هذا كتاب أرسله الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، مفتي المسلمين، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ، كتبه إلى بعض إخوانه في الله تعالى».

وقد جعلت هذه النسخة هي المعتمدة في التحقيق، للآتي:

أ ـ أنها سلمت من السقط الذي اعترى النسخ الأخرى جميعها.

ب ـ أن الأخطاء التي فيها أقل من النسخ الأخرى.

٢ ـ النسخة (ب):

محفوظة بالمكتبة المحمودية في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية، برقم (٢٧٩٧) مجاميع، بعنوان: (رسالة أرسلها ابن القيم إلى بعض إخوانه).

تقع المخطوطة في خمس عشرة ورقة، وهي بخط جيد واضح، وخطها وأوراقها يشيران إلى أنها من مخطوطات القرن الثاني عشر الهجري تقديراً، ناسخها عبدالله بن موسى[1]، ومسطرتها (١٣ × ٨.٥ سم)، وعدد الأسطر فيها أربعة عشر سطراً.

وقد وقع بها سقط من وسطها، بمقدار اثنين وثلاثين سطراً مطبوعاً، ويذكر ناسخ هذه النسخة أن السقط موجود في النسخة التي نقل عنها.

والمخطوطة تقع ثانية في المجموع التي هي فيه، ويحوي المجموع رسالتين، الرسالة الأخرى لم يذكر عليها اسم مؤلفها.

وعرَّفت النسخةُ الرسالة بقولها: «هذا كتاب أرسله الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، أبوعبدالله محمد بن أبي بكر، المعروف

---

(١) لم أقف على ترجمة له، وقد نَسَخَ عام (١١٥٥هـ) كتاب (فضائل الأعمال) لضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣هـ). (فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، عمّار بن سعيد تمالت، ص٤٩١).

بابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ كتبه إلى بعض إخوانه فقال».

٣ ـ النسخة (ج):

محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود في الرياض، برقم (١٦٥٦)، بعنوان: (رسالة في الإرشاد)، تقع في تسع ورقات، بخط جيد واضح، ورؤوس الفقرات بخط أكبر ذي لون أحمر، وبعض الفقرات فوقها خط أحمر، مقاسها (١٩×١٢سم)، وعدد الأسطر فيها واحد وعشرون سطراً، من مخطوطات القرن الرابع عشر الهجري، وبها سقط من وسطها كالنسخة السابقة، وناسخها مجهول، ومن الملحوظات المتكررة فيها، أن بعض الكلام يتكون من سطر أو أسطر في النسختين الأوليين يُختصر في هذه النسخة بكلمة أو كلمتين!

وعرَّفت النسخةُ الرسالة بقولها: «هذه رسالة أرسلها شمس الدين، أبو عبدالله ابن القيم ـ رضي الله عنه ـ إلى بعض إخوانه».

٤ ـ النسخة (د):

من محفوظات المكتبة العامة السعودية بالرياض[١]، ومصورتها في مكتبة جامعة الملك سعود محفوظة برقم (ف ٥٩/ ٤ ـ ز س)، بعنوان: (رسالة في البركة).

وهي نسخة غير كاملة سقط منها ما يقارب النصف من حجمها، تقع في أربع ورقات، وعدد الأسطر فيها ما بين (٢٣ ـ ٢٦) سطراً،

---

(١) وهي مكتبة دار الإفتاء والتي نقلت مخطوطاتها إلى مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.

وخطها من خطوط القرن الرابع عشر الهجري، ناسخها مجهول، ويظهر أن ناسخها قد اعتمد على النسخة (ج) ويتصرف أحياناً بالاختصار والحذف.

وعرَّفت النسخةُ الرسالة بقولها: «قال الشيخ، الإمام العالم، العلامة، شمس الدين، بحر العلوم، أبو عبد الله ابن القيم رحمه الله».

عنوان الرسالة

لم يُسمِّ ابن القيم رسالته هذه كما عُهد عنه في كتبه أنه يسميها باعتناء شديد.

وقد سُمِّيت في فهارس المكتبات المحفوظة فيها النسخ بالأسماء التالية:

١ ـ رسالة لابن قيم الجوزية.

٢ ـ رسالة أرسلها ابن القيم إلى بعض إخوانه.

٣ ـ رسالة في الإرشاد.

٤ ـ رسالة في البركة.

فمن سماها بالإرشاد فقد نظر إلى غرضها، ومن سماها بالبركة فقد نظر إلى موضوعها في بدايتها.

وعنون لها الشيخ بكر أبو زيد بـ(رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه)، وبهذا العنوان اشتُهرت عند عدد من أهل العلم المعاصرين؛ ولذا رأيت إثباتها بهذا العنوان، وحتى لا يحصل لبس بذكر عنوان لم تُعرف به لدى العلماء، كما أن النسخ الثلاث

المعتمدة قد عرَّفت هذه الرسالة بنحو هذا العنوان.

المرْسَلُ إليه

ورد في بداية النسخة الأصل أن المرسل إليه هو (علاهن)، وفي (ب) (علام الدين)، وفي (ج) و(د) (علاء الدين)، وبتتبع كثير من فهارس الكتب التي ترجمت لعصر ابن القيم لم أقف على أحد لُقِّب بعلاهن، ولا بعلام الدين، ولكن ورد فيها ذكر عدد من الأشخاص لقبوا بعلاء الدين كما في (ج) و(د)، وعلم الدين، ولم تُشر الكتب التي اطلعت عليها إلى وجود مراسلة بين أحد منهم وابن القيم، أو الإشارة إلى أنه تلميذ لابن القيم، أو ذِكْرِ قرينة يُطمأن إليها؛ وهذا يجعل شخصية من أُرسلت إليه الرسالة مجهولة.

وكم لله من لطف خفي يدق خفاه عن فهم الزكي وكم عسر
عاد الله يسرا وفرج لوعة القلب الشجي وكم هم تساء به
صباحا فتأتيك المسرة بالعشي إذا ضاقت بك الأسباب
يوما فثق بالواحد الصمد وتوسل بالنبي فكل عبد يغاث
إذا توسل بالنبي ولا تيأس لأمر من أمورك فلله من لطف
خفي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
هذا كتاب رسالة الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ
الإسلام مفتي المسلمين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف
بابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى كتبه إلى بعض إخوانه
في الله تعالى

بالله المسئول المرجو الإجابة أن يحسن إلى الأخ علا[illegible]
في الدنيا والآخرة وينفع به ويجعله مباركا أينما كان
فإن بركة الرجل تعليمه للخير حيث حل ونصحه لكل من
اجتمع به قال الله تعالى إخبارا عن المسيح وجعلني مباركا
أينما كنت أي معلما للخير داعيا إلى الله مذكرا به مرغبا
في طاعته فهذا من بركة الرجل ومن خلا من هذا فقد
خلا من البركة ومحقت بركة لقائه والاجتماع به بل تمحق
بركة من لقيه واجتمع به فإنه يضيع الوقت في الماجريات
ويفسد القلب وكل آفة تدخل على العبد فسببها ضياع
الوقت وفساد القلب وتعود بضياع حظه من الله ونقصان
درجته ومنزلته عنده ولهذا وصى بعض الشيوخ فقال
احذروا مخالطة من تضيع مخالطته الوقت وتفسد القلب

صورة الصفحة الأولى من النسخة (الأصل) المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

عن أنس وهو الذي يلي كمال علم الصحابة بربهم وخوفهم عليهم
كانهم اعلم الامة بنبيهم وشفقته ودينه في ذلك في هذا الاثر من
العلم والمعرفة ما لا يدركه الا اولو البصائر العارفون بالله
واسمائه وصفاته رحمة ومن هنا يفهم قول النبي صلى الله
عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابو داود والامام احمد من
حديث زيد بن ثابت وحذيفة وغيرهما ان الله لو عذب اهل
سمواته واهل ارضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم لكانت
رحمته خيرا لهم من اعمالهم [illegible] وملاك هذا
الشأن اربعة امور نية صحيحة وقوة عالية يقارنهما رغبة ور
هبة فهذه الاربعة هي قواعد الشأن ومهما دخل على العبد
من النقص في ايمانه واحواله وظاهره وباطنه فهو من نقصان
هذه الاربعة ونقصانها او نقص بعضها فليتأمل اللبيب هذه الاربعة
الاشياء وليجعلها سيره وسلوكه ويبني عليها علومه واعماله واقواله
واحواله فما اتي من اتي الا من قبلها والتخلف من تخلف الا من فقدها
والله المستعان وعليه التكلان واليه الرغبة وهو المسؤول بان
يوفقنا وسائر اخواننا من اهل السنة لتحقيقها علما انه ولي ذلك
والقادر عليه وهو حسبنا ونعم الوكيل تمت
الرسالة من الله تعالى وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو
على كل شيء قدير وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين
امين امين
امين

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (الأصل) المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين اللهم صلي على محمد

هذا كتاب ارسله الشيخ الامام العالم العلامة ابو عبد الله محمد بن ابي بكر

المعروف بابن القيم رحمه الله تعالى كتبه الى بعض اخوانه فقال

الله المسؤول المرجو الاجابة ان يحسن الى الاخ علام الدين في الدنيا والاخرة

وينفع به ويجعله مباركا اين ما كان فان بركة الرجل تعليمه للخير حيث حل

ونصحه لكل من اجتمع به قال الله تعالى اخبارا عن المسيح وجعلني مباركا

اين ما كنت اي معلما للخير داعيا الى الله مذكرا به مرغبا في طاعته فهذا من

بركة الرجل ومن خلا من هذا فقد خلى من البركة ومحقت بركة لقايه

والاجتماع به بل تمحق بركة من لقيه واجتمع به فانه يضيع الوقت في

الماجريات ويفسد القلب وكل آفة تدخل على العبد فسببها ضياع

الوقت وفساد القلب وتعود بضياع حظه من الله ونقصان

رتبته من الله ومنزلته عنده ولهذا اوصى بعض الشيوخ فقال احذ

روا مخالطة من تضيع مخالطته الوقت وتفسد القلب فانه متى ضا

ع الوقت وفسد القلب انفرطت على العبد اموره كلها وكان ممن قال

صورة الصفحة الأولى من النسخة (ب) المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية.

وملاك هذا الشأن اربعة امور نية صحيحة وقوة عالية يقارنهما
رغبة ورهبة الاربعة في قواعد هذا الشأن وكل ما جاء العبد من
النقص في ايمانه واحواله وظاهره وباطنه فهو من نقصان هذه
الاربعة او نقصان بعضها فليتأمل اللبيب هذه الاشياء وليجعلها
سيره وسلوكه ويبني عليها علومه واعماله واقواله واحواله
فما نتج من نتج الا منها ولا تخلف من تخلف الا من فقدها والله
اعلم والله المستعان وعليه التكلان واليه الرغبة ونسأل المولى
ان يوفقنا وسائر اخواننا من اهل السنة لتحقيقها علما
وعملا انه ولي ذلك والقادر عليه وهو حسبنا ونعم الوكيل والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تمت الرسالة والله اعلم

وكان الفراغ من كتب هذه الاوراق الشريفة
يوم الاحد وقت الضحى [illegible]
[illegible] عشر من جماد الاخر بقلم الفقير الى الله
عبد الله بن موسى غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ب) المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية.

رسالة الإرشاد

لابن القيم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة ارسلها شمس الدين ابو عبد الله بن القيم رضي الله عنه

الى بعض اخوانه الله المسئول المرجو الاجابة ان

يحسن الى الاخ علاء الدين في الدنيا والاخرة وان ينفع

به ويجعله مباركا اينما كان فان بركة الرجل تعليمه

للخير حيث حل ونصحه لكل من اجتمع به قال الله تعالى

اخبارا عن المسيح عليه السلام وجعلني مباركا اينما

كنت اي معلما للخير داعيا الى الله مذكرا به مرغبا في طاعته

فهذا من بركة الرجل ومن خلا من هذا فقد خلا من

البركة ومحقت بركة لقائه والاجتماع به بل تمحق بركة

من لقيه واجتمع به فانه يضيع الوقت في الماجريات

ويفسد القلب وكل افة تدخل على العبد فسببها ضياع

الوقت وفساد القلب وتعود بضياع حظه من الله

ونقصان درجته ومنزلته عنده ولهذا اوصى بعضهم

فقال احذروا مخالطة من تضيع مخالطته الوقت

وتفسد القلب فانه متى ضاع الوقت وفسد القلب

انفرطت على العبد اموره كلها وكان ممن قال الله فيه

ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه و

كان امره فرطا ومن تامل حال هذا الخلق وجدهم

كلهم الا اقل القليل ممن غفلت قلوبهم عن ذكر الله تعالى

واتبعوا اهوائهم وصارت امورهم ومصالحهم فرطا

صورة الصفحة الأولى من النسخة (ج) المحفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض.

وهبه نعمه عليه وغفر لسياته وضاعف حسناته وهذا
ثابت عن انس وهو دال شي على كمال علم الصحابة بربهم و
معرفته عليهم كما انهم اعلم الامة بنبيهم وسنته ودينه
فان في هذا الامر من العلم والمعرفة ما لا يدركه الا اولوا
البصاير ومن هنا يفهم قوله صلى الله عليه وسلم فيما
رواه ابو داود وغيره من حديث زيد بن ثابت وغيره
ان الله لو عذب اهل سمواته واهل ارضه لعذبهم وهو
غير ظالم لهم ولو رحمهم لكانت رحمته خيرا لهم من اعمالهم
وملاك هذا الشان اربعة امور نية صحيحة وقوة
غالبة يقارنهما رغبة ورهبة فهي قواعد هذا الشان
ومتى دخل النقص على العبد في ايمانه واحواله ظاهره
وباطنه فهو من نقصان هذه الاربعة او نقصان
بعضها فليتامل اللبيب هذه الاشيا وليجعلها سيره
وسلوكه ويبني عليها علومه واعماله فما نتج من
نتج الا منها ولا تخلف من تخلف الا من فقدها
والله تعالى اعلم وهو المستعان وعليه التكلان ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله
على سيدنا ونبينا محمد
واله وصحبه
وسلم

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ع) المحفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض.

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شمس الدين بحر العلوم أبو عبد الله محمد ابن القيم رحمه الله تعالى [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المسؤول المرجو الإجابة أن يحسن إلى الأخ علاء الدين في الدنيا
والآخرة وينفع به ويجعله مباركاً أينما كان فإن بركة الرجل تعليمه
للخير حيث حل ونصحه لكل من اجتمع به قال الله تعالى إخباراً
عن المسيح وجعلني مباركاً أينما كنت أي معلماً للخير داعياً إلى
الله مذكراً به مرغباً في طاعته فهذا من بركة الرجل ومن خلا من هذا
فقد خلا من البركة ومحقت بركة لقائه والاجتماع به بل تمحق
بركة من لقيه واجتمع به فإنه يضيع الوقت في الماجريات
ويفسد القلب وكل آفة تدخل على العبد فسببها ضياع الوقت
وفساد القلب وتعود بضياع حظه من الله ونقصان درجته
ولهذا أوصى بعضهم فقال احذروا مخالطة من تضيع مخالطته
الوقت وتفسد القلب فإنه متى ضاع الوقت وفسد القلب انفرطت
على العبد أموره كلها وكان ممن قال الله فيه ولا تطع من أغفلنا
قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ومن تأمل حال
هذا الخلق وجدهم كلهم إلا أقل القليل ممن غفلت قلوبهم عن
ذكر الله واتبعوا أهواءهم وصارت أمورهم ومصالحهم فرطا
أي فرطوا فيما ينفعهم واشتغلوا بما يضرهم عاجلاً وآجلاً
وهؤلاء قد أمر الله رسوله أن لا يطيعهم فطاعة رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تتم إلا بعدم طاعة هؤلاء فإنهم إنما يدعون إلى
ما يشاكلهم من اتباع الهوى والغفلة عن ذكر الله والدار الآخرة
والغفلة عن الله والدار الآخرة متى تزوجت باتباع الهوى تولد بينهما كل شر وكثيراً
ما يقترن أحدهما بالآخر ومن تأمل فساد أحوال العالم
عموماً وخصوصاً وجده ناشئاً عن هذين الأصلين فالغفلة
تحول بين العبد وبين معرفة الحق فيكون من الضالين
واتباع الهوى يصده عن اتباع الحق فيكون من المغضوب عليهم

صورة الصفحة الأولى من النسخة (د) المحفوظة بالمكتبة العامة السعودية بالرياض.

من اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ولهذا قال انا ومن
اتبعني فان كان المعنى ويكون
من اتبعني معطوف على الضمير المرفوع في ادعو وحسن
العطف لاجل الفصل فهو دليل على ان اتباعه
هم الذين الى الله عز وجل وان كان معطوفا على الضمير
المجرور في سبيلي

وتنكد حياته وكل عاقل يسعى في هذه الامور
ولكن اكثر الناس غلط في تحصيل هذا المطلوب
اما بعدم معرفته واما بعدم الطريق الموصلة اليه
فهذان غلطان سببهما الجهل ويتخلص منهما
بالعلم فقد يحصل العلم بالمطلوب وطريقه
لكن في قلبه شهوات تحول بينه وبين قصد هذا
المطلوب وسلوك طريقه ولا يمكنه تعديتها
عليها الا بامرين اما حب مقلق واما خوف
مزعج.

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (د) المحفوظة بالمكتبة العامة السعودية بالرياض.



مطبوعات المجمع

آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال

(٥)

رسالة ابن القيم رحمه الله

إلى أحد إخوانه

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية

(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق

عبد الله بن محمد المديفر

إشراف

بكر بن عبد الله أبو زيد

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الله المسؤولُ المرجو الإجابة أن يُحسِنَ إلى الأخ [علاءِ الدِّين][1] في الدُّنيا والآخرة، وينفع[2] به، ويجعله مباركاً أينما كان. فإن بركة الرجل تعليمه للخير حيث حل، ونُصحُهُ لكلِّ من اجتمع به، قال الله - تعالى - إخباراً عن المسيح [عليه السلام]: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١] أي معلماً للخير، داعياً إلى الله، مذكراً به، مرغباً في طاعته، فهذا من بركة الرجل، ومن خلا من هذا فقد خلا من البركة، ومُحِقت بركة لقائه والاجتماع به، بل تُمْحق بركة من لقيه واجتمع به، فإنه يضيع الوقت في المَاجَرَيَاتِ[3]، ويفسد القلب. وكل آفة[4] تدخل على العبد، فسببها ضياعُ [الوقت][5] وفساد القلب، وتعود بضياع [حظه][6] من الله، ونقصان درجته ومنزلته عنده؛ ولهذا

(١) في الأصل (علاهن)، وفي ب (علام الدين)، والمثبت من ج، ود، وانظر الكلام عن هذه الألقاب في قسم الدراسة، ص٢١.

(٢) في ج (وأن ينفع).

(٣) (الماجرَيات): كلمة مُحدثة، وهي الحوادث والأمور التي جرت أو تجري، مأخوذة من قولهم: جرى ماجرى، ويقال: كانت بينهم مناظرات وماجريات يطول شرحها. (انظر: الهادي إلى لغة العرب، حسن سعيد الكرمي ١/ ٣٢٣).

(٤) في ب (وكلافة) بدل (وكل آفة).

(٥) في الأصل (القلب) وهو خطأ، والمثبت من ب، وج.

(٦) في الأصل (حقه) وهو خطأ فادح من الناسخ؛ فإن الحقوق عند الله لا تضيع، والمثبت من ب، وج.

وصى[1] بعض الشيوخ[2] فقال: احذروا مخالطة من تُضيع مخالطته الوقت، وتُفسد القلب،/ فإنه متى ضاع الوقت وفسد القلب انفرطت على العبد أموره كلها، وكان ممن قال الله فيه: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ۝٢٨﴾ [الكهف: ٢٨]. [١/أ]

ومن تأمل حال هذا الخلق، وجدهم كلهم ـ إلا أقل القليل ـ ممن غفلت قلوبهم عن ذكر الله ـ تعالى ـ، واتَّبعوا أهواءهم، وصارت أمورهم ومصالحهم ﴿فُرُطًا﴾ أي: فرَّطوا فيما ينفعهم ويعود بصلاحهم، واشتغلوا بما لا ينفعهم، بل يعود بضررهم[3] عاجلاً وآجلاً[4].

[وهؤلاء][5] قد أمر الله ـ سبحانه ـ رسولَه ألا يطيعهم، فطاعة الرسول لا تتم إلا بعدم طاعة هؤلاء[6]، [فإنهم][7] إنما يدعون إلى ما يشاكلهم من اتباع الهوى، والغفلة عن ذكر الله[8].

والغفلة عن الله والدَّار الآخرة متى تزوجت باتباع الهوى، [تولد

---

(١) في ب، وج (أوصى).
(٢) في ج (بعضهم).
(٣) في ج (بما يضرهم).
(٤) تكلم ابن القيم في ذم الخلطة، وبيَّن الضابط النافع فيها، في مدارج السالكين (١/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦).
(٥) في الأصل (ومن هؤلاء)، والمثبت من ب، وج.
(٦) في ج (طاعتهم).
(٧) في الأصل (بأنهم)، والمثبت من ب، وج.
(٨) في ج: (عن الله والدار الآخرة).

ما][1] بينهما كل شر[2]. وكثيراً ما يقترن أحدهما بالآخر ولا يفارقه[3].

ومن تأمل فساد أحوال[4] العالم عموماً وخصوصاً، وجده ناشئاً عن هذين الأصلين، فالغفلة تحول بين العبد وبين تصور[5] الحق ومعرفته والعلم به[6] فيكون من [الضالين][7]. واتباع الهوى يصده عن قصد[8] الحق وإرادته واتباعه[9]، فيكون من المغضوب عليهم.

وأما المنعم عليهم فهم الذين مَنَّ الله عليهم بمعرفة الحق علماً، وبالانقياد إليه وإيثاره على ما سواه عملاً، وهؤلاء هم الذين على سبيل النجاة، ومن سواهم على سبيل الهلاك. ولهذا أمرنا الله ـ سبحانه ـ أن نقول كل يوم وليلة عدة مرات: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

فإن العبد مضطر كل الاضطرار إلى أن يكون عارفاً بما ينفعه في

---

(١) في الأصل (تولدتا)، والمثبت من ب.

(٢) في ج: (تولد منهما شر كثير).

(٣) (ولا يفارقه) ساقطة من ج.

(٤) (أحوال) ساقطة من ج.

(٥) (تصور) ساقطة من ب.

(٦) في ج (وبين معرفة الحق وتصوره) بدل (وبين تصور الحق ومعرفته والعلم به).

(٧) في الأصل (الصالحين) وهو خطأ، والمثبت من ب، وج.

(٨) في ج (اتباع) بدل (قصد).

(٩) (وإرادته واتباعه) سقطتا من ج.

معاشه ومعاده، وأن يكون مؤثراً مريداً لما ينفعه[1]، مجتنباً لما يضره. فبمجموع هذين [يكون][2] قد هُدِي إلى الصراط المستقيم[3]. فإن فاته معرفة ذلك سلك سبيل الضالين[4]، / وإن فاته قصده[5] واتباعه سلك سبيل[6] المغضوب عليهم. وبهذا يُعرف قدر هذا الدُّعاء العظيم، وشدة الحاجة إليه[7]، وَتَوَقُّفُ[8] سعادة الدُّنيا والآخرة عليه. [١/ب]

والعبد مفتقر إلى الهداية في كل لحظةٍ وَنَفَسٍ، في جميع ما يأتيه ويذره، فإنَّهُ بين أُمورٍ[9] لا ينفكُّ عنها:

أَحدُهَا أمور قد[10] أتاها على غير وجه الهداية جهلاً، فهو محتاج إلى أن يطلب الهداية إلى الحق[11] فيها.

---

(١) في ج (له) بدل (لما ينفعه).
(٢) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.
(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).
(٤) في ج: (فهو من الضالين) بدل (سلك سبيل الضالين).
(٥) (قصده و) ساقطة من ج.
(٦) في ج (فهو من) بدل (سلك سبيل).
(٧) (وشدة الحاجة إليه) ساقطة من ج.
(٨) في ج (فتوقف).
(٩) قال ابن القيم في شفاء العليل (١/ ٢١٥): «قال شيخنا» يعني شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم ذكر أكثر هذه الأمور التي ذكرها هنا، ولم يُفصِّل فيها كما فَصَّل هنا.
(١٠) (قد) ساقطة من ج.
(١١) (إلى الحق) ساقطة من ج.

أو يكون عارفاً بالهداية فيها، فأتاها على غير وجهها عمداً، فهو محتاج إلى التوبة منها.

أو أمور لم يعرف وجه الهداية فيها علماً ولا عملاً، ففاتته الهداية إلى علمها ومعرفتها، وإلى قصدها وإرادتها[1] وعملها.

أو أمور قد هُدِي [إليها][2] من وجه دون وجه، فهو محتاج إلى تمام الهداية فيها[3].

أو أمور قد هُدِي إلى أصلها دون تفاصيلها، فهو محتاج إلى هداية التفصيل.

أو طريق قد هُدِي إليها، وهو[4] محتاج إلى هداية أخرى فيها، فالهداية إلى الطريق شيءٌ والهداية في نفس الطريق شيءٌ آخر[5]، ألا ترى أن الرجل يعرف [أنَّ][6] طريق البلد[7] الفُلاني هو طريق كذا وكذا، ولكن لا يحسن أن يسلكه، فإن سلوكه [يحتاج][8] إلى هداية خاصة في نفس السلوك، كالسير في وقت كذا دون [وقت][9] كذا،

---

(١) (ومعرفتها وإلى قصدها وإرادتها) ساقطة من ج.

(٢) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ج.

(٣) (أو أمور قد هدي إليها) إلى (الهداية فيها) ساقطة من ب.

(٤) في ب، وج (فهو).

(٥) (فالهداية إلى الطريق) إلى (آخر) ساقطة من ج.

(٦) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.

(٧) في ب (البلدة).

(٨) في الأصل (محتاج) والمثبت من ب، وج.

(٩) ساقطة من الأصل ومن ج، وأثبتت من ب.

وأخذ الماء في مفازة كذا مقدار كذا، والنزول في موضع كذا دون كذا[(١)]، فهذه هداية في نفس[(٢)] السير قد يهملها من هو عارف بأن الطريق هي هذه، فيهلك وينقطع عن المقصود[(٣)].

وكذلك أيضاً ثمَّ أمورٌ هو محتاج إلى[(٤)] [أن][(٥)] يحصل[(٦)] له فيها من[(٧)] الهداية في المستقبل مثل ما حصل[(٨)] له في الماضي.

وأمور هو خال عن اعتقاد حق أو باطل[(٩)] فيها، فهو محتاج إلى هداية الصواب فيها.

وأمور يعتقد أنَّه فيها على هُدى وهو على ضلالة ولا يشعر، فهو محتاج إلى انتقاله عن ذلك الاعتقاد بهدايةٍ من الله[(١٠)].

وأمور قد فعلها على وجه الهداية، وهو محتاج إلى أن يَهدِيَ غيره [إليها][(١١)] ويرشده/ وينصحه[(١٢)]، فإهماله ذلك يُفوِّت عليه من الهداية [٢/أ]

(١) (دون كذا) ساقطة من ج.
(٢) (نفس) ساقطة من ب، وج.
(٣) (وينقطع عن المقصود) ساقطة من ح.
(٤) (إلى) ساقطة من ب.
(٥) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.
(٦) في ب، وج (تحصل).
(٧) (من) ساقطة من ب، وج.
(٨) في ب، وج (يحصل).
(٩) في ب (عن اعتقاد حقاً وباطلاً).
(١٠) (بهداية من الله) ساقطة من ج.
(١١) ساقطة من الأصل وب، وأثبتت من ج.
(١٢) (ويرشده وينصحه) ساقطة من ج.

بحسبه كما أن هدايته للغير[1] وتعليمه ونصحه[2] يفتح[3] له باب الهداية، فإنَّ الجزاء من جنس العمل، فكلما[4] هَدَى غيره وعلمه هداه الله وعلمه[5] فيصير[6] هادياً مهدياً، كما في دعاء النبي ﷺ الذي رواه الترمذي وغيره[7]: «**اللهم زَيِّنَا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين، غير ضالين ولا مُضلِّين، سلماً لأوليائك، حرباً لأعدائك، نُحب بحبك**

---

(١) في ج (الغير) بدل (للغير).

(٢) (وتعليمه ونصحه) ساقطة من ج.

(٣) في ج (تفتح) بدل (يفتح).

(٤) في ب، وج (وكلما) بدل (فكلما).

(٥) (هداه الله وعلمه) ساقطة من ب، (وعلمه هداه الله وعلمه) ساقطة من ج.

(٦) في ج (صار) بدل (فيصير).

(٧) سنن الترمذي، كتاب الدعوات، (٥/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، باب (٣٠)، (ح ٣٤١٩)، من حديث طويل، أوله: «**اللهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي...**». ورواه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٦٦، ح١١١٩).

وقال ابن حبان بعد أن ساق الحديث «هذا باطل»، (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ١/ ٢٣١).

قال الألباني: «ضعيف الإسناد»، (ضعيف سنن الترمذي ص٤٤٥، ح٦٧٨).

لكن موضع الشاهد من الحديث، وهو قوله: «**اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين**» صححه بعض العلماء من حديث آخر، أوله «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيراً لي...» الحديث، رواه أحمد في المسند (٥/ ٣٢٧، ح١٧٨٦١)، والنسائي، وصححه الألباني (صحيح سنن النسائي، ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١، ح١٢٣٧، ١٢٣٨) وابن حبان في صحيحه (صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ٥/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، ح١٩٧١)، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي (المستدرك ١/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥).

من أحبك، ونعادي بعداوتك من خالفك[1]».

[وقد][2] أثنى الله ـ سبحانه ـ على عباده المؤمنين[3] الذين يسألونه أن يجعلهم أئمة يُهتَدَى بهم، فقال تعالى في صفات عباده[4]: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ ﴾ [الفرقان: ٧٤]، قال ابن عباس: يُهتَدَى[5] بنا في الخير[6]. وقال أبو صالح[7]: [يُقتَدَى][8] بهدانا[9]. وقال مكحول[10]: أئمةً في

---

(١) نهاية الحديث في ج: (ونعادي بعداوتك من عاداك وخالف أمرك).

(٢) في الأصل (فقد)، والمثبت من ب، وج.

(٣) (المؤمنين) ساقطة من ب، وج.

(٤) (في صفات عباده) ساقطة من ج.

(٥) في ج (أئمة يقتدى) بدل (يهتدى).

(٦) رواه الطبري بمعناه، (تفسير الطبري ١٩/ ٣١٩).

(٧) أبو صالح اسمه باذام، ويقال: باذان، مولى أم هاني بنت أبي طالب ـ رضي الله عنها ـ، حدَّث عنها وعن علي، وابن عباس، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهم ـ، وعامة ما يرويه تفسير. (انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧ ـ ٣٨، وتهذيب التهذيب ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧).

(٨) في الأصل (يهتدى)، والمثبت من ب، وج، والسيوطي كما في الحاشية التالية.

(٩) أخرجه الفريابي عن أبي صالح، (الدر المنثور، للسيوطي، ٥/ ١٤٩).

(١٠) مكحول، يُكنى أبا عبدالله ـ وقيل غير ذلك ـ الدمشقي الفقيه، عالم أهل الشام، تابعي ثقة، مولى امرأة هذلية. واختلف في وفاته مابين (١١٢هـ) إلى (١١٨هـ)، (انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٥ ـ ١٦٠، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٩ ـ ٢٩٣).

[التقوى][1]، يَقْتَدِي بِنَا المتقون[2][3]. وقال مجاهد[4]: «اجعلنا مؤتَمِّينَ بالمتَّقين، مقتدين بهم»[5]. وأَشكل[6] هذا التفسير[7] على من لم يعرف قدر فهم السلف وعمق علمهم، وقال: يجب أن تكون[8] الآية على هذا القول من

(١) في الأصل (الفتوى)، والمثبت من ب، والنيسابوري كما في الحاشية التالية.

(٢) ذكره الواحدي النيسابوري في تفسيره، عن مكحول، (الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣/ ٣٤٩).
وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن قتادة، قال: «قادة في الخير ودعاة وهداة يؤتم بهم في الخير»، (انظر: الدر المنثور ٥/ ١٤٩).

(٣) في ب، وج (المقتدون) بدل (المتقون).

(٤) مجاهد بن جبر، شيخ القراء والمفسرين، رجَّح الذهبي أنه مولى السائب بن أبي السائب والد عبدالله بن السائب ـ رضي الله عنه ـ، ولد سنة (٢١هـ) في خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، روى عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، وروى عن عدد من الصحابة، وصح عنه أنه قال: عَرضتُ القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات، أقفه عند كل آية، أسأله فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ وحدَّث عن مجاهد خلق كثير، توفي سنة (١٠٣هـ) وقد نيَّف على الثمانين. (انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي ١/ ٦٦ ـ ٦٧، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩ ـ ٤٥٧، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ٢/ ٤١ ـ ٤٢، وطبقات المفسرين، للداودي ٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٨).

(٥) رواه الطبري بسنده في تفسيره (١٩/ ٣٢٠). وأخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢/ ٧٢)، وعبد بن حميد، (انظر: الدر المنثور ٥/ ١٤٩).

(٦) في ج (وقد أشكل).

(٧) (التفسير) ساقطة من ج.

(٨) (يجب أن تكون) ساقطة من ج.

باب[1] المقلوب[2]، على تقدير[3]: (واجعل المتقين لنا أئمَّةً)، ومعاذ الله أن يكون شيء من القرآن[4] مقلوبٌ[5] [عن][6] وجهه، وهذا من تمام فهم مجاهد ـ رحمه الله ـ؛ فإنه لا يكون الرجل[7] إماماً للمتقين حتى يأتمَّ بالمتقين، فنبَّه مجاهد على هذا الوجه[8] الذي ينالون به هذا المطلوب، وهو اقتداؤهم[9] بالسلف المتقين من قبلهم فيجعلهم الله أئمة للمتَّقين[10] من بعدهم[11]، وهذا من أحسن الفهم في القرآن وألطفه، ليس من باب القلب في شيء. فمن ائتمَّ بأهل السُّنة قبله[12]؛ ائتمَّ به من بعده ومن معه[13].

(١) (القول) و(باب) سقطتا من ج.
(٢) القلب: نوع من أنواع الأسلوب اللغوي. (انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٣/ ٢٨٨ ـ ٢٩٣، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي ٣/ ١١٦).
(٣) في ج (أي) بدل (على تقدير).
(٤) زيادة من ج.
(٥) بالرفع في النُسخ جميعها؛ لأن (كان) تامة، فاقتُصر على الفاعل.
(٦) من (ج) وفي غيرها (على).
(٧) في ب (فإن الرجل لا يكون).
(٨) (الوجه) ساقطة من ج.
(٩) في ب (وقد اهتدوا هم (بدل) وهو اقتداؤهم).
(١٠) في ب زيادة (الذين).
(١١) (فيجعلهم الله أئمة للمتقين من بعدهم) ساقطة من ج.
(١٢) في ب (قبل).
(١٣) في ج: (قبل أن يأتم به من بعده فإنه يكون إماماً لهما)، بدل: (قبله؛ ائتم به من بعده ومن معه).

ووحَّد ـ سبحانه ـ لفظ ﴿إِمَاماً﴾ ولم يقل: واجعلنا للمتقين أئِمَّةً[1]، فقيل: الإمام في الآية[2] جمع آمٍّ[3]، نحو: صاحبٍ وصحابٍ، وهذا قول[4] الأخفش[5]، وفيه بُعدٌ، وليس هو من اللغة المشهورة [المُستعملة][6] المعروفة حتى يُفَسَّر بها كلامُ الله[7].

وقال آخرون[8]: الإمام هنا مصدرٌ، لا اسم[9][10]، يُقالُ: / أَمَّ [٢/ب] إماماً، نحو: صام صياماً، وقام قياماً، أي: اجعلنا ذوي إمام[11]،

---

(١) (ولم يقل واجعلنا للمتقين أئمة) ساقطة من ج.

(٢) (الإمام في الآية) ساقطة من ج.

(٣) (آم) ساقطة من ج.

(٤) في ج (قاله) بدل (وهذا قول).

(٥) انظر: معاني القرآن، للأخفش (٣/ ٤٢٣).
والأخفش، هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بني مجاشع، يُكنى أبا الحسن، صحب الخليل وسيبويه، وكان قدرياً غير غال. من كتبه: المسائل الكبير، والعروض، توفي سنة (٢١٥هـ) على خلاف فيها، (انظر: طبقات النحويين، للزبيدي ٧٤ ـ ٧٦، وإنباه الرواة، للقفطي ٢/ ٣٦ ـ ٤٢، وبغية الوعاة، للسيوطي ١/ ٥٩٠ ـ ٥٩١).

(٦) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.

(٧) (المعروفة حتى يفسر بها كلام الله) ساقطة من ج.

(٨) في ج (وقيل) بدل (وقال آخرون).

(٩) قال الطبري: «هذا القول... قول نحويي أهل الكوفة»، تفسير الطبري (١٩/ ٣٢٠)، وانظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (٢/ ٩٩٢)، والفريد في إعراب القرآن، للهمذاني (٣/ ٦٤٣).

(١٠) (لا اسم) ساقطة من ج.

(١١) (وقام قياماً أي اجعلنا ذوي إمام) ساقطة من ج.

وهذا[1] أضعف من الذي قبله.

وقال الفراء[2]: إنما قال: ﴿إماماً﴾، ولم يقل أئمة، على نحو[3] قوله[4]: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦﴾ [الشعراء: ١٦]، ولم يقل: رسولا[5][6]، وهو من الواحد المراد به الجمع[7]، لقول الشاعر[8]:

---

(١) في ج (وهو).

(٢) معاني القرآن، للفراء (٢/ ٢٧٤).

والفراء هو أبو زكريا: يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي، وكان من أبرع الكوفيين وأعلمهم، قيل: لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه خلصها وضبطها، له تصانيف عديدة، منها: المصادر في القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، وآلة الكتاب، والحدود. مات بطريق مكة سنة (٢٠٧هـ). (انظر: طبقات النحويين، للزبيدي ١٤٣ ـ ١٤٦، وإنباه الرواة، للقفطي ٢/ ٤٠، ٤/ ٧ ـ ٢٣، وبغية الوعاة، للسيوطي ٢/ ٣٣٣).

(٣) (إنما قال إماماً ولم يقل أئمة على نحو) ساقطة من ج.

(٤) في ج (ذلك كقوله).

(٥) مع أن الخطاب صادر عن موسى وهارون عليهما السلام.

(٦) (ولم يقل رسولا) ساقطة في ج.

(٧) انظر: الصحاح، للجوهري (٢/ ٧٣١) مادة (ظهر).

(٨) في ج (كقوله) بدل (لقول الشاعر).

يــا عــاذلاتــي لا [تُــرِدْنَ][1] مــلامَتِــي[2]
إنَّ العــــواذِلَ ليــــس[3] لــــي بــــأميــــر[4]

أي: ليس لي بأُمراء[5].

---

(١) في الأصل، وب (تزدن)، بالزاي المعجمة، وكذلك عند السيوطي: (شرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١)، لكن أكثر من ذكر البيت أورده بالراء المهملة (تردن)، وذكره ابن جني بالراء في الخصائص مستشهداً بشطره الأول، ولا يصلح الاستشهاد به لما ذَكره إلا بالراء المهملة، فقد أورده في باب الاكتفاء بالسبب من المسبَّب وبالمسبَّب من السبب، فقال بعد إيراد البيت: «أراد: لا تلمنني، فاكتفى بإرادة اللوم منه، وهو تالٍ لها ومسبَّب عنها»، (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، ومثله ابن هشام في مغنى اللبيب (١/ ١٣٧).

(٢) الشطر الأول من البيت ساقط من ج.

(٣) هكذا عند أكثر من ذكره، والقاعدة أن يقول: (لسن)، وورد البيت على القاعدة في تفسير الطبري (١٩/ ٣٢٠)، وفي مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (١/ ٢٣٧)، وقال شارح أبيات مغني اللبيب: «النون في (لسن) ضمير العواذل، وروي في كتاب (التفسح في اللغة) [لأبي الحسين النحوي] وفي بعض نسخ (صحاح الجوهري) (ليس) بدون ضمير، والأول هو الجيد»، (شرح أبيات مغني اللبيب، عبدالقادر بن عمر البغدادي ٤/ ٢٨٤).

(٤) لم أقف على نِسبة لهذا البيت، وقال البغدادي ـ المتوفى عام (١٠٩٣هـ): «والبيت مشهور بتداول العلماء إياه في مصنفاتهم، ولم أقف على قائله»، (شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٢٨٤)، وقال أيضاً: «وأورده أبو حيان في تذكرته عن الإمام المرزوقي، بأن فعيلاً قد يكون للجمع»، المرجع السابق (٤/ ٢٨٣). وأورده أيضاً ابن جني في الخصائص (٣/ ١٧٤)، والجوهري في الصحاح (٢/ ٧٣١) مادة (ظهر)، وغيرهم.

(٥) (أي ليس لي بأمراء) ساقطة من ج.

وهذا أحسن الأقوال، غير أنه يحتاج إلى مزيد[١] بيان[٢]، وهو: أن المتقين كلهم[٣] على طريق واحد، ومعبودهم واحد، وأتباع كتاب واحد، ونبي واحد، وعبيد رَبٍّ واحد. فدينهم واحد، ونبيهم واحد، وكتابهم واحد، ومعبودهم واحد[٤]، فكأنهم كلهم إمام واحد[٥] لمن بعدهم، ليسوا[٦] كالأئمة المختلفين الذين قد اختلفت طرائقهم، ومذاهبهم، وعقائدهم[٧]، فالائتمام إنما هو بما هم عليه، وهو شيء واحد، وهو الإمام في الحقيقة.

فصل

وقد أخبر سبحانه أن هذه الإمامة إنما تُنالُ بالصبر [واليقين][٨] فقال

---

(١) (مزيد) ساقطة من ب، وج.

(٢) ذكر حسين بن أبي العز الهمذاني ـ (ت ٦٦٣هـ) ـ في المسألة السابقة ستة أقوال (انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ٦٤٣ ـ ٦٤٤)، لكن خمسة منها تدخل في الأقوال الثلاثة التي ذُكرت، أما القول السادس عنده فقد ذكره ابن القيم بياناً للقول الثالث.

(٣) (كلهم) ساقطة من ج.

(٤) من قوله (ومعبودهم واحد) الأولى، إلى قوله: (ومعبودهم واحد) الثانية، ورد في ب كالتالي: (ومعبود واحد، وسبيل واحد، ونبيهم نبي واحد. فدينهم واحد، وكتابهم واحد، ومعبودهم واحد)، وورد في ج كالتالي: (ونبيهم واحد، ومعبودهم واحد، وكتابهم واحد).

(٥) (واحد) ساقطة من ب.

(٦) في ب(ليس).

(٧) في ج (الذين اختلفت مذاهبهم) بدل (المختلفين الذين قد اختلفت طرائقهم ومذاهبهم وعقائدهم).

(٨) في الأصل (وباليقين)، والمثبت من ب، وج.

تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤].

فبالصبر واليقين تُنالُ الإمامة في الدين[١][٢].

فقيل: بالصبر عن الدنيا[٣].

وقيل: بالصبر[٤] على البلاء[٥].

وقيل: بالصبر[٦] عن [المناهي][٧].

والصواب: أنه بالصبر عن ذلك كله، بالصبر [على][٨] أداء فرائض الله، والصبر عن محارمه، والصبر على أقداره.

---

(١) قال ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ١٥٤): «سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ يقول: بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين، ثم تلا قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً... ﴾ الآية»، وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ٤٤٢).

(٢) (فبالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين) ساقطة من ج.

(٣) رُوي عن الحسن البصري، وقتادة، والثوري، (انظر: الكشاف، للزمخشري ٣/ ٢٤٦، وتفسير ابن كثير ٣/ ٤٧٢، والدر المنثور ٥/ ٣٤٣).

(٤) (بالصبر) ساقطة من ج.

(٥) في تفسير البغوي (٣/ ٥٠٣)، وتفسير القرطبي (١٤/ ٧٣): «هذا الصبر: صبر على الدين وعلى البلاء».

(٦) (بالصبر) ساقطة من ج.

(٧) في الأصل (الملاهي)، والمثبت من ب، وج.

(٨) في الأصل (عن)، والمثبت من ب، وج.

وجمع ـ سبحانه ـ بين الصبر واليقين؛ إذ هما[١] سعادة العبد، وفقدهما يُفقده[٢] سعادته، فإن القلب تطرقه طوارق الشهوات المُخالفة لأمر الله[٣]، وطوارق[٤] الشبهات المخالفة لخبره، فبالصبر يَدفع الشهوات، وباليقين يَدفع[٥] الشبهات[٦]. فإن الشهوة والشبهة مضادتان للدين من كل وجهٍ، فلا ينجو من عذاب الله[٧] إلا من[٨] دفع شهواته بالصبر، وشبهاته باليقين؛ ولهذا أخبر ـ سبحانه ـ عن حبوط أعمال أهل الشهوات والشبهات فقال ـ تعالى ـ: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا فَٱسۡتَمۡتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمۡ فَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِخَلَٰقِكُمۡ كَمَا ٱسۡتَمۡتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُم بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ﴾ [التوبة: ٦٩]، فهذا[٩] الاستمتاع بالخلاق هو استمتاعهم بنصيبهم من الشهوات، ثم قال: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾، وهذا هو الخوض بالباطل[١٠] في دين الله وهو خوض أهل الشبهات[١١]. ثم [٣/أ]

(١) في ج (بينهما لأن بهما) بدل (بين الصبر واليقين إذ هما).
(٢) في ب (نعقد) بدل (يفقده)، وفي ج (وبفقدهما يفقد) بدل (وفقدهما يفقده).
(٣) في ج (للأمر) بدل (لأمر الله).
(٤) (طوارق) في هذا الموضع وفي الذي قبله سقطتا من ج.
(٥) في ج (تدفع) في الموضعين.
(٦) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (١/ ١٠٦).
(٧) (من عذاب الله) ساقطة من ج.
(٨) (من) ساقطة من ب.
(٩) في ج (و) بدل (فهذا).
(١٠) في ب (خوض أهل الباطل) بدل (الخوض بالباطل).
(١١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٧).

قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ۝٦٩﴾ [التوبة: ٦٩][١]، فعلق ـ سبحانه ـ حبوط الأعمال والخسران باتباع الشهوات الذي هو الاستمتاع بالخلاق، وباتباع الشبهات الذي هو الخوض بالباطل[٢].

فصل[٣]

وكما أنه ـ سبحانه ـ علَّقَ الإمامة في الدين بالصبر واليقين[٤] فالآية متضمنة لأصلين آخرين[٥]:

أحدهما: الدعوة إلى الله وهداية خلقه[٦].

الثاني: هدايتهم بما أمر به[٧] على لسان رسوله ﷺ، لابمقتضى عقولهم، وآرائهم، وسياساتهم، وأذواقهم[٨]، وتقليد أسلافهم[٩] بغير برهان من الله؛ لأنه قال: ﴿يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا. . .﴾ [السجدة: ٢٤][١٠].

---

(١) في ج (والخوض بالباطل في دين الله هو خوض الشبهات) بدل (ثم قال: ﴿وَخُضۡتُمۡ. .﴾ إلى ﴿هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾.

(٢) في ج (بذلك) بدل (باتباع الشهوات) إلى (بالباطل).

(٣) ساقطة من ج.

(٤) في ج (بما ذكر) بدل (بالصبر واليقين).

(٥) (آخرين) ساقطة من ج.

(٦) في ج (أحدهما: هداية خلق الله).

(٧) في ج (أنها بما أمر به) بدل (هدايتهم بما أمر به)، و(به) ساقطة من ب.

(٨) (وأذواقهم) ساقطة من ب.

(٩) في ج (الآراء والأذواق وتقليد الأسلاف) بدل (عقولهم) إلى (أسلافهم).

(١٠) زاد في إيراد الآية في الأصل ﴿لَمَّا صَبَرُواْۖ﴾ ولم ترد هذه الزيادة في ب، وهو =

فهذه أربعة أصول تضمنتها هذه الآية:

أحدها: الصبر، وهو حبس النفس عن محارم الله، وحبسها على فرائضه، وحبسها عن التسخط والشكاية لأقداره[1].

الثاني: اليقين، وهو الإيمان الجازم الثابت الذي لاريب [فيه][2] ولا تردد ولاشك[3] ولا شبهة بخمسة أصول، ذكرها سبحانه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وفي قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦]، وفي قوله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والإيمان باليوم الآخر[4] داخل في الإيمان بالكتب والرسل.

وجمع بينها النبي ﷺ في حديث عمر، في قوله: «**الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر**»[5].

= أنسب في الاستدلال. وجملة (لأنه قال: ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾) ساقطة من ج.

(١) (وهو حبس) إلى (لأقداره) ساقط من ج.

(٢) ساقطة من الأصل وأثبتت من ب، وج.

(٣) في ج (لا تردد فيه) بدل (لاريب فيه ولا تردد ولا شك).

(٤) في الأصل (والإيمان بالله واليوم الآخر)، وفي ب، وج كما أُثبت، وهو الصحيح؛ لأن الإيمان بالله مذكور في الآية بخلاف الإيمان باليوم الآخر.

(٥) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

صحيح البخاري (١/ ٢٢)، كتاب الإيمان، باب (٣٨) سؤال جبريل النبي =

فهذه الأصول الخمس[1]، من لم يؤمن بها فليس بمؤمن واليقين: أن يقوم[2] الإيمان بها حتى تصير كأنها معايَنةٌ للقلب مُشَاهَدَة / له، [٣/ب] نسبتها إلى البصيرة كنسبة الشمس والقمر[3] إلى البصر[4]، ولهذا قال من قال من السلف: [«اليقين: الإيمان كله»][5].

= ﷺ عن الإيمان والإسلام (ح٥٠).

صحيح مسلم (١/٣٦)، كتاب الإيمان، باب (١) بيان الإيمان والإسلام، (ح١).

ومن قوله: (وجمع بينها) إلى نهاية الحديث سقط من ج.

(١) في ج (أصول) بدل (الأصول الخمس).

(٢) في ج (يقوى) بدل (يقوم).

(٣) في ج (كالشمس إلى البصر) بدل (مشاهدة له نسبتها إلى البصيرة كنسبة الشمس والقمر).

(٤) قال ابن القيم في مدارج السالكين: «المعاينة نوعان: معاينة بصر، ومعاينة بصيرة. فمعاينة البصر: وقوعه على نفس المرئي، أو مثاله الخارجي، كرؤية مثال الصورة في المرآة والماء. ومعاينة البصيرة: وقوع القوة العاقلة على المثال العلمي المطابق للخارجي. فيكون إدراكه له بمنزلة إدراك العين للصورة الخارجية» (٣/٢٤٨).

(٥) في الأصل، وب (الإيمان هو اليقين كله)، وهو خطأ، والمثبت من ج. والأثر رواه وكيع عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ موقوفاً، ولفظه: «الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله». كتاب الزهد لوكيع (٢/٤٥٦)، أثر رقم (٢٠٣). ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٩/١٠٧، ح٨٥٤٤). وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد (١/٢٢٠). وأخرجه غيرهما، انظر تخريجه مفصلاً في حاشية كتاب الزهد لوكيع =

الثالث: هداية الخلق ودعوتهم[1] إلى الله ورسوله[2]:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]. قال الحسن البصري[3]: «هذا حبيب الله، هذا ولي الله، أسلم لله، وعمل بطاعته، ودعا الخلق إليه»[4]، فهذا النوع[5] أفضل أنواع الإنسان وأعلاهم درجة عند الله يوم القيامة[6].

وهم ثَنيَّة الله ـ سبحانه ـ[7] من الخاسرين، قال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ

= (٢/٤٥٦ ـ ٤٥٨).

(١) (ودعوتهم) ساقطة من ج.

(٢) (ورسوله) ساقطة من ج.

(٣) (البصري) ساقطة من ج.

(٤) رواه ابن المبارك في الزهد (٢/٨٤١)، أثر رقم (١١٢٠)، ورواه الطبري في تفسيره (٢١/٤٦٩).

وهو عندهما باللفظ التالي ـ مع اختلاف يسير بينهما ـ: «كان إذا تلا ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٣﴾ [فصلت: ٣٣]، قال: هذا حبيب الله، هذا ولي الله، هذا صفوة الله، هذا خيرة الله، هذا أحب أهل الأرض إلى الله، أجاب الله في دعوته، ودعا الناس إلى ما أجاب الله فيه من دعوته، وعمل صالحاً في إجابته، وقال: إنني من المسلمين لربه، هذا خليفة الله»، (الزهد ٢/ ٨٤١ ـ ٨٤٢).

(٥) (النوع) ساقطة من ج.

(٦) (وأعلاهم درجة عند الله يوم القيامة) ساقطة من ج.

(٧) في ب (وهو ثنيته سبحانه) بدل (وهم ثنية الله سبحانه)، وفي ج (وهو المستثنى) بدلها.

وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾ ﴾ [سورة العصر]، فأقسم ـ سبحانه ـ على خسران نوع[1] الإنسان، إلا من كمَّل نفسه بالإيمان والعمل الصالح، وكَمَّل غيره بوصيته له بهما؛ ولهذا قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: «لو فكر الناس كلهم في سورة العصر[2] لكفتهم»[3].

ولا يكون من أتباع الرسول على الحقيقة إلا من دعا إلى الله على بصيرة[4]، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِىۖ ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فقوله: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ تفسير لسبيله [التي][5] هو عليها، فسبيله وسبيل أتباعه: الدعوة إلى الله، فمن لم يدع إلى الله فليس على سبيله[6].

وقوله: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾، **قال ابن الأعرابي**[7]: البصيرة الثباتُ في

---

(١) (نوع) ساقطة من ج.
(٢) في ج (فيها) بدل (في سورة العصر).
(٣) ذكره ابن كثير في تفسيره بلفظ: «لو تدبر الناس هذه السورة لوسعتهم» (٤/ ٥٨٥).
(٤) (على بصيرة) ساقطة من ب، وج.
(٥) في الأصل (الذي)، وفي ب(اللائي)، وكلاهما لا يصح.
(٦) في ج (هو وأتباعه) بدل (فسبيله وسبيل) إلى (على سبيله).
(٧) هو أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي، من موالي بني هاشم، كان نحوياً، عالماً باللغة والشعر، ناسباً، قال الذهبي: «وكان صاحب سنة واتباع»، (سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٨٨). له عدة كتب في النوادر، وله كتاب الأنواء، وصفة الخيل، ومعاني الشعر، وغير ذلك. توفي سنة (٢٣١هـ) وقد جاوز الثمانين. (انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، ص٢١٣ ـ ٢١٥، وإنباه الرواة، للقفطي ٣/ ١٢٨ ـ ١٣١، وبغية الوعاة، =

الدين[1][2].

وقيل[3]: البصيرة[4]: العِبرَةُ، كما يُقالُ: [أليس][5] لك في كذا بصيرة؟ أي: عِبرَةٌ، قال الشاعِرُ[6]:

فـي الـذاهِبيـن الأوليـن مـن القـرون لنـا[7] بصـائـر[8]

والتحقيق: العِبرَةُ ثمرة[9] البصيرة، فإذا تبصر اعتبر[10]، فمن عُدِمَ العِبرَةَ فكأنه لا بصيرة له.

وأصل اللفظ من الظهور والبيان، فالقرآن بصائر، أي: أدلةٌ وهدى

= للسيوطي ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

(١) لسان العرب (٤/ ٦٥)، وتاج العروس (١٠/ ٢٠٩)، ولم ينسباه لأحد. وقال في تاج العروس: «وعن ابن الأعرابي: أبصر الرجل إذا خرج من الكفر إلى بصيرة الإيمان...»(١٠/ ٢٠٩).

(٢) في ب (في الدنيا) بدل (في الدين)، وهي ساقطة من ج.

(٣) كتاب العين، للخليل، ذكر القول والشاهد (٧/ ١١٨).

(٤) (البصيرة) ساقطة من ج.

(٥) في الأصل (الكيسُ)، والمثبت من ب.

(٦) (أليس) إلى (الشاعر) ساقط من ج.

(٧) (لنا) ساقطة من ج.

(٨) نسبه الجاحظ ضمن خمسة أبيات لقس بن ساعدة، (البيان والتبيين ١/ ٣٠٩).

(٩) في ب، و ج (ثم) بدل (ثمرة).

(١٠) في ج (فإذا اعتبر تبصر) بدل (فإذا تبصر اعتبر).

وبيان[1] يقود إلى الحق، ويهدي إلى الرشد، ولهذا يقال للطَّريقة من [الدَّمِ][2] التي يُستدَلُّ بها على الرَّمِيَّةِ[3]: بصيرة[4].

فدلت الآية/ أيضاً على [أنَّ][5] من لم يكن على بصيرة فليس من أتباع الرسول، وأن أتباعه هم أُولو البصائر[6]، ولهذا قال: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾، فإن كان المعنى: أدعو إلى الله أنا ومن اتبعني، ويكون ﴿من اتبعني﴾ معطوفاً على الضمير المرفوع في ﴿أدْعُوا﴾[7] - وحَسُنَ[8] العطف[9]؛ لأجل الفصل - فهو دليل على أن أتباع الرسول هم الذين يدعون إلى الله وإلى رسوله[10]. [٤/أ]

وإن كان معطوفاً[11] على الضمير المجرور في ﴿سبيلي﴾ أي: هذه

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٢/ ٢٤).

(٢) في الأصل، وب (الذم) وهو تصحيف، كما في الحاشية التالية.

(٣) في ب (الذمة) وهو تصحيف، قال الجوهري: «قال الأصمعي: والبصيرة شيء من الدَّم يستدل به على الرَّمية» (الصحاح ٢/ ٥٩٢).

(٤) (ويهدي إلى الرشد) إلى (بصيرة) ساقط من ج.

(٥) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.

(٦) (وأن أتباعه هم أولو البصائر) ساقطة من ج.

(٧) انظر: إعراب القرآن، للنحاس (٢/ ١٦٠). وتفسير النسفي (٢/ ١٣٣).

(٨) في ب (وأحسن) بدل (وحسن).

(٩) قال ابن القيم: «أحسن وأقرب إلى الفصاحة والبلاغة» مفتاح دار السعادة (١/ ١٥٤).

(١٠) (وإلى رسوله) ساقطة من ج.

(١١) في ج (المعطوف).

سبيلي[1] وسبيل من اتَّبعني[2] فكذلك[3].

وعلى التقديرين فسبيله وسبيل أتباعه الدعوة إلى الله.

الأصل الرابع: قوله: ﴿يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤]، وفي ذلك دليل على اتِّباعهم ما أنزل الله على رسوله، وهدايتهم به وحده، دون غيره من الأقوال والآراء والنِّحَلِ والمذاهب، بل لا يَهْدُون إلا بأمره خاصة.

فحصل من هذا: أن أئمة الدين الذين يَقتدون بهم هم الذين جمعوا بين الصبر واليقين والدعوة إلى الله بالسنة والوحي لا بالآراء وبالبدع، فهؤلاء خلفاء الرسول ﷺ في أمته، وهم خاصته وأولياؤه، ومن عاداهم أو حاربهم فقد عادى الله ـ سبحانه ـ وآذنه بالحرب[4].

قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في خُطبة كتابه في الرد على

---

(١) (أي هذه سبيلي) ساقطة من ج.

(٢) من هنا يبدأ سقط في ب، وج، بنحو اثنين وثلاثين سطراً مطبوعاً.
وكُتب في حاشية ب ـ بخط الناسخ ـ: «سقط في الأصل من هذا الموضع شيء، لا أدري ورقة أم أكثر؟» (٧/أ)، وفي حاشية ج: (هكذا في الأصول المنقول منها) (٥/أ).

(٣) ذكر ابن القيم ـ رحمه الله ـ هذه المسألة في (مدارج السالكين ٢/ ٤٨٢، وجلاء الأفهام ص٣١٧، ومفتاح دار السعادة ١/ ١٥٤، والصواعق المرسلة ١/ ١٥٥).

(٤) روى البخاري بسنده عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب**»، صحيح البخاري، كتاب الرقاق باب (٣٨) التواضع (٧/ ٢٤٣، ح٦٥٠٢).

الجهمية[1]: «الحمد لله الذي جعل في كل زمانٍ فترَةٍ من الرسل [بقايا][2] من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يُحيُون بكتاب الله الموتى، [وَيُبَصِّرُونَ][3] بنور الله أهل العمى، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أحيوه، وكم من [ضال][4] تائهٍ قد هدوه، فما أحسن أثَرَهُم على الناس! وما أقبح أثَرَ الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عَقَدُوا ألوية البدعة، وَأَطلَقُوا عِنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله/ وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من [٤/ب] الكلام، وَيَخدَعون جهال الناس بما يُشَبِّهُون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المُضِلِّين»[5].

---

(١) الجهمية: أتباع جهم بن صفوان السمرقندي، أبي محرز مولى بني راسب من الأزد، قُتل في آخر ملك بني أمية.
وهم من الفرق الضالة التي خالفت أهل السنة، ومن مخالفاتهم أنهم يقولون: إن الإيمان عقد بالقلب فقط، وإن علم الله محدث مخلوق، وإنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه، وإن الجنة والنار تفنيان ويفنى من فيهما، تعالى الله عما يقولون. (انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم ٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، ٢٦٦، ٥/ ٧٣، والملل والنحل، للشهرستاني ١/ ٨٦ ـ ٨٧).

(٢) في الأصل (تبا) هكذا، والمثبت من كتاب الرد على الجهمية والزنادقة.

(٣) في الأصل (وينصرون)، والمثبت من كتاب الرد على الجهمية والزنادقة.

(٤) ساقطة من الأصل، وأثبتت من كتاب الرد على الجهمية والزنادقة.

(٥) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد بن حنبل، (ص٨٥).

فصل

ومما ينبغي الاعتناء به علماً ومعرفة وقصداً وإرادةً: العلم بأن كل إنسان، بل كل حيوان، إنما يسعى فيما يُحَصِّلُ له اللذة والنعيم وطيب العيش، ويندفع به عنه أضداد ذلك، وهذا مطلوب صحيح يتضمن ستة أمورٍ:

أحدها: معرفة الشيء النافع للعبد، الملائم له، الذي بحصوله لذته وفرحه وسروره وطيب عيشه.

الثاني: معرفة الطريق الموصلة إلى ذلك.

الثالث: سلوك تلك الطريق.

الرابع: معرفة الضار المؤذي المنافر الذي ينكد عليه حياته.

الخامس: معرفة الطريق التي إذا سلكها أفضت به إلى ذلك.

السادس: تجنب سلوكها.

فهذه ستة أمور لا تتم لذة العبد وسروره وفرحه وصلاح حاله إلا باستكمالها، وما نقص منها عاد[١] بسوء حاله، وتنكيد حياته[٢].

وكل عاقل يسعى في هذه الأمور، لكن أكثر الناس غلط في تحصيل هذا المطلوب المحبوب النافع[٣]، إما في عدم

---

(١) إلى هنا ينتهي السقط في نسخة ب.

(٢) إلى هنا ينتهي السقط في ج.

(٣) (المحبوب النافع) ساقطة من ج.

تصوره[1] ومعرفته، وإما في عدم معرفته الطريق الموصلة إليه. فهذان غلطان سببهما الجهل، [وَيُتَخَلَّصُ][2] منهما بالعلم.

وقد يحصل له العلم بالمطلوب، والعلم بطريقه، لكن في قلبه إرادات[3] وشهوات تحول بينه وبين قصد هذا المطلوب النافع[4] وسلوك طريقه، فكلما أراد [ذلك][5] اعترضته تلك الشهوات والإرادات، وحالت بينه وبينه، وهو لا يمكنه تركها وتقديم هذا المطلوب[6] عليها إلا بأحد أمرين:

إما حب مُتَعَلِّقٌ[7]، وإما فَرَقٌ[8] مُزعِجٌ[9].

---

(١) (تصوره) وواو العطف بعدها ساقطة من ج.

(٢) في الأصل (ويتخصل)، والمثبت من ب.

(٣) (إرادات) وواو العطف بعدها ساقطة من ج.

(٤) (النافع) ساقطة من ج.

(٥) في الأصل (بذلك)، والمثبت من ب.

(٦) في ج (ولا يمكنه تقديم هذا) بدل (فكلما أراد) إلى (المطلوب).

(٧) في ب، وج (مقلق) بدل (متعلق)، وعقد ابن القيم في (مدارج السالكين ٣/ ٢٧ ـ ٣٢) فصلاً في مراتب المحبة وعدَّها عشر مراتب فقال: «أولها (العلاقة) وسميت علاقة لتعلق القلب بالمحبوب»، وانظر: (العبودية، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٦)، وقال الجوهري في (الصحاح ٤/ ١٥٢٩): «عَلِقَهَا بالكسر وعَلِق حُبُّها بقلبه أي: هَوِيَها».

ولِما ورد في ب، وج وجه قوي، فقد تكلم ابن القيم عن منزلة (القلق) لدى أهل التصوف، وذكر: أنه قوة في الشوق لدى صاحبه يتجرد فيها عن الصبر، فتجده يلتذ بالموت إذا ذُكر. (انظر مدارج السالكين ٣/ ٥٩ ـ ٦١).

(٨) أي: خوف، (لسان العرب ١٠/ ٣٠٤).

(٩) هنا تنتهي نسخة د.

فيكون الله ورسوله والدار الآخرة والجنة ونعيمها أحب إليه من هذه الشهوات[(1)]، **ويَعلم** أنه [لا يُمكنه][(2)] الجمع بينهما، فيؤثر أعلى المحبوبين على أدناهما، وإما أن/ يحصل له عِلْمٌ ما يترتب على إيثار [٥/أ] هذه الشهوات من المخاوف والآلام التي أَلَمُها أشدُّ من ألم فوات هذه الشهوات وأبقى. فإذا تمكن من قلبه هذان العِلْمَان أنتجا له إيثار ما ينبغي إيثاره، وتقديمه على ما سواه[(3)]؛ فإنَّ خاصية[(4)] العقل: إيثار أعلى المحبوبين على أدناهما[(5)]، واحتمال أدنى المكروهين ليتخلص به من أعلاهما[(6)].

وبهذا الأصل تَعْرِفُ عُقول الناس، وَتُمَيِّزُ بين العاقل وغيره[(7)]، وَيَظهَرُ تفاوُتُهم في العقول[(8)]. فأين[(9)] عقل من آثر لذة عاجلة

---

(١) (فيكون الله) إلى (الشهوات) ساقط من ج.

(٢) في الأصل (لا يمكن) والمثبت من ب، وج.

(٣) من قوله: (ويعلم أنه) إلى (ما سواه) ورد في ج بما يشبه التفسير له، ونصه: (فإذا تمكن من قلبه أنه لا يمكنه الجمع بين هذه الشهوة وبين لذة الآخرة، وعلم ما يترتب عليهما من الآخرة التي هي أشد من ألم الصبر عن هذه الشهوات، فهذان العلمان ينتجان إيثار ما ينبغي له إيثاره).

(٤) في ب، وج (خاصة).

(٥) (على أدناهما) ساقطة من ج.

(٦) زاد ابن القيم هذا الكلام بياناً في الداء والدواء (ص٣١٠).

(٧) في ج (وتميز العاقل من غيره).

(٨) (ويظهر تفاوتهم في العقول) ساقطة من ج.

(٩) في ب زيادة (من).

منغصة(١) منكدة - إنما هي(٢) كأضغاثِ أحلام، أو كطيف تمتع به من [زائره](٣) في المنام(٤) - على لذة هي من أعظم اللذات، وفرحة ومسرة هي من أعظم المسرات(٥)، دائمة لا تزول ولا تفنى ولا تنقطع؛ فباعها بهذه اللذة الفانية المضمحلة التي حُشيت بالآلام، وإنما حصلت بالآلام، وعاقبتها الآلام؟ فلو قايس العاقل بين لذتها(٦) وألمها، ومضرتها ومنفعتها؛ لاستحيا من نفسه وعقله، كيف يسعى في طلبها! ويُضيع زمانه في اشتغاله بها! فضلاً عن إيثارها على «ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر!»(٧)(٨).

وقد اشترى - سبحانه - من المؤمنين أنفسهم، [وجعل](٩) ثمنها جنته(١٠)، وأجرى هذا(١١) العقد على يد رسوله وخليله وخيرته من

---

(١) في ج (منقضية) بدل (منغصة).

(٢) (منكدة إنما هي) ساقطة من ج.

(٣) في الأصل، وب (زاره).

(٤) (أو كطيف تمتع به من زاره في المنام) ساقطة من ج.

(٥) (وفرحه ومسرة هي من أعظم المسرات) ساقطة من ج.

(٦) في ب (لذاتها).

(٧) اقتباس من الحديث القدسي المتفق عليه في وصف الجنة: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب (٨) ما جاء في وصف الجنة (٤/ ١٠٣، ح٣٢٤٤). وصحيح مسلم، كتاب الجنة، (٤/ ٢١٧٤، ح٢).

(٨) (لا تفنى ولا تنقطع) إلى (قلب بشر) ساقط من ج.

(٩) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.

(١٠) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية [سورة التوبة: ١١١].

(١١) (هذا) ساقطة من ج.

خلقه[1]. فسلعَةٌ ربُّ السموات والأرض مشتريها، والتمتع بالنظر إلى وجهه الكريم وسماع كلامه منه في داره ثمنُها، وَمَنْ جرى على يده العقد رسُولُه[2]، كيف يليق بالعاقل أن يُضيعها ويهملها ويبيعها بثمن بخس، في دار زائلة مضمحلة فانية! وهل هذا إلا من أعظم الغبن؟[3] وإنما يظهر له هذا الغبن[4] الفاحش[5] يوم التغابن، إذا ثقلت موازين المتقين وخفَّت موازين المبطلين.

فصل

[٥/ب] إذا عرفت هذه المقدمة فاللذة التامة، والفرح/ والسرور[6]، وطيب العيش، والنعيم، إنما هو في معرفة الله، وتوحيده والأُنْس به، والشوق إلى لقائه، واجتماع القلب والهمِّ عليه. فإنَّ أنكد العيش عيش مَنْ قَلْبُهُ مُشَتَّتٌ، وهَمُّهُ مُفَرَّقٌ[7]، فليس لقلبه مستقر يستقر

(١) روى الطبري بسنده عن عبدالله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ أنه قال لرسول الله ﷺ: اشترط لربك ولنفسك ما شئت. قال: «أشترط لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأشترط لنفسي أن تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأموالكم». قالوا: فإذا فعلنا ذلك، فماذا لنا؟ قال: «الجنة». قالوا: ربح البيع، لا نقيل ولا نستقيل فنزلت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية. تفسير الطبري (١٤/ ٤٩٩، ح١٧٢٧٠).

(٢) في ب (ومِن جَرْيِ العقد على يد رسوله). وسقط من ج قوله: (وخليله وخيرته) إلى (العقد رسوله).

(٣) (ويهملها) إلى (أعظم الغبن) ساقطة من ج.

(٤) (وإنما يظهر له هذا الغبن) ساقطة من ب.

(٥) (الفاحش) ساقطة من ج.

(٦) (التامة والفرح والسرور) ساقطة من ج.

(٧) (وهمه مفرق) ساقطة من ج.

عنده[1] ولا حبيب يأوي إليه[2] ويسكن إليه، كما أفصح القائل عن ذلك بقوله[3]:

وما ذاق طعمَ العيشِ مَنْ لم[4] يكن له
حبيبٌ إليه يطمئن ويسكُنُ

فالعيش الطيب، والحياة النافعة، وَقُرةُ العين في السكون والطمأنينة إلى الحبيب الأول[5]، ولو تَنَقَّل القلب في المحبوبات كُلها لم يسكن ولم يطمئن [إلى شيء منها][6]، ولم تَقرَّ [بِه][7] عينه حتى يطمئن إلى إلهه وربِّهِ[8] ووَلِيِّه، الذي ليس له من دونه ولي ولا شفيع، ولا غِنى له عنه طرفة عين، كما قال القائل[9]:

نقِّلْ فؤادك حيثُ...[10] شئتَ من الهوى
ما الحُبُّ إلا للحبيب[11] الأول

---

(١) (يستقر عنده) ساقطة من ج.
(٢) (يأوي إليه) وواو العطف بعدها ساقطة من ج.
(٣) في ج (قيل) بدل (أفصح القائل عن ذلك بقوله).
(٤) في ب (منكم) بدل (من لم).
(٥) (فالعيش الطيب) إلى (الأول) ساقط من ج.
(٦) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.
(٧) ساقطة من الأصل وأثبتت من ب، وج.
(٨) (وربه) ساقطة من ج.
(٩) في ب زيادة (شعر).
(١٠) في الأصل زيادة (ما).
(١١) في ب (للخليل) بدل (للحبيب).

كم منزل في الأرض يألفه الفتى
وحنينه[1] أبداً لأول منزل[2][3]

فاحرص أن يكون همك واحداً، وأن يكون هو الله وحده، فهذا غاية سعادة العبد[4]. وصاحب هذه الحال[5] في جنة معجلة قبل جنة الآخرة وفي نعيم عاجل[6]، كما قال بعض الواجدين[7]: «إنه ليمر بالقلب أوقات أقول: إنْ كان أهل الجنة في مثل هذا إنهم لفي عيش طيب»[8]. وقال آخر: «إنه ليمر بالقلب أوقات يرقص فيها طرباً»[9]. وقال آخر: «مساكين أهل الدنيا! خرجوا منها وما ذاقوا أطيب. . .[10] ما فيها. قيل

---

(١) بياض في ب موضع (وحنينه).
(٢) البيتان لأبي تمام ضمن أربعة أبيات، انظرها في شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي (٢/ ٢٩٠).
(٣) (ولا غنى له عنه) إلى نهاية البيتين ساقط من ج.
(٤) في ج (السعادة) بدل (سعادة العبد).
(٥) في ب (الحالة)، وفي ج(وصاحبه) بدل (وصاحب هذه الحال).
(٦) (قبل جنة الآخرة وفي نعيم عاجل) ساقطة من ج، و(نعيم) ساقطة من ب.
(٧) في ج (بعضهم).
(٨) ذكره المؤلف في روضة المحبين (ص١٦٥)، وفي مدارج السالكين قال: «وقال بعض العارفين» (١/ ٤٥٤)، ونُسب هذا القول إلى عابد طرسوسي يقال له: أبو سليمان المغربي، صفة الصفوة (٤/ ٢٣٨)، وانظر الحاشية التالية.
(٩) ذكره ابن كثير هو والذي قبله قولاً واحدًا، ونسبه إلى أبي سليمان عبدالرحمن بن أحمد بن عطية الداراني. البداية والنهاية، طبعة دار المعرفة، حوادث سنة (٢٠٥هـ)، (١٠/ ٦٩٨).
(١٠) في الأصل زيادة (عيش).

له: وما أطيب ما فيها؟[1] قال: معرفة الله، ومحبته، والأنس بقربه[2]، والشوق إلى لقائه»[3].

وليس في الدنيا نعيم يشبه نعيم أهل[4] الجنة إلا هذا، ولهذا قال النبي ﷺ: «**حُبِّبَ إليَّ من دنياكم: النساء، والطيب. وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عيني في الصلاة**»[5]، فأخبر أنه حُبِّبَ إليه من الدنيا شيئان/ : «النساء والطيب»[6]، ثم قال: «**وَجُعِلَت قُرَّةُ عيني في الصلاة**»[7]. [٦/أ]

---

(١) في ج (وما هو) بدل (وما أطيب ما فيها).

(٢) في ج (به) بدل (بقربه).

(٣) نقله المؤلف في روضة المحبين (ص١٦٥) عن (بعض العارفين)، وفي مدارج السالكين، عن (بعض المحبين)، (١/ ٤٥٤) ورواه أبو نعيم وابن الجوزي عن ابن المبارك، دون قوله: (ومحبته، والأنس بقربه، والشوق إلى لقائه)، حلية الأولياء (٨/ ١٦٧)، وصفة الصفوة (٤/ ١٢٤).

(٤) (أهل) ساقطة من ب، وج.

(٥) رواه الإمام أحمد، (المسند ٤/ ٢٠١، ح١٣٦٢٣، ٣/ ٥٨١، ح١١٨٨٤، وح١١٨٨٥).

ورواه النسائي، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، (٧/ ٧٢، ح٣٩٤٩). والحاكم في المستدرك، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي، (المستدرك ٢/ ١٦٠).

وجود إسناده العراقي، (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الأخبار ـ بحاشية إحياء علوم الدين للغزالي ـ ٢/ ٣٠).

وقال الألباني: «إسناده حسن»، (تحقيق مشكاة المصابيح ٣/ ١٤٤٨، ح٥٢٦١).

(٦) (النساء والطيب) ساقطة من ج.

(٧) (فأخبر أنه حبب إليه) إلى (الصلاة) ساقطة من ب.

وقُرَّةُ العين فوق المحبة، فإنه ليس كل محبوب تَقَرُّ به [العين][1]، وإنما تَقَرُّ العينُ[2] [بأعلى][3] المحبوبات، الذي يُحَبُّ لِذَاته، وليس ذلك إلا الله[4] الذي لا إله إلا هو، وكل ما سواه فإنما يُحَبُّ تبعاً لمحبته فَيُحَبُّ لأجله ولا يُحَبُّ معه[5]، فإن الحب معه شرك، والحب لأجله توحيد. فالمشرك يتخذ. . .[6] من دون الله أنداداً يحبهم كحب الله، والمُوَحِّدُ إنما يحب مَنْ يحبه لله[7]، ويبغض من يبغضه في الله[8]، ويفعل ما يفعله[9] لله، ويترك ما يتركه[10] لله. ومدار الدين على هذه القواعد الأربع، وهي: الحب والبغض، ويترتب [عليهما][11] الفعل والترك والعطاء والمنع. فمن استكمل أن يكون هذا كله لله استكمل الإيمان، وما نقص منها أن كون لله عاد بنقص إيمان العبد[12].

---

(١) في الأصل (العيون)، والمثبت من ب، وج.
(٢) (العين) ساقطة من ج.
(٣) في الأصل (على)، والمثبت من ب، وج.
(٤) في ب، وج (إلا لله).
(٥) انظر العبودية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٣٠).
(٦) في الأصل زيادة حرفين ليس لهما معنى، وهما: (مر).
(٧) في ب، وج (والموحد إنما يحب من أحبه الله).
(٨) في ب (ويبغض من أبغضه الله)، وفي ج (ويبغض من يبغضه الله).
(٩) في ب، وج (ما يفعل).
(١٠) في ب (ما يترك).
(١١) في الأصل (عليها)، والمثبت من ب، وج.
(١٢) في ج (بنقص الإيمان) بدل (بنقص إيمان العبد).

والمقصود أنَّ ما تقَرُّ به العين أعلى من مجرد ما يحبه، فالصلاة قُرَّةُ عيون المحبين في هذه[1] الدنيا؛ لما فيها من مناجاة من لا تقر. . .[2] العيون، ولا تطمئن القلوب، ولا تسكن [النفوس][3] إلا إليه[4]، والتنعم بذكره، [والتذلل][5] والخضوع له، والقرب منه، ولا سيما في حال[6] السجود، وتلك الحال[7] أقرب ما يكون العبد من ربه فيها[8]، ومن هذا قول النبي ﷺ: «**يا بلال أرحنا بالصلاة**»[9]، فأعلم

= وقد روى أبو داود عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان»، (سنن أبي داود ٥/ ٦٠، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ح٤٦٨١)، وصححه الألباني، (سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٦٥٧ ـ ٦٥٨، ح٣٨٠)، ورواه الترمذي وحسنه، عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً، بتقديم وتأخير، بزيادة «وأنكح لله»، وعنده: «فقد استكمل إيمانه»، (سنن الترمذي، ٤/ ٥٧٨ كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ٦٠، ح٢٥٢١).

(١) (هذه) ساقطة من ج.
(٢) في الأصل زيادة (به).
(٣) في الأصل (النفس)، والمثبت من ب، وجملة (ولا تسكن النفوس) ساقطة من ج.
(٤) في ج (به) بدل (إليه).
(٥) في الأصل (والتلذذ)، والمثبت من ب، وجملة (والتنعم بذكره والتذلل) ساقطة من ج.
(٦) (حال) ساقطة من ج.
(٧) (وتلك الحال) ساقطة من ج.
(٨) في ج (فيه).
(٩) في ب (يا بلال، أرحنا في الصلاة)، وفي ج (يا بلال، أرحنا أرحنا بالصلاة). =

بذلك[1] أن راحته ﷺ في الصلاة[2] كما أخبر أن قرة عينه فيها. فأين هذا من قول القائل: نصلي ونستريح من الصلاة!

فالمحب راحته وقرة عينه في الصلاة[3]، والغافل[4] المعرض[5]، ليس له نصيب من ذلك، بل الصلاة كبيرة[6] شاقة عليه[7]، إذا قام فيها كأنه على الجمر حتى يتخلص منها[8]، وأحبُّ الصلاةِ [إليه][9] أعجلها وأسرعها، فإنه ليس له قرة عين فيها، ولا لقلبه راحة بها[10]، والعبد إذا قرَّت عينه بشيء واستراح قلبه به[11] فأشق ما عليه/ مفارقته، والمتكلِّف [٦/ب]

= والحديث رواه أحمد، (المسند ٦/ ٥٠١، ح٢٢٥٧٨).

ورواه أبو داود من طريقين، كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، (٥/ ٢٦٢، ح٤٩٨٦، وح٤٩٨٥)، وصحح إسناده العراقي، (المغني عن حمل الأسفار ١/ ١٦٥)، والألباني، (تحقيق مشكاة المصابيح ١/ ٣٩٣، ح١٢٥٣).

(١) في ج (فأخبر) بدل (فأعلم بذلك).

(٢) (فأعلم بذلك أن راحته ﷺ في الصلاة) ساقطة من ب.

(٣) (فالمحب راحته وقرة عينه في الصلاة) ساقطة من ج.

(٤) في ج (فالغافل).

(٥) (المعرض) ساقطة من ج.

(٦) في ب (كثيرة).

(٧) في ج (عليه كبيرة شاقة) بدل (كبيرة شاقة عليه).

(٨) (إذا قام فيها كأنه على الجمر حتى يتخلص منها) ساقطة من ج.

(٩) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.

(١٠) في ب (فيها).

(١١) في ب (وإلا فإن كل من قرت عينه بشيء واستراح به) بدل (والعبد إذا قرت عينه بشيء واستراح قلبه به).

الفارغ القلب من الله والدار الآخرة المبتلى بمحبة الدنيا أشق ما عليه الصلاة[1]، وأكره ما إليه طولها، مع تفرغه وصحته وعدم اشتغاله![2][3]

ومما ينبغي أن يُعلَم: أنَّ الصلاة التي تَقَرُّ بها العين ويستريح بها القلب[4] هي التي تجمع ستة مشاهد:

المشهد[5] الأول: الإخلاص

وهو أن يكون الحامل[6] عليها والداعي إليها رغبة العبد في الله، ومحبته له[7]، وطلب مرضاته، والقرب منه، والتودد إليه، وامتثال أمره[8]، بحيث لا يكون الباعث له[9] عليها حظاً من حظوظ الدنيا أَلْبَتَّةَ، بل يأتي بها ابتغاء وجه ربه الأعلى، محبةً، له وخوفاً من عذابه، ورجاء لمغفرته وثوابه[10].

---

(١) (فإنه ليس له) إلى (الصلاة) ساقط من ج.

(٢) ذكر ابن القيم نحو هذا الكلام المتقدم، في (طريق الهجرتين، ص٥٥٤).

(٣) (وعدم اشتغاله) ساقطة من ج.

(٤) (ويستريح بها القلب) ساقطة من ج.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) في ب (الجامع).

(٧) في ج (الباعث عليها محبة العبد لله) بدل (الحامل عليها والداعي إليها رغبة العبد في الله ومحبته له).

(٨) (والقرب منه والتودد إليه وامتثال أمره) ساقطة من ج.

(٩) (له) ساقطة من ج.

(١٠) (بل يأتي بها) إلى (وثوابه) ساقط من ج.

المشهد[1] الثاني: مشهد[2] الصِّدقِ والنصح

وهو أن يفرِّغ قلبه لله فيها، ويستفرغ جهده في إقباله فيها[3] على الله، وجمع قلبه عليها[4] وإيقاعها على أحسن الوجوه وأكملها ظاهراً وباطناً، فإنَّ الصلاة لها ظاهر وباطن[5]، فظاهرها الأفعال المشاهدة والأقوال المسموعة[6]، وباطنها الخشوع والمراقبة وتفريغ القلب لله، والإقبال بكليته على الله فيها، بحيث لا يلتفت قلبه عنه إلى غيره[7]، فهذا[8] بمنزلة الروح لها، والأفعال بمنزلة البدن، فإذا خلت من الروح كانت كبدن لا روح فيه، أفلا يستحي العبد أن يُواجِه سيدَه بمثل ذلك! ولهذا تُلَفُّ كما يُلَفُّ الثوب الخلق ويُضرب بها وجه صاحبها، وتقول: ضيعك الله كما ضيعتني.

والصلاة[9] [التي][10] كمل ظاهرها وباطنها تصعد ولها نور

---

(١) ساقطة من ج.

(٢) (مشهد) ساقطة من ج.

(٣) (فيها) ساقطة من ج، وفي ب (فيها في إقباله) بدل (في إقباله فيها).

(٤) (وجمع قلبه عليها) ساقطة من ج.

(٥) (فإن الصلاة لها ظاهر وباطن) ساقطة من ب.

(٦) في ج (الأقوال والأفعال) بدل (الأفعال المشاهدة والأقوال المسموعة).

(٧) (وتفريغ القلب) إلى (غيره) ساقط من ج.

(٨) في ج (وهو) بدل (فهذا).

(٩) (الصلاة) ساقطة من ج.

(١٠) في الأصل (الذي)، والمثبت من ب، وج.

وبـرهـان[1] كنـور الشمـس حتـى تُعـرَض علـى الله [فيـرضـاهـا][2] ويقبلها[3]، وتقول: حفظك الله كما حفظتني[4].

فصل[5]

المشهد [الثالث][6]: مشهد المتابعة والاقتداء[7]

وهو أن يحرص كل الحرص على الاقتداء في صلاته/ بالنبي ﷺ [٧/أ]

---

(١) (وبرهان) ساقطة من ج.

(٢) في الأصل (فيرضى بها)، والمثبت من ب، وج.

(٣) (ويقبلها) ساقطة من ج.

(٤) من حديث ذكره الهيثمي عن أنس ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عباد بن كثير، وقد أجمعوا على ضعفه». مجمع الزوائد (٢/ ٣٩، ح١٦٧٧). وذكره الهيثمي أيضاً عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، والبزار بنحوه، وفيه: الأحوص بن حكيم، وثقه ابن المديني والعجلي، وضعفه جماعة، وبقية رجاله موثَّقون». مجمع الزوائد (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، ح٢٧٣٤)، ونص حديث عبادة ـ رضي الله عنه ـ قال رسول الله ﷺ: «إذا توضأ العبد فأحسن الوضوء، ثم قام إلى الصلاة، فأتمَّ ركوعها وسجودها والقراءة فيها، قالت: حفظك الله كما حفظتني، ثم أُصعد بها إلى السماء ولها ضوء ونور، وفتحت لها أبواب السماء، وإذا لم يحسن العبد الوضوء، ولم يُتمَّ الركوع والسجود والقراءة، قالت: ضيعك الله كما ضيعتني، ثم أُصعد بها إلى السماء وعليها ظلمة، وغُلِّقت أبواب السماء، ثم تُلَفُّ كما يلف الثوب الخلق، ثم يُضرب بها وجه صاحبها».

(٥) ساقطة من ج.

(٦) في الأصل (الثاني) وهو خطأ.

(٧) (المشهد)، (مشهد)، (والاقتداء) ساقطة من ج.

ويصلي كما [كان][1] يُصلي[2]؛ وَيُعْرِض عما أحدث الناس في الصلاة، من الزيادة والنقصان، والأوضاع التي لم يُنقَلْ عن رسول الله شيء منها[3] ولا عن أحد من أصحابه[4]؛ ولا يقف عند[5] أقوال المرخِّصين الذين يقفون مع أقل ما يعتقدون وجوبه، ويكون[6] غيرهم قد نازعهم في ذلك[7] وأوجب ما أسقطوه، ولعل الأحاديث الثابتة والسنة النبوية[8] من جانبه ولا يلتفتون إلي ذلك[9]، ويقولون: (نحن مقلدون لمذهب فلان)[10]. وهذا لا يُخَلِّص عند الله ولا يكون عذراً لمن تخلف عما علمه من السنَّة عنده[11]، فإن الله ـ سبحانه ـ إنما أمر بطاعة رسوله واتِّباعه وَحْدَهُ ولم يأمر باتِّباع غيره، وإنما يُطَاعُ غيره إذا أمر بما أمر به الرسول، وكل أحد سوى الرسول ﷺ [فمأخُوذ][12] من قوله ومتروك[13].

(١) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب.
(٢) (ويصلي كما كان يصلي) ساقط من ج.
(٣) في ب (منها شيء).
(٤) (والأوضاع) إلى (أصحابه) ساقطة من ج.
(٥) في ب، وج (مع) بدل (عند).
(٦) (يكون) ساقطة من ج.
(٧) (نازعهم في ذلك و) ساقطة من ج.
(٨) (والسنة النبوية) ساقطة من ج.
(٩) (ولا يلتفتون إلى ذلك) ساقطة من ج.
(١٠) في ج (لفلان) بدل (لمذهب فلان).
(١١) (ولا يكون عذراً) إلى (عنده) ساقطة من ج.
(١٢) في الأصل (فامر)، والمثبت من ب.
(١٣) (ولم يأمر باتباع) إلى (ومتروك) ساقط من ج.

وقد أقسم الله ـ سبحانه ـ بنفسه الكريمة أنا لا نؤمن حتى نُحَكِّم الرسول فيما شجر بيننا، وننقاد لحكمه وَنُسَلِّمَ تسليماً[1]. فلا ينفعنا تحكيم غيره والانقياد له، ولا ينجينا من عذاب الله[2]، ولا يقبل منا هذا[3] الجواب إذا سمعنا نداءه ـ سبحانه ـ يوم القيامة: ﴿ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [القصص: ٦٥]، فإنه لابد أن يسألنا عن ذلك، ويطالبنا بالجواب، قال تعالى: ﴿ فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [الأعراف: ٦]، وقال النبي ﷺ: «**أُوحي إليَّ أنكم بي تُفتَنون وعني تُسألون**»[4]، يعني

(١) قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ [النساء: ٦٥].

(٢) في ج (الانقياد لغيره) بدل (تحكيم غيره) إلى (عذاب الله).

(٣) في ج (هنا) بدل (هذا).

(٤) روى الإمام أحمد بسنده عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ حديثاً طويلاً مرفوعاً، وفيه «فأما فتنة القبر فبي تُفتنون وعنّي تُسألون» الحديث، (المسند ٧/ ٢٠١، ح٢٤٥٦٦)، قال المنذري: «رواه أحمد بإسناد صحيح»، (الترغيب والترهيب ٤/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، وحسنه الألباني (صحيح الجامع الصغير وزيادته ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، ح١٣٦١).

وروى البخاري معناه بسنده: . . . فحمد اللهَ النبيُّ ﷺ وأثنى عليه ثم قال: «ما من شيء لم أكن أُريته إلا رأيته في مقامي، حتى الجنة والنار، فأُوحي إليَّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل ـ أو قريباً، لا أدري أي ذلك قالت أسماء ـ من فتنة المسيح الدجال، يقال: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن ـ أو الموقن، لا أدري بأيهما قالت أسماء ـ فيقول: هو محمد، هو رسول الله، جاءنا بالبينات والهدى، فأجبنا واتبعنا، هو محمد ثلاثاً. فيقال: نم صالحاً، قد علمنا إن كنت موقناً به. وأما المنافق ـ أو المرتاب، لا أدري أي ذلك قالت أسماء ـ فيقول: لا أدري، سمعت =

المسألة[1] في القبر، فمن انتهت إليه سنة رسول الله ﷺ وتركها لقول أحد من الناس فَسَيَرِدُ يوم القيامة ويعلم[2].

[فصل][3]

المشهد الرابع: مشهد الإحسان

وهو مشهد[4] المراقبة، وهو أن يعبد الله كأنه يراه. وهذا المشهد إنما ينشأ من كمال الإيمان بالله وأسمائه وصفاته، حتى كأنه يرى الله ـ سبحانه ـ فوق سمواته،/ مستوياً[5] على عرشه، يتكلم بأمره ونهيه، [٧/ب] وَيُدَبِّرُ أمر الخليقة، فينزل الأمر من عنده ويصعد إليه، وَتُعْرَضُ أعمال العباد وأرواحهم عند الموافاة عليه. فَيَشهَدُ ذلك كله بقلبه، وَيَشهَدُ أسماءه وصفاته، وَيَشهَدُ[6] قيوماً، حيّاً، سميعاً، بصيراً، عزيزاً، حكيماً، آمراً، ناهياً، يحب [ويبغض، ويرضى][7] ويغضب، [ويفعل

= الناس يقولون شيئاً فقلته». صحيح البخاري، كتاب العلم، باب (٢٥) من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، (١/ ٣٤، ح٨٦).

(١) (المسألة) ساقطة من ج.

(٢) أي: يَعلم أنه كان في الدنيا على خطأ كبير، وذلك عندما يسأله ربه ـ عز وجل ـ يوم القيامة، عن إجابته الرسول ﷺ، وليس إجابته أحداً من الناس خالف السنة.

(٣) ساقطة من الأصل وج، وأثبتت من ب.

(٤) (المشهد)، (مشهد)، (هو مشهد) ساقطة من ج.

(٥) في ب، وج (مستو).

(٦) (فينزل الأمر) إلى (وصفاته ويشهد) ساقط من ج.

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل، وأثبت من ب.

ما يشاء، ويحكم ما يريد وهو فوق عرشه][1]، لا يخفى عليه شيء من أعمال العباد ولا أقوالهم ولا بواطنهم، بل[2] يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

ومشهد الإحسان أصل أعمال القلوب كلها، فإنه يوجب [الحياء][3]، والإجلال، والتعظيم، والخشية، والمحبة، والإنابة، والتوكل، والخضوع لله ـ سبحانه ـ، والذل له[4]؛ وَيَقطع[5] الوساوس وحديث[6] النفس، وَيَجمع القلب والهم[7] على الله.

فحظ العبد من القُرب من الله على قدر حظِّه من مقام الإحسان، وبحسبه تتفاوت الصلاة، حتى يكون بين صلاة الرجلين من الفضل كما بين السماء والأرض، وقيامهما وركوعهما وسجودهما واحد.

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل، وأثبت من ب.
(٢) (آمراً ناهياً) إلى (بل) ساقط من ج.
(٣) ساقطة من الأصل، وأثبتت مع واو العطف بعدها من ب، وج.
(٤) (والذل له) ساقطة من ج.
(٥) في ب (وتقطع).
(٦) في الأصل زيادة (القلب) وهو خطأ.
(٧) (والهم) ساقطة من ج.

فصل[1]

المشهد[2] الخامس: [مشهد المِنَّة][3]

[وهو][4] أن يشهد أن المِنَّة لله ـ سبحانه ـ، كونه[5] أقامه في هذا المقام وأهله [له][6] ووفقه لقيام قلبه وبدنه في خدمته. فلولا الله ـ سبحانه ـ لم يكن[7] شيء من ذلك، كما كان الصحابة يَحْدُونَ[8] بين يدي النبي ﷺ فيقولون:

والله لـولا الله مـا اهتـدينـا ... ولا تصـدقنـا ولا صلينـا[9]

---

(1) ساقطة من ج.

(2) ساقطة من ج.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل، وأثبت من ب، وج.

(4) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.

(5) في ج (حيث) بدل (كونه).

(6) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وجملة: (المقام وأهله له) ساقطة من ج.

(7) في ب (ما كان).

(8) «الحَدْو: سَوْق الإبل والغناء لها». (لسان العرب ١٤/ ١٦٨).

قال ابن حجر: «وهذه كانت عادتهم إذا أرادوا تنشيط الإبل في السير ينزل بعضهم فيسوقها ويحدو في تلك الحال». (فتح الباري ٧/ ٥٣٢).

(9) وردت عند البخاري روايتان: أولاهما تفيد أن قائله: عبدالله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ، والأخرى أنه: عامر بن الأكوع ـ رضي الله عنه ـ. (صحيح البخاري)، كتاب المغازي، باب ٣٠ ـ غزوة الخندق، ٥/ ٥٧، ح٤١٠٦، وباب ٣٩ ـ غزوة خيبر ٥/ ٨٦، ح٤١٩٦). ورواه مسلم لعامر، (صحيح مسلم، كتاب الجهاد، باب ٤٥ ـ غزوة ذي قرد وغيرها، ٣/ص١٤٢٧، ح١٢٣، ص١٤٢٣، ح١٣٢). قال ابن حجر: «فيحتمل أن يكون هو وعامر =

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم ۖ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الحجرات: ١٧]، فالله ـ سبحانه ـ هو الذي جعل المسلم مسلماً، والمصلي مصلياً، كما قال الخليل ﷺ: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨]، وقال: ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

فالمِنَّةُ لله وحده في أن جعل عبده قائماً بطاعته[١]. وكان هذا من أعظم نِعَمِه عليه[٢].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال: [٨/أ] ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [الحجرات: ٧].

وهذا المشهد[٣] من أعظم المشاهد وأنفعها للعبد[٤] وكلما كان العبد أعظم توحيداً كان حظه من هذا المشهد أتم.

وفيه من الفوائد أنه يحول بين القلب وبين العُجبِ بالعمل ورؤيته،

= تواردا على ما تواردا منه، بدليل ما وقع لكل منهما مما ليس عند الآخر، أو استعان عامر ببعض ما سبقه إليه ابن رواحة». فتح الباري (٧/ ٥٣١)، والذي أورده ابن القيم نص ابن رواحة رضي الله عنه.

(١) في ب (في طاعته).

(٢) (في أن جعل) إلى (عليه) ساقط من ج.

(٣) (المشهد) ساقطة من ج.

(٤) (للعبد) ساقطة من ج.

فإنه إذا شهد[١] أن الله ـ سبحانه ـ هو المَانُّ به، المُوَفِّق له، الهادي إليه، شَغَلَه شهود[٢] ذلك [عن رؤيته][٣]، والإعجاب به، وأن يصول[٤] به على الناس[٥]، فَيُرفع من قلبه؛ فلا يعجب به، ومن لسانه؛ فلا يَمُنُّ به ولا يتكثر به، وهذا شأن العمل المرفوع.

ومن فوائده أنه يضيف الحمد[٦] [إلى][٧] وليه ومستحقه، فلا يشهد لنفسه حمداً بل [يشهده][٨] كله لله[٩]، كما يشهد النعمة كلها مِنْهُ، والفضل كله له، والخير كله في [يديه][١٠]، وهذا من تمام التوحيد فلا يستقر[١١] قدمه في مقام التوحيد إلا بعلم ذلك وَشُهُودِهِ، فإذا علمه ورسخ فيه صار له مشهداً، وإذا صار لقلبه مشهداً أثمر له من المحبة والأُنس بالله والشوق إلى لقائه والتنعم بذكره وطاعته[١٢] مالا نسبة بينه

---

(١) (شهد) مكررة في الأصل.

(٢) (شهود) ساقطة من ب، وج.

(٣) في الأصل (على رؤية)، والمثبت من ب.

(٤) يصول: أي يسطو ويستطيل، «والصؤول من الرجال: الذي يضرب الناس ويتطاول عليهم»، لسان العرب (١١/٣٨٧)، وانظر القاموس المحيط، (ص١٣٢٣).

(٥) (ورؤيته فإنه إذا) إلى (الناس) ساقط من ج.

(٦) في ب، وج زيادة (كله).

(٧) في الأصل (على)، والمثبت من ب، وج.

(٨) في الأصل (يشهد).

(٩) (ومستحقه فلا يشهد لنفسه حمداً بل يشهده كله لله) ساقطة من ب، وج.

(١٠) في الأصل (يده)، والمثبت من ب، وج.

(١١) في ج (تستقر).

(١٢) (وطاعته) ساقطة من ج.

وبين أعلى نعيم الدنيا ألبتة.

وما للمرء خير في حياته إذا كان قلبه عن هذا مصدوداً، وطريق الوصول إليه عنه مسدوداً[1]، بل هو كما قال تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾ [الحجر: ٣].

[فصل][2]

المشهد[3] السادس: مشهد التقصير

وأنَّ[4] العبد لو اجتهد في القيام بالأمر غاية[5] الاجتهاد وبذل وسعه[6] فهو مُقصِّر، وحَق الله ـ سبحانه ـ عليه أعظم، والذي ينبغي له[7] أنْ يُقابَل به من الطاعة والعبودية والخدمة[8] فوق ذلك بكثير، وأنَّ عظمته وجلاله ـ سبحانه ـ يقتضي من العبودية ما يليق بها.

وإذا كان خدم الملوك وعبيدهم[9] / يعاملونهم في خدمتهم [٨/ب]

(١) (وطريق الوصول إليه عنه مسدوداً) ساقطة من ج.
(٢) ساقطة من الأصل وج، وأثبتت من ب.
(٣) ساقطة من ج.
(٤) في ج (لأن).
(٥) في ج (كل) بدل (غاية).
(٦) (وبذل وسعه) ساقطة من ج.
(٧) (له) ساقطة من ج.
(٨) (من الطاعة والعبودية والخدمة) ساقطة من ج.
(٩) (وعبيدهم) ساقطة من ج.

بالإجلال لهم[١]، والتعظيم، والاحترام، والتوقير، والحياء[٢]، والمهابة، والخشية[٣]، والنصح، بحيث يُفَرِّغُونَ قلوبهم وجوارحهم لهم[٤]، فمالك الملوك ورب السموات والأرض[٥] أولى أن يُعامَل[٦] بذلك، [بل][٧] بأضعاف ذلك.

وإذا شهد العبد من نفسه أنه لم [يُوَفِّ][٨] ربه في عبوديته حقه، ولا قريباً من حقه، عَلم تقصيره[٩]، ولم يسعه مع ذلك[١٠] غير الاستغفار والاعتذار من تقصيره وتفريطه وعدم القيام بما ينبغي له من حقه[١١]، وأنه إلى أن يغفر له العبودية ويعفو عنه فيها[١٢] أحوج منه إلى أن يطلب منه عليها[١٣] ثواباً، وهو[١٤] لو وفَّاها حقها كما ينبغي لكانت مُسْتَحَقَّةً

---

(١) في ج (بالإخلاص) بدل (بالإجلال لهم).
(٢) (والاحترام والتوقير والحياء) ساقطة من ج.
(٣) (والخشية) ساقطة من ج.
(٤) (بحيث يفرغون قلوبهم وجوارحهم لهم) ساقطة من ج.
(٥) (ورب السموات والأرض) ساقطة من ج.
(٦) (أن يعامل) ساقطة من ج.
(٧) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.
(٨) في الأصل (يعرف)، والمثبت من ب.
(٩) (وإذا شهد) إلى (علم تقصيره و) ورد في ج كالتالي: (فإذا علم العبد ذلك).
(١٠) (مع ذلك) ساقطة من ج.
(١١) (وعدم القيام بما ينبغي له من حقه) ساقطة من ج.
(١٢) (ويعفو عنه فيها) ساقطة من ج.
(١٣) في ج (أحوج من يطلب عليها) بدل (أحوج منه إلى أن يطلب منه عليها).
(١٤) (هو) ساقطة من ج.

عليه بمقتضى العبودية، فإنَّ عمل العبد وخدمته لسيده مُستَحَقٌّ عليه بحكم كونه عبده ومملوكه، [فلو][1] طَلَبَ منه الأُجرَةَ على عمله وخدمته لعده الناس أحمَقَ وأخرَقَ[2]، هذا وليس[3] هو[4] عبده ولا مملوكه[5] على الحقيقة، وهو[6] عبدالله، ومملوكه على الحقيقة[7] من كل وجه[8].

فعمله وخدمته مُستَحَقٌّ عليه بحكم كونه عبده[9]، فإذا [أثابه عليه][10] كان ذلك مجرد فضلٍ ومِنَّة[11] وإحسان إليه لا يستحقه العبد عليه[12].

ومن ههنا [يُفهم][13] معنى قول النبي ﷺ: «**لن يدخل أحد منكم**

---

(١) في الأصل (فإذا)، والمثبت من ب.

(٢) (فإن عمل العبد) إلى (وأخرق) ورد في ج كالتالي: (فإن العبد لو يطلب من سيده الأجرة عده الناس أحمق).

(٣) في الأصل زيادة (هذا).

(٤) (هو) ساقطة من ج.

(٥) (ولا مملوكه) ساقطة من ج.

(٦) في ج (بل هو) بدل (وهو).

(٧) (ومملوكه على الحقيقة) ساقطة من ج.

(٨) في الأصل، وب زيادة: (لله سبحانه).

(٩) (فعمله وخدمته مستحق عليه بحكم كونه عبده) ساقطة من ج.

(١٠) في الأصل (أناب إليه)، والمثبت من ب، وفي ج (أثابه عليها).

(١١) (ومنة) ساقطة من ج.

(١٢) (إليه لا يستحقه العبد عليه) ساقطة من ج.

(١٣) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب، وج.

[الجنة][1] **بعمله»**. قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: **«ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»**[2].

وقال أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: «يُخْرَجُ للعبد يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان فيه حسناته، وديوان فيه سيئاته، وديوان[3] النعم التي أنعم الله عليه بها. فيقول الرب[4] ـ تعالى ـ لنعمه: خذي حقك من حسنات عبدي. فيقوم أصغرها فتستنفد حسناته، ثم تقول: وعِزَّتك ما استوفيت حقي بعد. فإذا أراد الله أن يرحم عبده وهبه نعمه عليه، وغفر له سيئاته، وضاعف له[5] حسناته». [وهذا ثابتٌ][6] [٩/أ] / عن أنس[7]. وهو أدلُّ شيء على كمال علم الصحابة بربهم وحقوقه

---

(١) ساقطة من الأصل، ومثبتة في ب.

(٢) متفق عليه، بألفاظ مقاربة لما ذكره المؤلف، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب (١٨) القصد والمداومة على العمل (٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، ح٦٤٦٣)، وصحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين، باب (١٧) لن يدخل أحد الجنة بعمله، (٤/ ٢١٦٩، ح٧١ ـ ٧٨).

(٣) في ج زيادة (فيه).

(٤) في ج (الله).

(٥) (له) ساقطة من ج.

(٦) في الأصل (وهل أثابه)، والمثبت من ب، وج.

(٧) رواية المؤلف موقوفة على أنس ـ رضي الله عنه ـ ولم أجدها. ورواه البزار بنحوه عن أنس مرفوعاً إلى النبي ﷺ، (كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي ٤/ ١٦٠، ح٣٤٤٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٦٤٨): «فيه صالح المري وهو ضعيف»، وقال محقق المجمع: «وفيه أيضاً داود بن المحبر، متهم بوضع الحديث» (١٠/ ٦٤٧).

عليهم، كما أنهم أعلم الأمة بنبيهم [وسنته][1] ودِينه، فإنَّ في هذا الأثر[2] من العلم والمعرفة مالا يدركه إلا أولو البصائر العارفون بالله وأسمائه وصفاته وحقه[3]. ومن هنا[4] يُفهم قول النبي ﷺ في الحديث الذي[5] رواه أبوداود[6]، والإمام أحمد[7][8]، من حديث زيد بن ثابت وحذيفة وغيرهما[9]: «**إن الله لو عَذَّبَ أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم**».

---

(١) في الأصل (وشفعته)، والمثبت من ب، وج.

(٢) في ب، وج (الأمر) بدل (الأثر).

(٣) (العارفون بالله وأسمائه وصفاته وحقه) ساقطة من ج.

(٤) في ب (ههنا).

(٥) في ج (فيما) بدل (في الحديث الذي).

(٦) سنن أبي داود، كتاب السنَّة، باب في القدر، (٥/ ٧٥، ح٤٦٩٩) عن أُبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، جميعهم موقوفاً، وعن زيد ابن ثابت مرفوعاً.

(٧) المسند، (٦/ ٢٣٣، ح٢١٠٧٩) مثل رواية أبي داود، ورواه الإمام أحمد بسند آخر عن زيد بن ثابت مرفوعاً (٦/ ٢٣٧، ح٢١١٠١).
ورواه ابن ماجه، المقدمة، باب في القدر، (١/ ٢٩ ـ ٣٠، ح٧٧).
وأول الحديث عندهم جميعاً: «لو أن الله عذب...».
والحديث صححه الألباني، (انظر تخريجه لأحاديث الطحاوية ص٥٠٩)، وقال شعيب الأرنؤوط: «إسناده قوي»، (صحيح ابن حبان: (التخريج) ٢/ ٥٠٦ حاشية رقم١).

(٨) في ج (وغيره) بدل (والإمام أحمد).

(٩) في ج (وغيره) بدل (وحذيفة وغيرهما).

فصل

ومِلاكُ هذا الشأن أربعة أمور:

نية صحيحة، وقوةٌ غالبة[1]، يقارنهما: رغبة، ورهبة.

فهذه[2] الأربعة هي[3] قواعد [هذا][4] الشأن. ومهما دخل على[5] العبد من النقص[6] في إيمانه وأحواله وظاهره وباطنه فهو من نقصان هذه الأربعة أو نقصان بعضها.

فليتأمل اللبيب هذه الأربعة[7] الأشياء، وليجعلْهَا سيره وسلوكه، ويبني عليها علومه وأعماله وأقواله وأحواله[8]، فما نَتَجَ من نَتَجَ إلا منها، ولا تخلف من تخلف إلا من فقدها.

[والله أعلم][9]، والله[10] المستعان، وعليه التكلان، وإليه الرغبة، وهو المسؤول بأن يوفقنا وسائر إخواننا من أهل السنة لتحقيقها علماً

---

(١) في ب (عالية).

(٢) (فهذه) ساقطة من ب، ومكانها بياض، وفي ج (فهي).

(٣) في ب (في) بدل (هي)، وجملة (الأربعة هي) ساقطة من ج.

(٤) ساقطة من الأصل، وأثبتت من ب وج.

(٥) في ب (وكل ما جاء) بدل (ومهما دخل على).

(٦) في ج (ومتى دخل النقص على العبد) بدل (ومهما دخل على العبد من النقص).

(٧) (الأربعة) ساقطة من ب، وج.

(٨) (وأقواله وأحواله) ساقطة من ج.

(٩) ما بين المعكوفين من ب، وج.

(١٠) في ج (وهو).

[وعملاً][1]، إنه ولي ذلك والمانُّ به، وهو حسبنا ونعم الوكيل[2][3].

(١) ما بين المعكوفين من ب.
(٢) (وإليه الرغبة) إلى (الوكيل) ساقطة من ج.
(٣) خاتمة الرسالة في الأصل: «تمت الرسالة بمن الله ـ تعالى ـ وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين آمين آمين».

وخاتمتها في ب: «والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، تمت الرسالة والله أعلم. وكان الفراغ من كتب هذه الأوراق ـ الشريفة ـ يوم الأحد وقت الضحى، بقلعة المدينة نهار تسعة عشر من جماد الآخر بقلم المفتقر إلى الله: عبدالله بن موسى، غفر الله له ولوالديه والمسلمين».

وخاتمتها في ج: «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم». أ.هـ.

والحمد ـ أولاً وآخراً ـ لله رب العالمين على ما منَّ به ويسر ووفق لإخراج هذه الرسالة، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الفهارس

فهرس الآيات الكريمة

الآية	الصفحة
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ ﴾ [الفاتحة/ ٦ ـ ٧]	٥
﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ﴾ [البقرة/ ١٢٨]	٤٧
﴿ ۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ ﴾ [البقرة/ ١٧٧]	٢٠
﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة/ ٢٨٥]	٢٠
﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ ﴾ [النساء/ ١٣٦]	٢٠
﴿ فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٦ ﴾ [الأعراف/ ٦]	٤٣
﴿ كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ ﴾ [التوبة/ ٦٩]	١٨، ١٩
﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ [يوسف/ ١٠٨]	٢٣
﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [إبراهيم/ ٤٠]	٤٧
﴿ ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ ﴾ [الحجر/ ٣]	٤٩
﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ﴾ [النحل/ ٥٣]	٤٧
﴿ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا ﴾ [الكهف/ ٢٨]	٤
﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيۡنَ مَا كُنتُ ﴾ [مريم/ ٣١]	٣
﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا ﴾ [الفرقان/ ٧٤]	١٠
﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٦ ﴾ [الشعراء/ ١٦]	١٤

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار والأقوال

بداية الأثر أو القول — الصفحة

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة

* * *

الكتب الواردة في الرسالة

* * *

فهرس الأبيات الشعرية

مصادر التحقيق والدراسة ومراجعهما

١ ـ الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، مكتبة دار التراث، القاهرة، غ م.

٢ ـ إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق زهير غازي، وزارة الأوقاف بالعراق، مطبعة العاني، غ م.

٣ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت، غ. م.

٤ ـ اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، تحقيق ناصر العقل، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ.

٥ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق عبدالرحمن اللادقي ومحمد بيضون، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٧ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، طبعة عيسى البابي، ط١، ١٣٨٤هـ.

٨ ـ البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط٣، غ م.

٩ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق إبراهيم الترزي، وزارة الإعلام، الكويت، ١٣٩٢هـ.

١٠ ـ التبيان في إعراب القرآن، لعبد الله بن الحسين العكبري، طبعة عيسى البابي، غ م.

١١ ـ الترغيب والترهيب، لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، تحقيق مصطفى محمد عمارة، مكتبة المنار، الزرقاء ـ عمان، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

١٢ ـ تفسير البغوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

١٣ ـ تفسير الطبري، حققه إلى الجزء ١٦ محمود شاكر، دار المعارف بمصر، غ م.

١٤ ـ تفسير القرطبي، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٥ ـ تفسير ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٦ ـ تفسير النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت، غ م.

١٧ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، ط١، غ م.

١٨ ـ جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، لابن قيم الجوزية، تحقيق محيي الدين مستو، مكتبة دار التراث، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٩ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، المكتبة السلفية، غ م.

٢٠ ـ الخصائص، لعثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ.

٢١ ـ الداء والدواء، لابن قيم الجوزية، تحقيق يوسف بديوي، مكتبة دار التراث، المدينة، ط٤، ١٤١٢هـ.

٢٢ ـ الدر المنثور في التفسير المأثور، لجلال الدين السيوطي، نشر دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٢٣ ـ الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة، دار اللواء، الرياض، ١٣٩٧هـ.

٢٤ ـ الروح، لابن قيم الجوزية، تحقيق يوسف بديوي، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٥ ـ روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن قيم الجوزية، دار الوعي، حلب، غ م.

٢٦ ـ الزهد والرقائق، لابن المبارك، تحقيق أحمد فريد، دار المعراج، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٧ ـ الزهد، لوكيع، تحقيق عبدالرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٨ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.

٢٩ ـ سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وغيره، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، غ م.

٣٠ ـ سنن أبي داود، تحقيق عزت الدعاس، دار الحديث، حمص، غ م.

٣١ ـ سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الريان، طبعة البابي، غ م.

٣٢ ـ سنن النسائي، تحقيق مكتب تحقيق التراث، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.

٣٣ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ.

٣٤ ـ شرح أبيات مغني اللبيب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٣٩٥هـ.

٣٥ ـ شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، تحقيق راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٦ ـ شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد الشنقيطي، لجنة التراث العربي، غ م.

٣٧ ـ شرح العقيدة الطحاوية (حاشيتها)، تخريج الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ط٥، ١٣٩٩هـ.

٣٨ ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، تحقيق مصطفى الشلبي، نشر مكتبة السوادي بجدة، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٩ ـ الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٤٠ ـ صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٤١ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٤٢ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان البستي، ورتبه علي بن بلبان الفارسي، تحقيق وتخريج شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٤٣ ـ صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢،

١٤١٢هـ.

٤٤ ـ صحيح مسلم، تحقيق محمد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٤٥ ـ صحيح سنن النسائي، للألباني، إخراج زهير الشاويش، مكتب التربية العربي، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٦ ـ صفة الصفوة، لابن الجوزي، تحقيق إبراهيم رمضان وسيد اللحام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٧ ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٢هـ.

٤٨ ـ ضعيف سنن الترمذي، للألباني، إخراج زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٤٩ ـ طبقات المفسرين، للداودي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ.

٥٠ ـ طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل، نشر الخانجي بمصر، ط١، ١٣٧٣هـ.

٥١ ـ طريق الهجرتين وباب السعادتين، لابن قيم الجوزية، تحقيق يوسف علي بدوي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٢ ـ العبودية، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٥٣ ـ العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وآخر، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٤ ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير الجزري، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٥٥ ـ فتح الباري، لابن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٦ ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمذاني، تحقيق فهمي النمر وآخر، دار الثقافة،

الدوحة، غ م.

٥٧ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن حزم، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبدالرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ، جدة، ط١، ١٤٠٢هـ.

٥٨ ـ فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالمدينة النبوية، لعمار بن سعيد تمالت، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٥٩ ـ القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة (في مجلد واحد)، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٦٠ ـ ابن قيم الجوزية، حياته وآثاره، لبكر بن عبدالله أبو زيد، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٦١ ـ ابن قيم الجوزية، عصره ومنهجه، لعبد العظيم عبدالسلام شرف الدين، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٦٢ ـ ابن القيم من آثاره العلمية، لأحمد ماهر البقري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٣٩٧هـ.

٦٣ ـ الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، غ م.

٦٤ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩هـ.

٦٥ ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٦٦ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، غ م.

٦٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، تحقيق عبدالله الدرويش، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ.

٦٨ ـ مجموع فتاوى ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، غ م.

٦٩ ـ مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد الفقي، مكتبة السنة المحمدية،

غ م.

٧٠ ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ومعه تلخيص الذهبي، دار الكتب العلمية، غ م.

٧١ ـ المسند، لأحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٧٢ ـ مشكاة المصابيح (التحقيق)، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٧٣ ـ معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٧٤ ـ معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٧٥ ـ المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، غ م.

٧٦ ـ معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧٧ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ـ بحاشية إحياء علوم الدين للغزالي ـ عبدالرحيم بن الحسين العراقي، دار المعرفة، بيروت، غ م.

٧٨ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

٧٩ ـ مفتاح دار السعادة، لابن قيم الجوزية، دار الفكر، غ م.

٨٠ ـ الملل والنحل، لمحمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٨١ ـ الهادي إلى لغة العرب، لحسن سعيد الكرمي، دار لبنان، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٨٢ ـ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لعلي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق عادل عبدالموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

فهرس المحتويات

آثارُ الإمامِ ابنِ قيِّمِ الجوزيَّةِ وما لحقها من أعمالٍ
(٦)



مطبوعات المجمع

إغاثةُ اللَّهْفانِ
في
حُكْمِ طلاقِ الغضبانِ

تأليف
الإمامِ أبي عبدِ اللهِ محمّدِ بنِ أبي بكرِ بنِ أيُّوب ابنِ قيِّمِ الجوزيَّةِ
(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق
عبد الرحمن بن حسن بن قائد

إشراف
بكر بن عبد الله أبو زيد

تمويل
مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع

مقدمة التحقيق

اللهم لك الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، اللهم اهدنا لما اختُلِفَ فيه من الحق بإذنك.

أما بعدُ؛ فإن تحريرَ مسائل العلم وتنقيحَها من المطالب الكبار التي لا ينهض بها إلا من رسخت في العلم قدمُه، وطالت له مصاحبتُه، مستبطنًا لدخائله، مستقرئًا لدقائقه، مستخرجًا لمخبَّآته، غائصًا على أسراره.

ولا يُسابِقُ فيها إلا ضليعٌ، طابَ بالدليل مشربُه، وزكا بالاتباع غَرْسُه، وكان له من رُوحه المؤمنة مَعِينٌ لا يَنْضَب، ومن نفسه التوَّاقة رِفْدٌ لا ينتهي.

نعم، ولا تَهْتَزُّ لها إلا نفوسٌ عَشِقَت العلم، وأنِفَتْ من مَعرَّة الجهل، وسئمت تِيْهَ الحَيْرة، وغَصَّت بمرارة الخطأ، وتَسامَتْ عن هَوانِ التبعية لغير الحق، ولم تَرْضَ بدلاً ببَرْدِ اليقين، وعِزِّ الثقة، ولذَّة الإصابة، وراحةِ التوفيق، وطمأنينة النَّجاح.

وهذه الرسالة التي بين يديك ثمرةٌ يانعةٌ من ثمار التحرير والتنقيح، أنضجَها صدقُ الطَّلب وصحةُ العزم، وروَّاها طولُ التأمُّل وحُسْنُ التأتِّي، ورَعَاها لزومُ الجادَّةِ وسلامةُ المنهج.

وهي لأحد أولئك الأفراد الذين ازدانت بهم سماءُ العلم، وأشرقت بضيائهم شمسُ التحقيق، وكان له في هذا الباب مقامُ صِدْقٍ

مشهود: الإمام العلم ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ.

إذا ذُكِر الأحبارُ في كل بلدةٍ فهم أنجمٌ فيها وأنت هلالُها

وإنك لواجدٌ فيها من دقيقِ البحث، وعظيمِ التجرُّد، ما يملأ قلبك رضًا وطمأنينة، وما عسى ألا تقف عليه في موضعٍ آخر إن شاء الله.

فدُونكها.. موردًا عذبًا لم تكدِّرْهُ العصبيَّة، ولا شابَتْهُ حميَّةٌ لغير ما اقتضتهُ قواعدُ الشريعة، وهَدَتْ إليه نصوصُ الوحي.

فَرِدْهُ، وانظر لنفسك، وتَبَصَّرْ، لتستوثق لعلمك، وسافر بهمَّتك في طلب الحق، وانْشُدْهُ كما تَنْشُدُ عزيزًا فقدتَه، فإذا عرفته فالْزَمْهُ، فعمَّا قليلٍ تَحْمَدُ صُنعك.

دراسة الرسالة، والتعريف بها :

* اسمها :

* نسبتها إلى المصنف :

* تاريخ تصنيفها :

* موضوعها ومنهج المصنف فيها :

* الثناء عليها :

* طبعاتها :

* الأصل الخطي المعتمَد عليه :

* عملي في إخراجها :

اسم الرسالة

ليس في الأصل الخطيِّ الذي اعتمدتُه إشارةٌ إلى تسمية الرسالة، مِنْ كلام المصنف، لا في صدرها ولا في خاتمتها ولا في أثنائها.

وإن كان الظاهرُ أن الاسم الذي أثبته الناسخ على ظهرها: «إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان»، هو الاسمُ الذي ارتضاهُ المصنفُ لها، ولعله كتبه على ظهر نسخته؛ ويدلُّ عليه أنه ذكرها به في كتابه الآخر «مدارج السالكين» (٣/ ٣٠٨)[١].

وقد عرفها العلماء بهذا الاسم كما سيأتي في تثبيت نسبتها إلى المصنف.

ورفعًا للالتباس، ودفعًا للوهم، وميلاً إلى الاختصار؛ دعاها بعضُ أهل العلم: «الإغاثة الصغرى»[٢]، تفريقًا بينها وبين «الإغاثة الكبرى»: «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان».

ويُلاحَظ أن في العنوان الذي اختاره المصنف لهذه الرسالة إيماءً إلى الغرض الذي حمله على تأليفها، وهو إغاثة الملهوف الذي بدرت منه كلمةُ الطلاق حالَ غضبه، غيرَ قاصدٍ فِراقَ زوجه= بما يُسَكِّن

---

(١) في مطبوعة «المدارج» و«شذرات الذهب»: «إغاثة اللهفان في طلاق الغضبان». بإسقاط لفظة: «حكم».

(٢) انظر: «ابن قيم الجوزية» للشيخ بكر أبو زيد (٢٢٠).

فؤاده، ويَرْبِطُ على قلبه، ويحميه عن التعرُّض لسخط الله، بالتردِّي في التحليل المحرَّم، فيما إذا قيل بوقوع طلاقه[1].

---

(١) انظر لنحو هذا في التعليل لقول الشيخين في مسألة الطلاق الثلاث: «فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» (١١/٣٩)، عن «تسمية المفتين» للشيخ الدكتور سليمان العمير (٤١ ـ ٤٢).

وليس المرادُ أن هذه الرغبة كانت هي ـ وحدها ـ الدافع لاختيار هذه الأقوال، والانتصار لها. فإن دلائل الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار ـ التي هي موضع نظر الشيخين، ومحطُّ رحالهما، وعليها يقوم شامخ بنيان فقههما ـ هي التي قادتهما إلى القول بهذه المسائل وغيرها.

وإنما كانت تلك الرغبة ـ مع واجب البلاغ ـ هي الباعث على الانتصاب للتأليف فيها، والإفتاء بها، والصبر معها على عظيم الأذى، وشديد البلاء؛ احتسابًا لثواب الله، وثقةً بموعوده، وسيرًا على نهج الأنبياء في هداية الخلق، ومحبة الخير لهم، والشفقة عليهم من التَّخوُّضِ في موارد الهلكة.

نسبة الرسالة إلى المصنف

هذه الرسالة ثابتةُ النِّسبة إلى ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ، دونما شكٍّ أو ريب.

ودلائلُ ذلك متوافرة، يأخذ بعضها برقاب بعض، فمن ذلك:

١ ـ ذِكْرُ ابن القيم لها في بعض كتبه؛ كما في «مدارج السالكين» (٣/ ٣٠٨).

٢ ـ نقلُ العلماء عنها؛ فقد نقل منها ـ مصرِّحًا باسمها العَلَمِيِّ، ونسبتِها إلى ابن القيم ـ الشيخ مصطفى الرحيباني (ت: ١٢٤٣) في كتابه «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» (٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، وعنه نقل ابن عابدين (ت: ١٢٥٢) في حاشيته «رد المحتار على الدر المختار» (٣/ ٢٥٧).

٣ ـ تسميةُ بعض مترجمي ابن القيم لها ضمن سياق تصانيفه؛ كما صنع ابن العماد في «شذرات الذهب» (٨/ ٢٩٠).

٤ ـ ثبوتُ نسبتها إلى ابن القيم على ظهر النسخة الخطية المكتوبة سنة ٨٨٥، وهي بخط أحد المشتغلين بالعلم.

٥ ـ توافقُ كثيرٍ من مباحثها، واختياراتها، مع ماهو موجود في مصنفات ابن القيم الأخرى.

٦ ـ أسلوبُ ابن القيم الذي لا يخفى على من عانى قراءة مصنفاته ظاهرٌ الظهورَ كلَّه في هذه الرسالة.

تاريخ تصنيف الرسالة

ليس بين يديَّ ما أستطيع به أن أجزم أو أقرِّب العلمَ بتاريخ كتابة المصنف لرسالته هذه.

إلا أنه أشار إليها في كتابه «المدارج»، كما أشار فيه إلى غير ما كتابٍ من كتبه؛ فهي متقدِّمةٌ عليه في الغالب.

وهذا وإن كان مفيدًا، إلا أنه ـ كما ترى ـ ليس بذي بالٍ في تحديد تاريخ التصنيف.

فإذا نظرنا إلى طريقة ابن القيم في معالجة موضوع الرسالة، وما حشده فيها من أنواع الدلائل، وقرَّره خلالها من لطائف الحُجَج، وروائع الاستنباط، وقارنَّاها بالمواضع التي تعرَّض فيها لهذه المسألة في كتبه = فقد يتراءى لنا تأخُّر هذه الرسالة عنها، لظهور ابن القيم في رسالته هذه وقد استولى على الأمد، وأوفى على الغاية، واستقرَّت في يده أدواتُ المجتهد، وقويت ثقتُه باختياراته.

وهذه المحجَّةُ في استكناه التاريخ، وإن كانت رائقةً في مرأى العين، فهي مظنةُ الزلل؛ فلا تملأ منها يديك.

موضوع الرسالة، ومنهج المصنف فيها

أما موضوعُها، فهو ـ في الأصل ـ: حكمُ طلاق الغضبان، هل يقع أم لا؟. واختار المصنف عدم الوقوع بشرطه الآتي.

وقد أشار ـ وهو بسبيل الاحتجاج لقوله في هذه الرسالة ـ إلى مسائل أخرى في الطلاق وغيره، مستشهدًا، ومفرِّقًا، ومقارنًا.

ولما كان الإجمالُ والإبهامُ من مواردِ الغلط، ومظانِّ الالتباس والوهم، وكان التفصيلُ والتبيينُ من معالمِ طريقة المصنف في تناول مسائل العلم في عامة تصانيفه= حرص ـ في مواطن مختلفة من هذه الرسالة ـ على تحرير موضع النِّزاع، وتحديدِ مراده بالغضبان الذي يختار عدم وقوع طلاقه، وأبدأ في ذلك وأعاد.

أما تحريرهُ لموضع النِّزاع؛ ففي تفصيله لأقسام الغضب، ومايلزم على كل قسمٍ من نفوذ الطلاق والعقود، وبيانِه أن القسمين الأولَيْنِ مما لا يتوجَّه فيه الخلاف، وإنما الشأنُ في القسم الثالث[1].

وأما تحديدُه للغضبان الذي يذهب إلى عدم وقوع طلاقه، فقد قام على أمرين:

الأول: النظرُ إلى قصدِ القلب للطلاق، وعدمِه.

قال: «لا كلام في الغضبانِ العالمِ بما يقول، القاصدِ المختارِ لحكمه، دفعًا لمكروه البقاء مع الزوجة، وإنما الكلامُ في الذي اشتد

---

(١) انظر: (ص: ٢٠ ـ ٢١).

غضبه حتى ألجأه الشيطان إلى التكلُّم بما لم يكن مختارًا للتكلُّم به . . .»[1].

ومثَّل للأول: بمن زنت امرأته، فغضب، فطلقها؛ لأنه لا يرى المُقام مع زانية، فلم يقصد بالطلاق إطفاء نار الغضب، بل التخلص من المقام معها، فهذا يقع طلاقه[2].

وقال: «إذ لو لم يقع هذا الطلاق لم يقع أكثرُ الطلاق؛ فإنه غالبًا لا يقع مع الرضا»[3].

ومثَّل للثاني: بمن خاصمته امرأته وهو يعلم من نفسه إرادة المقام معها على الخصومة وسوء الخُلُق، ولكنْ حمله الغضب على أن شفى نفسه بالتكلُّم بالطلاق، كسرًا لها وإطفاءً لنار غضبه[4].

فهذا الذي لا يقع طلاقه.

فكلامه إنما هو في «الغضبان الذي يكره ماقاله حقيقة»[5].

وهو يعتبر هذا الفرق بين الصورتين هو حرفُ المسألة ونُكْتتها.

الثاني: الوقوفُ على مرتبة الغضب ودرجته.

---

(١) انظر: (ص: ٣٠).
(٢) انظر: (ص: ٣٢).
(٣) انظر: (ص: ٤٥).
(٤) انظر: (ص: ٣٣).
(٥) انظر: (ص: ٣٢).

فالغضب الذي يقصده هو ما منع الغضبانَ كمالَ التصوُّر والقصد، فليس هو غائب العقل بحيث لا يفهم ما يقول بالكلية، ولا هو حاضر العقل بحيث يكون قصده معتبرًا[1] .

فأما من حصلت له مبادىء الغضب وأوائله، بحيث لا يتغير عليه عقله وذهنه، ويعلم ما يقول ويقصده؛ فهذا لا إشكال في وقوع طلاقه.

وكذا من بلغ به الغضب نهايته، بحيث ينغلق عليه باب الإرادة والعلم، فهذا لا يتوجَّه خلافٌ في عدم وقوع طلاقه[2] .

فتبيَّن بهذا أن المُعَوَّلَ عليه عند ابن القيم لعدم وقوع طلاق الغضبان ليس هو الغضب، وحده، بل لابُدَّ من اجتماع أمرين: غضبٍ يُعْمِي عن كمال التصوُّر، وعدمِ قصدٍ من القلب لإيقاع الطلاق.

والمرءُ يُدَيَّنُ في ذلك[3] .

فالغضبان الذي لا يقع طلاقه عنده هو من توفر فيه الأمران، وما عداه فواقعٌ طلاقُه.

ومع هذا التفصيل والتحرير، أَجْمَلَ بعضُ الفقهاء مذهبَ ابن القيم في المسألة، وأطلق خلافه فيها.

قال الشيخ مرعي الكرمي في «غاية المنتهى»:

---

(١) انظر: (ص: ٤٦).

(٢) انظر: (ص: ٢٠ ـ ٢١).

(٣) انظر: (ص: ٤٢).

«ويقع ممن أفاق من نحو جنونٍ وإغماءٍ فذكر أنه طلَّق، وممن غضب، خلافًا لابن القيم».

فتعقبه شارحه الرحيباني بما ينفي إطلاق ابن القيم للقول بعدم وقوع طلاق الغضبان[1].

وممن أجمل مذهب ابن القيم كذلك ـ دون أن يسميه ـ: الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٣٠١)، ونسبه إلى بعض متأخري الحنابلة. ومن قبله الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٧٨).

* ومن المعالم البارزة في منهج ابن القيم في تحرير مباحث رسالته هذه:

١ ـ عنايتُه البالغة بتحرير موضع الخلاف، وتحديدُ مقصودِه وقولِه بوضوح. كما تقدم شرحه.

٢ ـ احتفالُه بنصوص الوحي، تفقُّهًا، وتدبُّرًا، واستنباطًا.

فَنَزَعَ منها ـ نَزْعَ عبقريٍّ ـ دلائلَ وشواهد، لم أرها عند غيره، لما ذهب إليه في مسألة طلاق الغضبان.

٣ ـ سَعَةُ دائرة اطلاعه على مذاهب العلماء وأقوالهم ومصنفاتهم، فضمَّن رسالته من أقوال المتقدمين والمتأخرين من مختلف علماء المذاهب شيئًا كثيرًا، نصًّا وإشارةً، وقفتُ على بعضها بعد لأيٍ،

---

(١) انظر: «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» (٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

وعجزت عن بعض.

٤ ـ تمثُّله المدهش لعلوم الشريعة، أصولها وفروعها، فروقها ونظائرها، قواعدها وضوابطها، أسرارها ومقاصدها، واستثماره لذلك كله في تحقيق حكم الشارع في المسألة التي عقد لها هذه الرسالة.

٥ ـ تجرُّده، وإنصافه، وحميَّته للحق، وسيره خلف ضياء الدليل المعصوم، ونبذه التعصُّب لآراء الرجال.

٦ ـ تنوُّعُ أدلته، واستكثارُه من الحُجَج والبراهين.

٧ ـ يُسرُ عبارته، وسهولةُ لفظه، وتقيُّلُه أسلوب الكتاب والسنة.

الثناءُ عليها

قال العلامةُ جمالُ الدين القاسمي عنها: «وهو كتاب نفيسٌ، يفيد الأمة فائدةً عظيمةً في المسألة المذكورة...، وكان الوالدُ ـ رحمه الله ـ يطالعُه دائمًا ويبتهجُ به»[١].

وقال مرةً أخرى: «وكان الجدُّ والوالدُ ـ قدَّس الله روحهما ـ يطالعانها كثيرًا، بل إني شُغِفْتُ بها مِنْ صِغَري؛ لكثرة ما أرى الوالد ينظر فيها!»[٢].

وكما كان والدُ القاسميِّ وجدُّه حَفِيَّيْنِ بها كان هو عظيمَ الإقبال عليها، ولئن كانا حريصَيْنِ على مطالعتها فلقد كان هو توّاقًا إلى تعميم النفع بها[٣]، ولذا لم يفتأ من ذِكرها والإشادةِ بها في مجالسه ودروسه ورسائله إلى إخوانه.

بعث إلى علامة العراق لعصره محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢) يحدِّثُه عنها، قائلاً: «إنها من النوادر المضنون بها»[٤].

---

(١) انظر: «الرسائل المتبادلة بين جمال الدين القاسمي ومحمود شكري الآلوسي» (٧٥).

(٢) المصدر السابق (٩٨).

(٣) على عادته الجميلة في الحرص على نشر كتب المحققين من أهل العلم، وله في هذا الباب فلسفةٌ ونظرةٌ راشدة، ومن عجيب كلامه: «وجليٌّ أن طبع كتاب خيرٌ مِنْ ألفِ داعٍ يتفرقون في الأقطار؛ لأنَّ الكتاب يأخذه الموافقُ والمخالِف، والداعي قد يجد من العوائق مالا يظفر بأمنيته...». المصدر السابق (٥٦).

(٤) المصدر السابق (٩٨).

وبلغ من شغفه بإذاعتها ونشرها أنه حين رأى الإعلان عن طباعتها على ظهر جزءٍ من مجلة «المنار» التي كانت تصدر لذلك العهد، لم يشعر ـ لِفرحه وابتهاجه ـ إلا وهو يكتبُ إلى صديقه العلامة الآلوسي يبشِّرُه، ويقول: «. . . فالحمدُ لله على ما أنعم وتكرَّم، ونسأله سبحانه أن يوفِّق إخواننا لنشر أمثاله، وتعميم النفع بأشكاله»[1].

وحين وقعت في يديه ملازمها الأولى كتب إلى الشيخ محمد نصيف (ت: ١٣٩١) يُسابِقُ قلمُه فرحَه: «تناولتُ أمس أوراق الملزمة الأولى من «إغاثة اللهفان»، وقد سُرِرْنا بالبشارة بطبعها؛ لِما أنها أنجحُ ما أُلِّف للإصلاح في الزوجية والعائلات، وتحقيق أيمان الطلاقات؛ فإنّ سعادة الأمة في زيجتها هي معرفة الحالة التي تَنْحَلُّ بها العصمة قطعًا بلا خلاف، والحالةِ التي لا أثر لها في حَلِّ عصمة الزوجيّة. . .، وهذا الكتابُ نرجو منه تعالى أن ينبِّه المتفقِّهة والمُفتين على فيصل الحقِّ في هذا الباب. . .»[2].

وقد حدَّث أخاه الآلوسي بالعناء الذي لقيه وهو بسبيل إعدادها للنشر، وتعزَّى بأنَّ شغَفه بسرعة تنوير الأفكار، وتنبُّهِها إلى مراشدها، ممّا يُخفِّفُ تلك الصعوبات[3].

---

(١) المصدر السابق (١٢٥).
(٢) «جمال الدين القاسمي» لابنه ظافر (٦٠٨). وستأتي الإشارةُ إلى دور نصيف في طبع الرسالة.
(٣) «الرسائل» (٧٦).

طبعات الرسالة

طُبِعت هذه الرسالة أولَ ماطُبِعت بعناية الشيخ العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى (ت: ١٣٣٢)، بمطبعة المنار بمصر، سنة ١٣٢٧[١]، عن الأصل الخطي الذي كان في مكتبته الخاصة[٢]، وهو الذي اعتمدتُ على مصوَّرته في هذه النشرة.

وكُتِب على لوحة الكتاب: وقد عني بتصحيحه وتخريج أحاديثه وتعليق حواشيه الأستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي. ووقف على تصحيح طبعه حسين وصفي رضا.

ووجدتُ في آخر طبعة مكتبة الكليات الأزهرية ـ وهي مأخوذةٌ عن طبعة المنار ـ ما يلي: تم نسخًا على يد حامد بن أديب التقي لقبًا الأثري مذهبًا في أواخر رمضان سنة ١٣٢٧.

وحامد التقي من تلاميذ القاسمي والآخذين عنه[٣]، فيظهر أن القاسمي كلَّفه بنسخ الرسالة عن الأصل المخطوط[٤]، ثم تولى هو

---

(١) بواسطة وإشارة وجيه الحجاز الشيخ محمد نصيف. انظر: «الرسائل المتبادلة بين القاسمي والآلوسي» (٩٤ـ ٩٨).
وقد أفادتنا هذه الرسائل أن الآلوسي هو الذي تسبَّب في معرفة القاسمي بنصيف الذي كان مفتاح خيرٍ في نشر الكتب النافعة. انظر: (٦٥) منها.

(٢) قال القاسمي: «ظفرت بنسخة منه في خزانة كتب الجَدِّ ـ عليه الرحمة ـ، ضمن أحد المجاميع». «الرسائل المتبادلة بينه وبين الآلوسي» (٧٥).

(٣) انظر: «الأعلام» (٢/ ١٦٠). وانظر صورة إجازة القاسمي له في كتاب د. نزار أباظة عن القاسمي (٢١٩ ـ ٢٢١).

(٤) ويومىء إلى هذا قوله ـ في «الرسائل» (٧٦) ـ: «فرأيت أن ننسخه ثانية؛ لأن النسخة الأولى لا يستطيع الطابع طبعها؛ لقدم عهدها».

التعليق عليها، وربَّما مقابلتها.

وفي آخر الرسالة تنبيهٌ من الواقف على تصحيحها على ماوقع فيها من أغلاطٍ طباعية.

وقد جاءت هذه الطبعة مُطابِقةً لأصلها الخطي تقريبًا، إلا في مواضع يسيرة، وهذا مما يُحْمَدُ لها، إلا أنها تابَعَتْهُ حتى فيما جانب الناسخ فيه الصواب، وضلَّ عنه قلمُه[1]، ولم تُشِرْ إلى ذلك، ولا عَلَّقَتْ عليه، وقد كانت أحقَّ ببيانِ هذا وأهلَه.

وتميَّزت هذه الطبعة بتعليقات العلامة القاسمي[2]، التي كتبها ـ في غالب الظن ـ قبل وفاته بخمس سنين، بعدما اسْتَحْصَدَ زرعُه واستغلظ، وألقى عصاه واستقرَّ به النوى على المنهج الحقِّ في التلقِّي والتفقُّه[3].

وكانت هذه الطبعة أصلاً لما تلاها من طبعات:

ـ طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، بمصر.

ـ وطبعة مطبعة الإمام، بمصر.

ـ وطبعة المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٦ بتصحيح محمد عفيفي، الذي أشغله تسويدُ التعليقات الطوال عن خدمة نصِّ الرسالة، بمقابلته على أصله الخطي، وتوثيق نقوله، وإضاءته بتعليقاتٍ كاشفةٍ مختصرة، وتذييله بفهارس هادية.

---

(١) انظر: (ص: ٦، ٧، ٨، ١٢، ١٣، ٢٣، ٢٧، ٣٤، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥) من نشرتنا.

(٢) وقد كان مهتمًّا مُعتزًّا بها. قال في رسالته التي بشَّر فيها الآلوسي بالإعلان عن طبع الرسالة (١٢٥ـ ١٢٦): «وأظنُّ أنه إذا قُدِّمَ منه لسيادتكم تكون لتعليقاته حظوةٌ كبرى. وقد اهتممتُ بالعناية بها جدًّا، سيمَّا أول تعليقة...».

(٣) كما هو معلومٌ لمن له فضلُ عنايةٍ بالرجل وتاريخه.

وقد أُلحِق بطبعة القاسمي ـ فغالبِ ما تلاها ـ قصيدةٌ طويلة لشاعر العراق معروف الرصافي، في الانتصار لمذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في مسائل الطلاق، تصوِّرُ قصة رجلٍ محبٍّ لزوجه، غاضبه رفقاؤُه يومًا، فحلف بطلاق امرأته ثلاثًا، فحنثَ، فأوقعها عليه بعض الفقهاء، فعاتبته زوجهُ عتابًا مرًّا باكيًا. ثم انتفت الشاعر إلى فقهاء عصره، فلامهم، وأشاد بابن القيم وبكتابه «إعلام الموقعين».

ولم أر فيها إشارة لرسالتنا هذه، تُسوِّغُ إلحاقها بها[1].

ثم وقفتُ ـ بعد الفراغ من تحقيق الرسالة ومراجعتها ـ على طبعةٍ جديدةٍ لها بتحقيق عمر بن سليمان الحفيان، عن مؤسسة الرسالة ببيروت، سنة ١٤٢٤ـ ٢٠٠٤م.

وهي طبعةٌ جيدةٌ في الجملة، اعتمد المحققُ فيها على الأصل الخطِّي الذي اعتمدنا عليه، وأَثْبَتَ تعليقات الشيخين القاسمي وابن مانع في حواشيه، واعتنى بها عنايةً حسنةً، ولم تخلُ من هناتٍ يسيرةٍ لا يخلو من مثلها عملُ الحريص، ولا يحتملُ المقامُ ذكرها مفصَّلةً، وقد نبَّهتُ عليها في موضعٍ آخر.

---

(١) وفوق ذلك، فالرُّصافيُّ رقيقُ الدِّيانة، على فُحولة شعره، قبيحُ السيرة، على مَلاحة رَصْفِه، وليس مثله ممَّن يُتَكَثَّرُ بمدحه، ويُفْرَحُ بتزكيته.

وقد كدَّر ثناءه على ابن القيم بِنَيْلِه من فقهاء المذاهب، وعَيْبه لهم، ونَعْتِهم بالغُلوِّ والتعسير. وما بِهم ذلك؛ فإنهم وإن جانبوا الصوابَ في مسألةٍ، فعن اجتهادٍ سائغٍ صَدروا، أو لإمامٍ مُتَّبَعٍ قَلَّدوا، وفي كُلٍّ عُذْر.

ولذا ضربتُ صفحًا عن إثبات القصيدة؛ لأنها بزخارف الشعراء أشبه، وعن خِلال العلماء أَبْعَد. وقد جعل اللهُ لكل شيءٍ قدرًا.

الأصلُ الخطيُّ المُعْتمَدُ عليه

اعتمدتُ في إخراج الرسالة على مصوَّرة الأصل الخطي الذي كان بمكتبة العلامة القاسمي، قبل أن يستقرَّ في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.

وهو أصلٌ نادرٌ فريد[1].

قال الشيخ عبدالله الرواف (ت: ١٣٥٩)[2]: إنه لا نظير له، ولا في خزائن كتب نجد[3].

علَّقه فقير رحمة ربه الباري، محمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري[4]، في شهر شعبان سنة ٨٨٥.

---

(١) وفي «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (٦/ ٤٢٦) إشارةٌ إلى أن ثمة نسخةً أخرى من الرسالة في المتحف البريطاني، برقم (١٩٩٢).

وبعد طلب هذا المخطوط والنظر فيه تبيَّن أنه قطعة من الإغاثة الكبرى «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان».

(٢) من فُضلاء القصيم، رحل إلى الشام، وأخذ عن القاسمي، ونشأت بينهما صداقة، وله شغفٌ بالكتب، نسخًا وتحصيلاً وسعيًا في نشرها.

له ذكرٌ كثيرٌ في الرسائل التي بعثها القاسمي إلى الآلوسي، وله ترجمة في «علماء نجد» لشيخنا ابن بسَّام (٤/ ٢٨).

(٣) انظر: «الرسائل المتبادلة بين القاسمي والآلوسي» (٩٨).

(٤) لعله: محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، فتح الدين، المحب بن الجمال، من ذرية ابن هشام النحوي، حفظ القرآن، واشتغل بالفرائض وغيرها عند البدر المادراني، وأذن له، وعند العلاء البغدادي =

وهو بخطٍّ نسخيٍّ واضح، ويقع في عشر ورقات، في كل ورقة صفحتان، في الصفحة نحو سبعةٍ وعشرين سطرًا.

وفي أسفل صفحة العنوان جوابٌ عن استفتاءٍ يتعلَّقُ بموضعٍ اختُلِفَ في حقِّ ملكيَّته، للشيخ نجم الدين الغيطي، وجماعة.

وفي هذا الأصل بعضُ الأخطاء التي لا أدري أمردُّها إلى سهو الناسخ وعجلته، أم إلى سقم الأصل الذي ينقل عنه؟.

وقد لقي العلامةُ القاسميُّ في تصحيحه ـ وهو يُعِدُّه للنشر ـ عناء[1].

وكتب بخطه الأنيق الفارسي المُنمنم بِضْعَ تعليقاتٍ على هذا الأصل، ثم تنفَّس فيها وزادها عند شروعه في طبع الرسالة.

وأثبتَ في خاتمتها تاريخ فراغه من نقلها[2]، وتصحيحها، وتعليق الحواشي عليها، في رمضان سنة ١٣٢٧[3].

= الدمشقي، وحضر دروس القاضي الحنبلي، وتَنَزَّلَ في الجهات، وخطب بالزينية.

ترجمته في: «الضوء اللامع» (٨/ ١٠٨)، و«السحب الوابلة» (٣/ ٩٨٠).

وذكرا له أخًا أكبر منه يقال له: محمد المحب؛ توفي سنة ٨٩١. يحتمل أن يكون هو المراد ـ أيضًا ـ.

(١) كما أخبر عن نفسه (انظر ما نقلناه عنه في مبحث الثناء على الرسالة)، وقد بعث إلى الآلوسي يسأله إن كان عنده أصلٌ آخر للرسالة أن يبعثه إليه. انظر: «الرسائل» (٧٦).

(٢) انظر ما قدمناه (ص: ١٨ ـ ١٩).

(٣) ضُرِب على هذا التقييد في الأصل ضربًا خفيفًا.

عملي في إخراج الرسالة

١ ـ كتبتُ تقدمةً وجيزة في شرف وأهمية تنقيح العلوم، والتدقيقِ في تحرير مباحثها، وما حازتْهُ هذه الرسالة من ذاك الشرف.

٢ ـ قدمتُ بين يدي الرسالة بدراسةٍ وتعريفٍ مختصرَيْن حولها، من حيث اسمها، ونسبتها إلى المصنف، وتاريخ تصنيفها، وموضوعها ومنهج المصنف فيها، وما ورد في الثناء عليها، وطبعاتها، والأصل الخطي الذي اعتمدتُه في إخراجها.

٣ ـ قابلتُها بالأصل الخطي الذي وصفته آنفًا، وأثبتُّ مافي الأصل بعناية، وحيثما تبيَّن لي خطأ ناسخه خطأً لا أجد له وجهًا، أثبتُّ ما أراه أولى بالصواب، وأوفى بأداء حقِّ المعنى والسياق، في المتن، ونبَّهتُ على ما في الأصل في الحاشية.

وإن كان لما كتبه وجهٌ، وثَمَّ ما هو أقومُ منه، كتبت ما أراه الأولى في الحاشية وأبقيت الأصل على ما هو عليه.

وأضفتُ بضع كلمات في مواطن مختلفة، اقتضاها السياق اقتضاءً لازمًا، وجعلتها بين معكوفين، ونبهتُ عليها في الحاشية غالبًا.

٤ ـ قرأتُ النصَّ على مُكْثٍ، وأعدت ترقيمه وتوزيعه.

٥ ـ عزوتُ الآيات القرانية إلى سورها، وخرَّجتُ الأحاديث والآثار تخريجًا موجزًا يفي بالمقصود.

٦ ـ وثَّقتُ النقول، وآراء الفقهاء من مصادرها الأصلية[١].

٧ ـ علَّقتُ تعليقاتٍ مختصرة على ما لاح لي حاجته إلى بيان.

٨ ـ أثبتُّ جميع تعليقات العلامة القاسمي على طبعته، وختمتُها باسمه؛ تمييزًا لها عن تعليقاتي، وإن كانت تعليقاتُ الشيخ متميزةً بنفسها، دالةً على مُنْشِئها، غيرَ مفتقرةٍ إلى تنبيه[٢].

كما أثبتُّ المهمَّ من تعليقات الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع ـ رحمه الله ـ (ت: ١٣٨٥) على نسخته الخاصة من مطبوعة القاسمي، المحفوظة بمكتبة الملك فهد الوطنية، برقم (٢٠٨٤٦٥)، ونسبتُها إليه. وهي يسيرة.

٩ ـ صنعتُ للرسالة فهارس لفظية[٣] وعلميةً، تُقَرِّب فوائدها، وتُبْرِزُ مخبَّآتها.

والحمد لله رب العالمين.

وكتب

عبدالرحمن بن حسن بن قائد الريمي

الأحد ١٦ من شهر رجب سنة ١٤٢٤

مكة المكرمة ـ حرسها الله ـ

---

(١) كما وثَّقتُ النقول الواردة في تعليقات القاسمي، وجعلتُ التوثيق بين معكوفتين.

(٢) وأهملت بضع تعليقاتٍ وردت في بعض الطبعات المصرية المأخوذة عن طبعته؛ لضعفها، ونزولها عن طبقة تعليقات الشيخ، وعدم ثبوتها في طبعته. ولعلها من القائمين على تلك الطبعات ـ وإن لم يُسَمّوا ـ.

(٣) انظر مقدمة «شرح المسند» للشيخ أحمد شاكر (١/ ٥).

نماذج من الأصل الخطِّي

كتاب

إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان

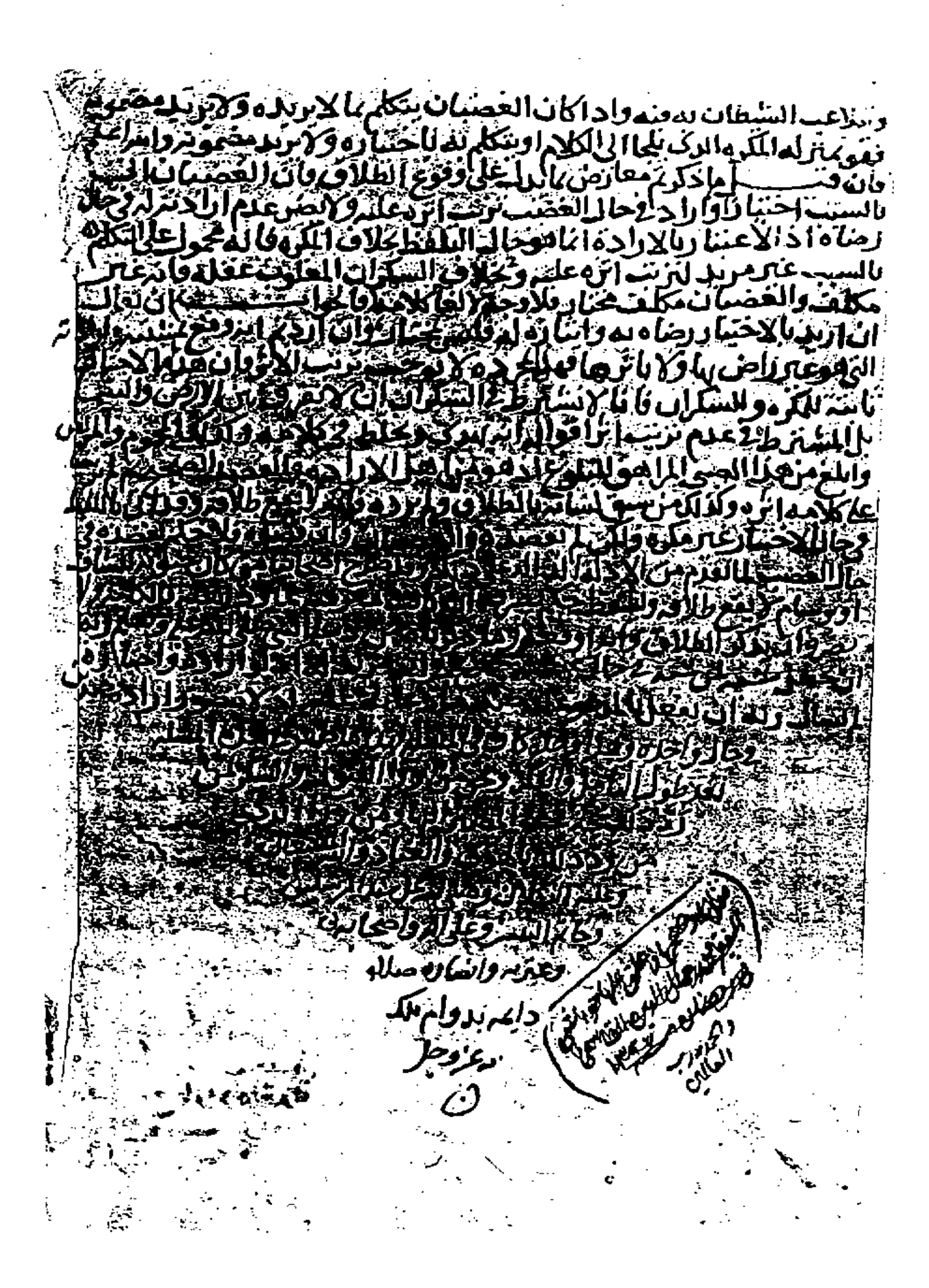
تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة الزاهد العابد الورع
الصدر الكامل شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن
أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية قدس الله تعالى
روحه الزكية ونفع بعلومه المرضية علقه
فقير رحمة ربه البارئ محمد عبد الله بن [illegible] الأنصاري [illegible]
في شهر شعبان سنة ٨١٥ أحسن الله تعالى خاتمتها

صورة صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الحكيم الكريم العلي العظيم السميع العليم الرؤوف الرحيم الذي أسبغ
على عباده النعمة وكتب على نفسه الرحمة وضمن الكتاب الذي كتبه ان رحمته تغلب غضبه فهو ارحم
بعباده من الوالدة بولدها كما هو اشد فرحا بتوبة التائب من الفاقد لراحلته التي
عليها طعامه وشرابه في الارض المهلكة اذا وجدها واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له رب العالمين وارحم الراحمين الذي تعرف الى خلقه بصفاته
واسمائه وتحبب اليهم باحسانه وآلائه واشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي
ختم به النبيين وارسله رحمة للعالمين بعثه بالحنيفية السمحة وأظهره بالحق المبين
على كل دين ووضع به الآصار والاغلال واغنى بشريعته عن طرق المكر والاحتيال
وفتح لمن اعتصم بها طريقا واضحا ومنهجا لاحبا لمن سلك بها من كل ما ضاق
عليه فرجا ومخرجا فعند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة والرحمة وعند غيره
الشدة والنقمة فما جاءه مكروب الا وجد عنده تفريج كربته ولا لهفان الا
وجد عنده اغاثة لهفته فما فرق بين زوجين الا عن وطر واختيار ولا شتت شمل
محبين الا عن ارادة منهما وايثار ولم يخرب ديار المحبين بغلطة اللسان ولم
يفرق بينهم بما جرى على لسان احدهم من غير قصده ... بل وضع المؤاخذة بالكلام الذي
لم يقصده المتكلم بل جرى على لسانه بحكم الخطأ والنسيان او الاكراه والسبق
والاغلاق كما قال فيما رواه عنه اهل السنن من حديث عائشة ام المؤمنين لا طلاق
ولا عتاق في اغلاق رواه الامام احمد وابو داود وابن ماجه والحاكم في صحيحه وقال
هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ولفظ ابي داود في غلاق ثم قال
والغلاق اظنه الغضب وقال حنبل سمعت ابا عبد الله يعني احمد بن حنبل يقول
هو الغضب ذكره الخلال ابو بكر عبد العزيز ولفظ احمد يعني الغضب قال ابو بكر
سألت ابا محمد وابن دريد وابا عبد الله وابا طاهر النحويين عن قوله لا طلاق ولا
عتاق في اغلاق قالوا يريد الاكراه لانه اذا اكره انغلق عليه رأيه ويدخل في هذا المعنى المبرسم
والمجنون فقلت لبعضهم والغضب ايضا فقال ويدخل فيه الغضب لان الاغلاق له وجهان
احدهما الاكراه والاخر ما دخل عليه مما ينغلق به رأيه عليه وهذا مقتضى تبويب البخاري فانه قال
في صحيحه باب الطلاق في الاغلاق والكره والسكران والمجنون يفرق بين الطلاق في الاغلاق وبين
هذه الوجوه وهو ايضا مقتضى كلام الشافعي فانه يسمي نذر اللجاج والغضب يمين الغلق ونذر الغلق
هذا اللفظ يريد به نذر الغضب وهو قول غير واحد من ائمة اللغة والقول بموجبه هو مقتضى
الكتاب

صورة الصفحة الأولى



صورة الصفحة الأخيرة

آثَارُ الإِمَامِ ابْنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ وَمَا لَحِقَهَا مِنْ أَعْمَالٍ

(٦)



مطبوعات المجمع

إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ فِي حُكْمِ طَلَاقِ الغَضْبَانِ

تأليف

الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَيُّوبَ ابْنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ

(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق

عبد الرحمن بن حسن بن قائد

إشراف

بكر بن عبد الله أبو زيد

تمويل

مُؤَسَّسَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ الخَيْرِيَّةِ

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الحكيم الكريم، العليِّ العظيم، السميع العليم، الرَّءُوفِ الرحيم، الذي أَسْبَغَ على عباده النِّعمة، وكتب على نفسه الرَّحْمة، وَضَمَّنَ الكتابَ الذي كَتَبه أنَّ رحمته تَغْلِبُ غضبه، فهو أرحمُ بعباده من الوالدةِ بولدها، كما هو أشدُّ فرحًا بتوبة التائب مِنَ الفاقدِ لراحلته التي عليها طعامه وشرابه في الأرض المَهْلكة إذا وجدها.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب العالمين، وأرحمُ الراحمين، الذي تَعَرَّفَ إلى خلقه بصفاته وأسمائه، وتَحَبَّبَ إليهم بإحسانه وآلائه.

وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله الذي خَتَم به النبيين، وأرسله رحمةً للعالمين، وبَعَثه بالحنيفيَّة السَّمْحة والدين المُهَيْمِنِ على كُلِّ دِين، فَوَضَعَ به الآصارَ والأغلالَ، وأغنى بشريعته عن طُرُقِ المكر والاحتيال، وفَتَح لمن اعتصم بها طريقًا واضحًا ومنهجًا، وجعل لمن تمسَّك بها من كلِّ ما ضاق عليه فرجًا ومخرجًا.

فعند رسول الله ﷺ السَّعَةُ والرحمة، وعند غيره الشِّدة والنِّقمة، فما جاءه مكروبٌ إلا وَجَد عنده تفريجَ كُرْبَتِهِ، ولا لهفان إلا وجد عنده إغاثة لَهْفتِهِ، فما فَرَّق بين زوجين إلا عن وَطَرٍ واختيار، ولا شَتَّتَ شَمْلَ مُحِبَّيْنِ إلا عن إرادةٍ منهما وإيثار، ولم يُخَرِّبْ ديار المُحِبِّيْنِ بِغَلَطِ اللسان، ولم يُفَرِّقْ بينهم بما جرى عليه من غير قصدِ الإنسان، بل رفع المؤاخذةَ بالكلام الذي لم يَقْصِدْهُ المتكلِّمُ بل جرى على لسانه بحكم

الخطأ والنسيان، أو الإكراه والسَّبْقِ [على][1] طريق الاتفاق، فقال ـ فيما رواه عنه أهل السنن من حديث عائشة أم المؤمنين ـ: «**لا طلاق ولا عَتَاق**[2] **في إغلاق**»[3] رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه[4]، والحاكم في «صحيحه» وقال: «هذاحديث صحيح على شرط مسلم

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) بفَتْح العَيْن، مصدر «عَتَقَ العبد»: خرج عن الرِّق. (القاسمي).

(٣) أخرجه أحمد (٦/٢٧٦)، وأبو داود (٢١٩٣)، وابن ماجه (٢٠٤٦)، والحاكم (٢/١٩٨) وغيرهم.

وصححه الحاكم على شرط مسلم، فتعقبه الذهبي بأن في إسناده «محمد بن عبيد»، ضعَّفه أبو حاتم، ولم يحتجَّ به مسلم.

قلت: وليس هو بالمشهور، وقد اضطرب في روايته الحديث على وجهين، وأسقطه بعض الرواة فتُوهِّم طريقًا آخر.

وانظر: «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٤٣٠، ٤٣٢)، و«شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٢/ ١٢٨).

ووردت له متابعةٌ عند الدارقطني في «السنن» (٤/ ٣٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٣٥٧)، إلا أن الإسناد إلى المتابِع ضعيف.

ففي تحسين الحديث بهذين الطريقين نظر.

وانظر: «إرواء الغليل» (٧/ ١١٣ ـ ١١٤)، و«الهداية إلى تخريج أحاديث البداية» (٦/ ١١٢ ـ ١١٣).

وعارضه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٧٨) بأثر عائشة الصحيح في اليمين المنعقدة، فقال: «وهذا يدلُّ على أنَّ الحديث المرويَّ عنها مرفوعًا: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق» إمّا أنه غير صحيح، أو أن تفسيره بالغضب غير صحيح...».

وانظر لمسلكه هذا: شرحَه على «علل الترمذي» (٢/ ٧٩٦ ـ ٨٠١).

(٤) بسكون الهاء وصلاً ووقفًا. (القاسمي).

ولم يخرجاه»[١].

---

(١) هذا الحديث وإن لم يخرجه البخاري لعدم مجيئه على شرطه، إلا أنه أشار إليه في كتاب الطلاق تحت ترجمة: باب الطلاق في الإغلاق والكره، والسكران والمجنون، وأمرِهما، والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره، لقول النبي ﷺ: الأعمال بالنية ولكل امرىء ما نوى.

وكلُّ ما علَّقه البخاري أو أشار إليه يدلُّ على أن له أصلاً عنده ينبغي للفقيه إعارته النظر الدقيق، وليس كالذي لم يُعَلِّقْهُ ولم يُشِرْ إليه، كما لايخفى.

وقد اشتهر عن البخاري كمالُ فقهه، ودقةُ نظره، وقوة استنباطه وعِلْمه، كما ترى في ترجمته هذه، فإنه عَدَلَ عن الاستدلال على عدم وقوع طلاق الغضبان بحديث الإغلاق لِنظرٍ ما فيهِ عنده = إلى الاستدلال بحديث النية على عدم وقوعه، لأن هذا الحديث هو الكُلِّيُّ الأعظم في أبوابٍ من الشريعة.

ولذا قال الحافظ بن حجر تحت ترجمة البخاري المذكورة ما مثاله: «اشتملت هذه الترجمة على أحكام يجمعها أن الحكم إنما يتوجه على العاقل المختار العامد الذاكر، وشمل ذلك الاستدلال بالحديث؛ لأن غير العاقل المختار لا نِيَّة له فيما يقول أو يفعل، وكذلك الغالط والناسي والذي يُكْرَهُ على الشيء».

وعليه، فإن مذهب البخاري يتَّفق مع مذهب من قال بعدم وقوع طلاق الغضبان مآلاً، وإن اختلفا مأخذًا واستدلالاً ـ سُنَّةَ المجتهدين الاجتهاد المطلق ـ.

على أن حديث الإغلاق بما قام على كون معناه معقولاً من الوجوه الآتية في هذا الكتاب التي كادت تقرب من الثلاثين = صار من الصحيح لغيره، وهو قسيم الصحيح لذاته. والصحيحُ لغيره ما صُحِّح لأمرٍ أجنبيٍّ عن السند. قال ابن الحصار: قد يعلم الفقيه (المجتهد) صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آيةٍ من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به. (القاسمي).

قال أبو داود: «في غِلاق»[1]، ثم قال: والغِلاقُ أظنه الغضب.

وقال حنبل: سمعت أبا عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: هوالغضب. ذكره الخلال [و][2] أبو بكر عبدُ العزيز. ولفظ أحمد: يعني الغضب.

قال أبو بكر: سألت أبا محمد[3]، وابن دريد[4]، وأبا عبدالله[5]،

---

(١) بغير أَلِفٍ في أَوَّلِه. قال ابن حجر [في «الفتح» (٩/ ٣٨٩)]: «وحكى البيهقي أنه رُوِيَ على الوجهين». و«الغِلاق» رأيته في نسخة جيدة من «سنن أبي داود» مضبوطًا بكسر الغين المعجمة، ولعله مصدر «غالقه»، لما فيه من المغالبة، فإن الغضب يغالبه. وانظر هل يصح فتحها على أن الأصل غَلَق ـ بفتحتين ـ، وهو الضجر والغضب كما قال المطرزي، ثم زيدت الألف إشباعًا كما في «منتزاح» وقولِه: «أعوذ بالله من العقراب». وقرأ الحسن وابن هرمز: ﴿وأعتَدَتْ لَهُنَّ مُتكاء﴾ على وزن «مفتعال»، كما نقله شُرَّاح «الشافية» في بحث «استكان» من أوائلها؟ فَلْتُحرَّرْ الرواية. (القاسمي).

(٢) زيادةٌ لا بدَّ منها، أو تضاف كلمة «غلام» قبل «الخلال». ويقوِّي ما اخترتُه نقلُ المصنفِ الروايةَ عنهما معًا في «الزاد» (٥/ ٢١٤).

(٣) لعله: أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسيّ النحويّ، توفي سنة ٣٤٧. انظر: «إنباه الرواة» (٢/ ١١٣ ـ ١١٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٣١ ـ ٥٣٢).

(٤) هو أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد، صاحب التصانيف، توفي سنة ٣٢١. انظر: «إنباه الرواة» (٣/ ٩٢ ـ ١٠٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٥) لعله: أبو عبدالله، إبراهيم بن محمد بن عرفة، المشهور بـ«نفطويه»، توفي سنة ٣٢٣. انظر: «إنباه الرواة» (١/ ١٧٦ ـ ١٨٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٧٥ ـ ٧٦).

وأبا طاهر[1]، النحويين، عن قوله: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق».

قالوا: يريد الإكراه؛ لأنه إذا أُكْرِهَ انغلق عليه رأيه.

ويدخل في هذا المعنى المُبَرْسَم[2] والمجنون.

فقلت لبعضهم: والغضب أيضًا؟ فقال: ويدخل فيه الغضب؛ لأن الإغلاق له وجهان: أحدهما الإكراه، والآخر مادخل عليه مما ينغلق به رأيه عليه.

وهذا مقتضى تبويب البخاري؛ فإنه قال في صحيحه: «بابُ الطلاق في إغلاق، والمكره[3]، والسكران، والمجنون»[4]، يُفَرِّقُ بين الطلاق في الإغلاق وبين هذه الوجوه. وهو أيضًا مقتضى كلام الشافعي؛ فإنه يُسَمِّي نذر اللَّجاج والغضب يمين الغَلَق ونذر الغَلَق[5]، هذا اللفظ يريد به نذر الغضب، وهو قول غير واحد من أئمة اللغة[6].

---

(١) لعله: أبو طاهر، محمد بن الحسن بن محمد المحمَّداباذيّ، الإمام النحويّ، توفي سنة ٣٣٦. انظر: «السِّيَر» (١٥/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

(٢) البِرسام ـ بالكسر ـ: عِلَّةٌ يهذي فيها، بُرْسِمَ ـ بالضم ـ فهو مُبَرْسَم. (القاسمي).

(٣) قال الحافظ ابن حجر [في «الفتح» (٩/ ٣٨٩)]: «هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء». وفي عطفه على الإغلاق تصريح بأنه يذهب إلى أن الإغلاق هوالغضب. (القاسمي).

(٤) كذا وقع في الأصل: «باب الطلاق في إغلاق والمكره». والذي في «الصحيح» وشروحه: «باب الطلاق في الإغلاق والكُره».

(٥) انظر: «الأم» (٣/ ٦٥٩)، و«نهاية المحتاج» (٨/ ٢١٩).

(٦) اعلم أن من فسره بالغضب فسره بلازمه أو بمساويه، كقول ابن الأثير [في «النهاية» (٣/ ٣٨٠)]: «الغَلَقُ: ضيق الصدر وقلة الصبر. رجل غَلِق ـ ككتف ـ: سيء الخلق». =

والقولُ بِمُوجِبه هو مقتضى الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، والتابعين، وأئمة الفقهاء، ومقتضى القياس الصحيح، والاعتبار، وأصول الشريعة.

أما الكتاب، فمن وجوه:

أحدها: قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

قال ابن جرير في «تفسيره»: حدثنا ابن وكيع، حدثنا مالك بن إسماعيل، عن خالد، عن عطاء، عن وسيم، عن ابن عباس قال: «لغو اليمين أن تحلف وأنت غضبان»[1].

حدثنا ابن حميد، حدثنا يحيى بن واضح، حدثنا أبو حمزة، عن عطاء، عن طاووس قال: «كلُّ يمينٍ حلف عليها رجل وهو غضبان،

= وقال أبو بكر[ابن الأنباري في «الزاهر» (١/ ٤٦٢)]: «كثير الغضب، وقيل: ضيِّق الخلق،العَسِرُ الرِّضا».

وقد أُغْلِقَ فلان إذا أُغْضِبَ، فغَلِقَ، غَضِبَ واحْتَدَّ.

وقال الليث: يقال: احتدَّ فلان فَغَلِقَ في حِدَّته، أي نَشِبَ. وهو مجاز. نقله الزبيدي في «شرح القاموس» [(١٣/ ٣٨٣)].

وفي «أساسَ البلاغة» للزمخشري [(٤٥٤)]: «غلق: احتدَّ فنشب في حِدَّته، وأُغلِقَ عليه: إذا ضُيِّق وأُكْرِه، ومنه: لا طلاق في إغلاق». (القاسمي).

(١) أخرجه ابن جرير (٤/ ٤٣٨)، وسعيد بن منصور (٤/ ١٥٣٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٤٩) وغيرهم.

وإسناده ضعيف؛ عطاء بن السائب اختلط، وخالد روى عنه بعد الاختلاط، ووسيم مجهول.

وتحرّف في الأصل: «عطاء عن وسيم» إلى: «عطاء بن رستم».

فلا كفارة عليه فيها، قوله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾[1]».

وهذا أحد الأقوال في مذهب مالك، أن لغو اليمين هو اليمين في الغضب[2]، وهذا اختيار أَجَلِّ المالكيةِ وأفضلِهم على الإطلاق وهو القاضي إسماعيل بن إسحاق، فإنه ذهب إلى أن الغضبان لا تنعقد يمينه[3].

---

(١) تتمة كلام ابن جرير: «وعلة من قال هذه المقالة ـ أي أن اللغو من الأيمان التي يحلف بها صاحبها في حال الغضب على غير عقد قلبٍ ولا عزم ـ ما حدثني به أحمد بن منصور المروزي قال ثنا عمر بن يونس اليمامي قال ثنا سليمان بن أبي سليمان الزهري عن يحيى بن أبي كثير عن طاووس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمين في غضب»». وأخرجه الدارقطني كما سنذكره. (القاسمي).

(٢) قال صدر الدين في «رحمة الأمة» [(٢٤٣)]: «وقال الشافعي: لغو اليمين مالم يعقده. وإنما يُتَصَوَّرُ ذلك عنده في قوله: لا والله، وبلى والله، عند المحاورة والغضب واللجاج من غير قصد، سواء كانت على ماضٍ أو مستقبلٍ. وهي رواية عن أحمد». (القاسمي).

وانظر لقول القاضي إسماعيل بن إسحاق: «بداية المجتهد» لابن رشد (٢/ ٩٨٣).

(٣) قال المؤلف في «إعلام الموقعين» [(٣/ ٥٢)]: قال الإمام أحمد في رواية حنبل: الإغلاق هو الغضب، وكذلك فسره أبو داود، وهوقول القاضي إسماعيل بن إسحاق أحد أئمة المالكية ومُقَدَّم أهل العراق منهم، وهي عنده من لغو اليمين أيضًا، فأدخل يمين الغضبان في لغو اليمين، وفي يمين الإغلاق، وحكاه شارح أحكام عبدالحق عنه، وهو [ابن] بزيزة الأندلسي، قال: وهذا قول علي [و] ابن مسعود وغيرهما من الصحابة، أن الأيمان المنعقدة كلها في حال الغضب لا تلزم، وفي «سنن الدارقطني» بإسنادٍ فيه =

ولا تنافي بين هذا القولِ وبين قولِ ابن عباس وعائشة: «إن لغو اليمين هو قول الرجل لا والله وبلى والله»[1]، وقولِ عائشة وغيرها أيضًا: «إنه يمين الرجل على الشيء يعتقده كما حلف عليه، فيتبين بخلافه»[2]؛ فإن الجميع من لغو اليمين، والذي فَسَّر لَغْوَ اليمين بأنها يمين الغضب يقول بأنَّ النوعين الآخرَيْن من اللغو.

وهذا هو الصحيح، فإن الله سبحانه جعل لغو اليمين مقابلاً لِكَسْبِ القلب، ومعلومٌ أن الغضبانَ والحالفَ على الشيءِ يظنُّه كما حلف عليه، والقائلُ: لا والله وبلى والله ـ من غير عَقْدِ اليمين ـ، لم يَكْسِبْ قلبُه عقد اليمين، ولاقَصَدَها، واللهُ سبحانه قد رفع المؤاخذة بلفظٍ جَرَى على اللسان لم يَكْسِبْه القلبُ ولم يَقْصِدْهُ، فلا تجوز المؤاخذة بما رفع اللهُ المؤاخذةَ به، بل قد يقال: لغوُ الغضبان أظهرُ من لَغْوِ القِسْمَيْنِ الأخيرَيْن؛ لما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

= لِيْنٌ من حديث ابن عباس يرفعه «لا يمين في غضب ولا عتاق فيما لا يملك». وهو إن لم يثبت رفعه فهو قول ابن عباس.

وقد فسَّر الشافعيُّ: «لا طلاق في إغلاق» بالغضب، وفسره به مسروق، فهذا مسروق والشافعي وأحمد وأبو داود والقاضي إسماعيل كلهم فسروا الإغلاق بالغضب، وهو من أحسن التفسير، لأن الغضبان قد أغلق عليه باب القصد بشدة غضبه». وله تتمَّةٌ تفصيلها ما حوته هذه الرسالة الغراء. (القاسمي).

(١) أما قول عائشة: فأخرجه البخاري (٦٦٦٣).

وأما قول ابن عباس: فأخرجه ابن جرير (٤/٤٢٨)، وسعيد بن منصور (٤/ ١٥٣٤) وغيرهما بإسنادٍ فيه ضعف.

(٢) بمعناه عند البيهقي في «الكبرى» (١٠/٤٩ ـ ٥٠). وأخرجه هو وابن جرير (٤/ ٤٣٣ ـ ٤٣٧) عن ابن عباسٍ، ومجاهد، والحسن وغيرهم.

فصل

الوجهُ الثاني من دَلالةِ الكتاب: قولهُ سبحانه: ﴿ ۞ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ۖ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [يونس: ١١].

وفي تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد: هو قول الإنسان لولده وماله إذاغضب عليهم: «اللهم لا تبارك فيه، وَالْعَنْهُ»، فلو يعجل لهم الاستجابة في ذلك، كما يستجاب في الخير، لأهلكهم.

أَنْتَهَضَ الغضبُ مانعًا من انعقاد سبب الدعاء الذي تأثيره في الإجابة أسرع من تأثير الأسباب في أحكامها، فإن الله سبحانه يجيب دعاء الصبيِّ، والسفيه، والمُبَرْسَم، ومن لا يَصِحُّ طلاقُه ولا عُقوده، فإذا كان الغضب قد منع كون الدعاء سببًا، لأن الغضبان لم يَقْصِدْهُ بقلبه، فإنَّ عاقلاً لا يختار إهلاك نفسه وأهله وذهاب ماله وقَطْعَ يده ورجله وغير ذلك بما يدعو به، فاقتضت رحمة العزيز العليم أَنْ لا يؤاخذَه بذلك، ولا يُجيب دعاءَه؛ لأنه عن غيرِ قصدٍ منه، بل الحاملُ له عليه الغضبُ الذي هو من الشيطان.

فإن قيل: إن هذا ينتقض عليكم بالحديث الذي رواه أبو داود[1]

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٥/ ٣٤ ـ ٣٥).

[(١٥٣٢)]، ورواه مسلم أيضًا [(٣٠٠٩)] كما في «رياض الصالحين» [(٥١٠)]. (القاسمي).

عن جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تدعوا على أنفسكم، ولا تدعوا على أولادكم، ولا على أموالكم، ولا تدعوا على خَدَمِكُم؛ لا توافقوا من الله ساعةً لا يُسْأَلُ فيها شيئًا إلا أعطاه**».

قيل: لا تنافي بين الآية والحديث؛ فإن الآية اقتضت الفَرْقَ بين دعاءِ المُخْتارِ ودعاءِ الغضبانِ الذي لايختار ما دعا به، والحديثُ دل على أنَّ لله سبحانه أوقاتًا لا يَرُدُّ فيها داعيًا، ولا يُسْأَلُ فيها شيئًا إلا أعطاه؛ فنهى الأُمَّةَ أن يدعو أحدهم على نفسه أو أهله أو ماله، خشيةَ أنْ يوافق تلك الساعة، فَيُجَابُ له[1].

ولا ريب أن الدعاء بالشرِّ كثيرًا ما يُجابُ، كالدعاء بالخير[2]، والإنسانُ يدعو على غيره ظلمًا وعدوانًا [و] مع ذلك فقد يستجاب له، ولكنّ إجابةَ دعاء الخير من صفة الرحمة، وإجابةَ ضدِّه من صفة الغضب، والرحمةُ تغلب الغضب.

والمقصودُ أنَّ الغضبَ مُؤَثِّرٌ في عدم انعقاد السَّبب في الجملة.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴿١١﴾﴾ [الإسراء: ١١]، وهو الرجل يدعو على نفسه وأهله بالشر في حال الغضب.

---

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٧٦).

(٢) في الأصل: «كثيرًا مايجاب الدعاء بالخير». ولعل الصواب ما أثبتُّ.

فصل

الوجه الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥٠﴾ ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

ووجه الاستدلال بالآية أن موسى صلوات الله عليه لم يكن لِيُلْقِي ألواحًا كتبها الله تعالى، فيها كلامه، مِنْ على رأسه إلى الأرض، فيكسرها = اختيارًا منه لذلك، ولا كان فيه مصلحةٌ لبني إسرائيل، ولذلك جَرَّهُ بلحيته ورأسه[1]، وهو أخوه، وإنما حمله على ذلك الغضبُ، فَعَذَرَهُ اللهُ سبحانه به، ولم يَعْتَبْ عليه بما فعل؛ إذْ كان مصدرُه الغضبَ الخارجَ عن قدرة العبد واختياره، فالمُتَوَلِّدُ عنه غيرُ منسوبٍ إلى اختيارهِ ورضاهُ به. يوضِّحُه:

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

فعَدَلَ سبحانه عن قوله: «سَكَنَ» إلى قوله: ﴿ سَكَتَ ﴾؛ تنزيلاً للغضب منزلة السلطان الآمرِ الناهي، الذي يقول لصاحبه: افعل، لا تفعل. فهو مستجيب لداعي الغضبِ الناطقِ فيه، المتكلِّم على لسانه،

---

(١) كذا في الأصل. ولعل الصواب: ولذلك جرَّ هارونَ بلحيته ورأسه.

فهو أولى بِأَنْ يُعْذَرَ من المُكْرَهِ الذي لم يَتَسَلَّطْ عليه غَضَبٌ يأمُره وينهاه، كما سيأتي تقريره بعد هذا إن شاء الله.

وإذا كان الغضبُ هو الناطق على لسانه، الآمر الناهي له، لم يكن ما جَرَى على لسانه في هذه الحال منسوبًا إلى اختياره ورضاه، فلا يتم من عليه أثره[1].

الوجه الخامس: قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] في ثلاثة مواضع من القرآن[2].

وما يتكلمُ به الغضبان في حال شدة غضبه، مِنْ طلاقٍ أو شتمٍ ونحوه، هو من نزغات الشيطان، فإنه يُلْجِئُه إلى أن يقول ما لم يكن مختارًا لقوله، فإذا سُرِّيَ عنه عَلِم أن ذلك مِنْ إلقاء الشيطان على لسانه، مِمَّا لم يكن بِرَضاهُ واختيارِه.

والغضبُ من الشيطان، وأثرُه منه، كما في الصحيح أنَّ رجلين اسْتَبَّا عند النبي ﷺ حتى احْمَرَّ وَجْهُ أحدهما وانتفخت أوداجه، فقال النبي ﷺ: «**إني لأعلم كلمةً لو قالها لذهب عنه مايجد: أعوذ بالله من**

---

(١) كذا في الأصل. ولعل «مَنْ» موصولة.

(٢) الموضع الأول في سورة الأعراف: [الآية: ٢٠٠]، والثاني في سورة فصّلت [الآية: ٣٦]، والثالث قوله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ ﴿٩٨﴾﴾ [المؤمنون: ٩٧ ـ ٩٨].

قال ابن كثير في فاتحة تفسيره (١/ ١٣٧): «فهذه ثلاث آيات ليس لهنَّ رابعة في معناها».

الشيطان الرجيم»[1].

وفي السنن أن النبي ﷺ قال: «**إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان من النار، وإنما تُطْفَأُ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ**»[2].

وإذا كان هذا السببُ وأثرُه من إلجاء الشيطان، لم يَكُنْ من اختيار العبد؛ فلا يترتب عليه حكمُه.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤٨)، ومسلم (٢٦١٠) من حديث سليمان بن صرد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٨٤)، وأحمد (٦/ ١٦٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٤٦٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٠٧)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٦٧) وغيرهم من حديث عطية بن عروة رضي الله عنه بإسنادٍ فيه ضعفٌ.

وانظر: «المجروحين» (٢/ ٢٥)، و«الميزان» (٢/ ٣٩٥)، و«التهذيب» (٥/ ١٥٤)، و«السلسلة الضعيفة» (٥٨٢)، و«المداوي» (٢/ ٤٠٨).

فصل

فأما دلالة السنة فمن وجوه[1]:

أحدها: حديث عائشة المتقدم، وهو قوله: «**لاطلاق ولاعتاق في إغلاق**».

وقد اخْتُلِفَ في الإغلاق[2]، فقال أهل الحجاز: هو الإكراه،

---

(١) ذكر من وجوه دلالة السنة ثلاثة، وبقي رابع وهو: «الأعمال بالنية» الذي استدل به البخاري على عدم وقوع طلاق الغضبان كما تقدم نقل عبارته، وكلام ابن حجر في شرحها.

وقد أشار إليه في الوجه التاسع الآتي.

ووجه خامس وهو: حديث ابن عباس مرفوعًا: «لايمين في غضب»، أخرجه ابن جرير والدارقطني كما حكيناه قبل.

ووجه سادس وهو: حديث «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله» رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال: غريب ضعيف. والمغلوب على عقله وإن فُسِّر بالسكران، إلا أنه يتناول الغضبان أيضًا، بل هو أولى، كما ستراه للمصنف موضَّحًا في الوجه الثاني من ترجمة: فصلٌ وأما آثار الصحابة. (القاسمي).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، و(٣/ ٥٢ ـ ٥٣)، و(٤/ ٥٠ ـ ٥١)، و«زاد المعاد» (٣/ ٥٦٦)، و(٥/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، و«شفاء العليل» (١/ ٤٠٩ ـ ٤١٠)، و«مدارج السالكين» (١/ ٢٠٩)، و(٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، و«الصواعق المرسلة» (٢/ ٥٦٣ ـ ٥٦٥)، و«روضة المحبين» (١٩٤ ـ ١٩٥) للمصنف.

و«رفع الملام» (٢٠/ ٢٤٤ ـ مجموع الفتاوى)، و«إبطال التحليل» (١٤١)، و«نصب الراية» للزيلعي (٣/ ٢٢٣).

وقال أهل العراق: هو الغضب، وقالت طائفة: هو جَمْعُ الثلاث بكلمة واحدة. حكى الأقوال الثلاثة صاحب كتاب «مطالع الأنوار»[1].

وكأن الذي فَسَّره بجمع الثلاث أخذه من التغليق، وهو أن المطلِّق غلق طلاقه كما يغلق صاحب الدين ما عليه، وهو مِنْ غلق الباب، فكأنه أغلق على نفسه باب الرحمة بجمعه الثلاث، فلم يجعل له الشارع ذلك، ولم يُمَلِّكْهُ إيَّاهُ، رحمةً به، إنما مَلَّكه طلاقًا يَمْلِكُ فيه الرَّجْعَة بعد الدخول، وحَجَر عليه في وقتِه، وَوَضْعِه، وقَدْرِه:

فلم يُمَلِّكْهُ إياه في وقت الحيض، ولا في وقت طهرٍ جامعها فيه.

ولم يُمَلِّكْهُ أن يُبينها بغير عِوَضٍ[2] بعد الدخول، فيكون قد غَيَّر صفة الكلام، وهذا عند الجمهور، فلو قال لها: أنت طالقٌ طلقةً لا رجعة لي فيها، أوطلقة بائنةً = لغى ذلك، وثبت[3] له الرجعة.

---

(١) (ق/ ٣٧٨ ـ نسخة دار الكتب).
وهو «مطالع الأنوار على صحاح الآثار في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاريّ» لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن قرقول، المتوفى سنة ٥٦٩. وضعه على منوال كتاب شيخه القاضي عياض: «مشارق الأنوار»، واستفاد منه كثيرًا. وفي العلاقة بينهما خلافٌ.
انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٦٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٥٢٠)، و«الأجوبة المرضيّة» للسخاوي (٢/ ٧٥٩)، ومقدمة تحقيق «تفسير غريب الموطأ» لابن حبيب (١/ ١١٠).
وانظر للفظ «الإغلاق» ـ أيضًا ـ: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٣٤).

(٢) كذا في الأصل. ولم يتبين لي وجهُ الكلمة. والسياقُ والمثالُ الآتي يأبيانها، ويشيران إلى أن المراد: بغير رجعة.

(٣) كذا في الأصل. ولعل الصواب: «وثبتت».

وكذلك لم يُمَلِّكْهُ جَمْعَ الثلاث في مرة واحدة.

بل حجر عليه في هذا وهذا وهذا، وكان ذلك منْ حُجَّةِ مَنْ لم يُوقع الطلاق المُحرَّم، ولا الثلاث بكلمة واحدة[1]، لأنه طلاقٌ محجورٌ على صاحبه شرعًا، وحَجْرُ الشارع يَمْنَع نُفوذ التصرُّف وصِحَّتَه، كما يَمْنَع نُفوذ التصرُّف في العقود المالية.

فهذه حُجَّةٌ من أكثر من ثلاثين حجة ذكروها على كلام وقوع الطلاق المحجور على المطلِّقِ فيه.

والمقصود ها هنا أن هؤلاء فسَّروا الإغلاق بجَمْعِ الثلاث؛ لكونه أغلق على نفسه باب الرحمة الذي لم يُغْلِقْه اللهُ عليه إلا في المرة الثالثة.

وأما الآخرون فقالوا: الإغلاق مأخوذ من إغلاق الباب، وهو إرْتاجُه وإطباقُه، فالأمرُ المُغْلَقُ ضدَّ الأمر المُنْفَرِج، والذي أُغْلِقَ عليه الأمر ضد الذي فُرِجَ له وفُتِحَ عليه، فالمُكْرَهُ[2] الذي أُكْرِه على أمرٍ إن لم يفعله وإلا حَصَل له من الضرر ما أكره إليه[3] = قد أُغْلِقَ عليه بابُ القصد والإرادةِ لِما أُكْرِه عليه، فالإغلاق في حقه بمعنى إغلاق أبوابِ

---

(١) يرى الواقف على كتاب «زاد المعاد» [(٥/ ٢٤١ ـ ٢٧١)]، و«إغاثة اللهفان» الكبرى [(١/ ٤٠٦ ـ ٤٦٩)]، و«إعلام الموقعين» [(٣/ ٣٠ ـ ٣٧، ٤٨ ـ ٤٩)] أدلة ذلك وحُجَجَها سابغةَ الذيل، واسعة الأطراف، فمن أراد التوسع فعليه بمراجعتها، وكلها للإمام المؤلِّف، مطبوعةٌ بحمده تعالى، متداولة. (القاسمي).
وانظر: «التقريب لعلوم ابن القيّم» (٣٢٠).

(٢) مبتدأ خبرُه «قد أغلق عليه» الخ. (القاسمي).

(٣) كذا في الأصل. وفي المطبوعة: «عليه».

القصد والإرادة له، فلم يكن قلبه منفتحًا لإرادة القول والفعل الذي أُكْرِه عليه، ولا لاختيارِهما، فليسَ مُطْلَقَ[1] الإرادة والاختيار، بحيث إن شاء طَلَّقَ وإن شاء لم يُطَلِّقْ، وإن شاء تكلَّم وإن شاء لم يتكلَّم، بل أُغْلِقَ عليه بابُ الإرادة إلا لِلَّذي قد أُكْرِهَ عليه.

ولهذا قال النبي ﷺ: «**لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ولكنْ لِيَعْزِمْ المسألة؛ فإن الله لا مُكْرِه له**»[2].

فبيَّن النبي ﷺ أن الله لا يفعل إلا إذا شاء، بخلاف المكرَه الذي يفعل ما لا يشاؤه، فإنه لا يُقال: يَفْعَلُ ما يشاء، إلا إذا كان مُطْلَق الدواعي، وهو المختار، فأما من أُلْزِمَ بفعلٍ معيَّن، فلا.

ولهذا يُقال: المكرَه غيرُ مختار. ويُجْعَلُ قَسِيم المختار، لا قِسْمًا منه. ومَنْ سَمَّاهُ مختارًا فإنه يعني أن له إرادةً واختيارًا بالقصد الثاني، فإنه يُرِيد الخَلاصَ من الشرّ، ولا خلاص له إلا بفعل ما أُكْرِهَ عليه، فصار مريدًا له بالقصد الثاني لا بالقصد الأول.

والغضبانُ الذي يمنعه الغضب من معرفةِ ما يقولُ وقصدِه، فهذا مِنْ أعظم الإغلاق، وهو في هذا الحال بمنزلة المُبَرْسَمِ والمجنون والسكران، بل أسوء حالاً من السكران؛ لأن السكران لا يقتل نفسه، ولا يُلْقِي ولده من عُلو، والغضبان يفعل ذلك، وهذا لا يتوجَّه فيه نزاعٌ أنه لا يقع طلاقه، والحديثُ يتناول هذا القسم قطعًا.

---

(١) خبر «ليس». (القاسمي).

(٢) رواه البخاري [(٥٩٨٠)] عن أبي هريرة. (القاسمي).

وحينئذٍ، فنقول: الغضبُ ثلاثة أقسام[1]:

أحدها: أن يحصل للإنسان مبادئه وأوائله، بحيث لا يتغيَّر عليه عقلُه، ولا ذهنه، ويَعْلَمُ ما يقول ويقصده، فهذا لا إشكال في وقوع طلاقِه، وعتقِهِ، وصحة عقوده، ولا سيما إذا وقع منه ذلك بعد تردُّدِ فِكْره.

القسم الثاني: أن يبلغ به الغضب نهايته، بحيث يَنْغَلِقُ عليه بابُ العلم والإرادة، فلا يعلم ما يقول ولا يريدُه، فهذا لا يتوجَّهُ خلافٌ في عدم وقوع طلاقه، كما تقدم.

والغضبُ غُولُ العقل[2]، فإذا اغتال الغضبُ عقله حتى لم يعلم ما يقول، فلا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقواله في هذه الحالة، فإن أقوال

---

(١) بهذا التقسيم يُرَدُّ على ابن المرابط حيث قال: «الإغلاقُ حَرَجُ النفس، وليس كل من وقع له فارق عقله، ولو جاز عدمُ وقوع طلاق الغضبان لكان لكلِّ أحدٍ أن يقول فيما جناه: كنت غضبانًا». نقله الحافظ في «فتح الباري» [(٩/ ٣٠١)].

ووجه الرَّدِّ أن الغضب ليس على إطلاقه كما فَهِمَه، والمرءُ يُدَيَّن في ذلك، كما حققه المؤلف في الوجه الحادي عشر، والرابع عشر، ومواضع أخر. (القاسمي).

وأصل هذا التقسيم لشيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: «إعلام الموقعين» (٤/ ٥٠)، و«زاد المعاد» (٥/ ٢١٥).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ١٧٥)، و(٣/ ٥٣)، و«أقسام القرآن» (٢٦٥).

قال ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (١٢٤، ٢٧٢):

«والغُول: ما اغتال الإنسان وأهلكه، يقال: الغضب غُول الحِلْم».

وانظر: «مجمع الأمثال» (٢/ ٦١)، و«المستقصى» (١/ ٣٣٧).

المكلف إنما تَنْفُذُ مع علم القائل بصدورها منه، ومعناها، وإرادته للتكلم بها.

فالأول يُخْرِجُ النائم، والمجنون، والمُبَرْسَم، والسكران، وهذا الغضبان.

والثاني: يُخْرِجُ من تكلم باللفظ وهو لا يعلم معناه ألبتة، فإنه لا يلزم مقتضاه.

والثالث: يُخْرِجُ من تكلم به مُكْرَهًا، وإن كان عالمًا بمعناه.

القسم الثالث: من تَوَسَّط في الغضب بين المرتبتين، فتعدى مبادئه، ولم يَنْتَهِ إلى آخره بحيث صار كالمجنون، فهذا مَوْضِعُ الخلاف، ومحلُّ النظر.

والأدلةُ الشرعية تدلُّ على عدم نُفوذ طلاقه، وعتقه، وعقوده التي يُعْتَبَر فيها الاختيار والرضا، وهو فرعٌ من الإغلاق، كما فسَّره به الأئمة، وقد ذكرنا دلالة الكتاب على ذلك من وجوه.

وأما دَلالة السنة، فَمِنْ وجوه:

أحدها: حديث عائشة، وقد تقدَّم ذِكرُ وجه دَلالته[1].

الثاني: ما رواه أحمد والحاكم في مستدركه من حديث عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا نَذْرَ في غضب، وكفارتُه كفارة**

---

(١) (ص: ١٦ـ١٩).

يمين»[1]، وهو حديث صحيح، وله طرق.

وجهُ الاستدلال به: أنه ﷺ ألغى وجوبَ الوفاء بالنذر إذا كان في حال الغضب، مع أن الله سبحانه وتعالى أثنى على المُوفِين بالنذور، وأَمرَ النبيُّ ﷺ الناذرَ لطاعة الله بالوفاء بنذره، وقال: «**من نذر أن يطيع الله فَلْيُطِعْهُ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعْصِهِ**»[2].

فإذا كان النذرُ الذي أثنى الله على مَنْ أوفى به، وأَمَرَ رسولُه بالوفاء بما كان مِنْهُ طاعةً = قد أَثَّر الغضبُ في انعقاده، لِكَوْنِ الغضبان لم

---

(١) رواه النسائي [(٣٨٥٥)] عن عمران، ورواه الإمام أحمد [(٦/ ٢٤٧)]، وأهل السنن عن عائشة بلفظ: «لا نذر في معصية» الخ. (القاسمي).

قلت: وفي حديث عمران اضطرابٌ في إسناده ومتنه، على ضعفٍ شديدٍ في أحد رواته.

انظر: «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٤٤٠)، و«الكامل» لابن عدي (٦/ ٢٠٣)، و«تهذيب سنن أبي داود» للمصنِّف (٩/ ٨٣)، و«إرواء الغليل» (٨/ ٢١١ ـ ٢١٣).

وحديث عائشة، قال الترمذي: «هذا الحديث لا يصحّ، لأن الزهريّ لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة».

وأعلَّه جماعة من الحفّاظ.

انظر: «العلل الكبير» للترمذي(٢٥٠)، و«العلل» للدارقطني (٥/ ق٧٣/ أ)، و«سنن أبي داود» (٤/ ٩٢ ـ ٩٤)، و«فتح الباري» (١١/ ٥٨٧)، و«التلخيص» (٤/ ١٧٥)، و«مسند الطيالسي» (٣/ ٨٧ ـ ٨٩ ط هجر).

(٢) رواه الإمام أحمد [(٦/ ٣٦)]، والبخاري [(٦٣١٨)]، وأهل السنن عن عائشة. (القاسمي).

يقصده، وإنما حَمَله على إتيانِه[1] الغضبُ = فالطلاقُ بطريق الأولى والأحرى.

فإن قيل: فكيف رُتِّب عليه كفارة اليمين؟

قيل: ترَتُّبُ الكفارة عليه لا يدلُّ على تَرتُّب مُوجَبه ومقتضاه عليه، والكفارةُ لا تستلزم التكليف، ولهذا تجب في مال الصبيِّ والمجنون إذا قتلا صيدًا أو غيره، وتجب على قاتل الصيد ناسيًا أو مخطئًا، وتجب على من وطىء في نهار رمضان ناسيًا ـ عند الأكثرين ـ، فلا يلزم من تَرَتُّبِ الكفارة اعتبار كلام الغضبان.

وهذا هو الذي يسمِّيه الشافعيُّ: «نذر الغلق»، ومنصوصه: عدم وجوب الوفاء به إذا حلف به، بل يُخَيَّر بينه وبين الكفارة. وحُكِيَ له قولٌ آخر بِتَعَيُّنِ الكفارة عينًا، وقولٌ آخر بتعيُّن الوفاء به إذا حنث، كما يلزمه الطلاق والعتاق[2]، وهذا قول مالك[3]، وأشهر الروايتين عن أبي حنيفة[4].

الثالث: ما ثبت في الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «**لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان**»[5]، ولولا أن الغضب يؤثِّرُ في قصده وعلمه لم

---

(١) في الأصل: «بيان». ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر: «الأم» (٣/ ٦٥٨ ـ ٦٥٩)، و«المجموع» (٨/ ٤٤٥).

(٣) انظر: «المنتقى» للباجي (٣/ ٢٢٩).

(٤) انظر: «الجامع الكبير» لمحمد بن الحسن (٨٢ ـ ٨٣)، و«فتح القدير» (٥/ ٥٢٦).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» [(٤/ ١٨٩)]: «متفق عليه من =

يَنْهَهُ عن الحكم حالَ الغضب.

وقد اختلف الفقهاء في صحة حكم الحاكم في حال غضبه على ثلاثة أقوالٍ سنذكرها بَعْدُ إن شاء الله.

= حديث أبي بكرة». (القاسمي).

أخرجه البخاري (٦٧٣٩)، ومسلم (١٧١٧).

* تنبيه: كذا وردت تسمية كتاب ابن حجر، وهو خطأ شائع، وصوابه: «التلخيص الحبير».

فصل

وأما آثار الصحابة، فمن وجوه:

أحدها: ما ذكره البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه قال: «الطلاق عن وَطَرٍ، والعِتْقُ ما يُبْتَغى به وجه الله»[(١)].

فحَصَر الطلاق فيما كان عن وَطَرٍ، وهو الغرضُ المقصودُ، والغضبانُ لا وَطَر له.

وهذا في الطلاق عن ابن عباسٍ نظيرُ قولهِ وقولِ أصحابه: لغوُ اليمين أن تحلف وأنت غضبان[(٢)].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» [(٩/ ٣٩٣)]: «أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلِّق امرأته إلا عند الحاجة، كالنشوز، بخلاف العتق، فإنه مطلوب دائمًا. والوَطَر ـ بفتحتين ـ: الحاجة: قال أهل اللغة: ولا يُبْنَى منها فعل».

وقال المؤلف في «إعلام الموقعين» [(٣/ ٥٣)]: «معنى قول ابن عباس: «إنما الطلاق عن وطر» أي: عن غرضٍ من المطلِّق في وقوعه.

(قال:) وهذا من كمال فقهه رضي الله عنه، وإجابة دعاء الرسول له؛ إذ الألفاظ إنما يترتب عليها موجباتها لقصدِ اللافظ بها، ولهذا لم يؤاخذنا الله باللغو في أيماننا. . .، وكذلك لا يؤاخذ الله باللغو في أيمان الطلاق، كقول الحالف في عرض كلامه: عَلَيَّ الطلاق لا أفعل، والطلاقُ يلزمني لا أفعل، مِنْ غير قصدٍ لعقد اليمين.

بل إذا كان اسم الرب جل جلاله لا ينعقد به يمين اللغو، فيمينُ الطلاق أولى ألاَّ ينعقد، ولا يكون أعظم حرمةً من الحلف بالله، وهذا أحد القولين في مذهب أحمد، وهو الصواب». (القاسمي).

(٢) تقدم تخريج قول ابن عباسٍ وطاووس (ص: ٨).

الوجه الثاني: أن الزهريَّ روى عن أبان بن عثمان عن عثمان أنه رد طلاق السكران[1]، ولا يُعْرَفُ له مخالفٌ من الصحابة[2].

وهذا القول هو الصحيح، وهو الذي رجع إليه الإمام أحمد أخيرًا[3]. قال في رواية أبي طالب: والذي لا يأمر فيه بالطلاق فإنما أتى خصلة واحدة، والذي يأمر بالطلاق قد أتى خصلتين: حرَّمَها

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور (١/ ٣١٠)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٣٥٩) وغيرهم.

وفي سماع الزهريِّ من أبان خلافٌ عند أهل الحديث، وذِكرُ الإمام أبي حاتم الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ الاتفاق على عدم السماع، كأنه يريد به اتفاقه هو وأبو زرعة الرازي وأصحابهما، فحسْب، كما يُستفاد من كلامه في موضع آخر.

وإلا فقد ذهب إلى إثبات السماع جماعة، منهم: الذُّهلي، ودُحَيْم، وأبو زرعة الدمشقي، وانتصر له الأخير انتصارًا بالغًا.

انظر: «المراسيل» (١٨٩ ـ ١٩٢)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٧١)، و«تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩).

ودلائلُ السماع وعدمه متعارضة، وتحرير ذلك له مقامٌ آخر.

لكنَّ التحقيق أن هذا الأثر ليس من رواية الزهريِّ عن أبان مباشرةً، وإنْ أوهم ذلك بعضُ الرواة باختصاره لقصَّة الأثر، وإنّما هو من رواية الزهريِّ عن عمر بن عبدالعزيز عن أبان، كما هو ظاهرٌ جدًّا من سياق القصّة.

وهذا إسنادٌ متصلٌ صحيحٌ باتِّفاق.

(٢) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٤/ ١٩١).

(٣) بعد قوله بالوقوع، كما تفيده رواية الميموني، ثم توقُّفِه، كما في «مسائل ابن هانىء» (١/ ٢٣٠)، و«مسائل أبي داود» (١٧٣)، و«مسائل صالح» (٢٠، ١٤٧ ـ ١٤٨). وانظر: «الروايتين والوجهين» للقاضي (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

عليه، وأحلَّها لغيره؛ فهذا خيرٌ من هذا. وأنا أتقي جميعها[١].

وقال في رواية عبدالملك الميموني: قد كنتُ أقول إن طلاق السكران يجوز، حتى تبيَّنْتُه، فغَلَبَ عليَّ أنه لا يجوز طلاقه؛ لأنه لو أقرَّ لم يَلْزَمْهُ، ولو باع لم يَجُزْ بيعُه. قال: وأُلْزِمُه الجناية، وما كان مِنْ غير ذلك فلا يَلْزَمُه.

قال أبو بكر[٢]: وبهذا أقول.

وقال في رواية أبي الحارث: أرفعُ شيءٍ فيه[٣]: حديثُ الزهريِّ عن[٤] أبان بن عثمان عن عثمان: «ليس لمجنونٍ ولا سكران طلاق».

وهو اختيار الطحاوي[٥]، وأبي الحسن الكرخي[٦]، وإمام الحرمين[٧]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٨]، وأحد قولي الشافعي[٩].

---

(١) في الأصل: جميعًا. ولعل الصواب ما أثبتُّه من «إعلام الموقعين».

(٢) عبدالعزيز بن جعفر، في كتابَيْه: «الزاد»، و«الشافي». انظر: «إعلام الموقعين» (٤/ ٤٨)، و«زاد المعاد» (٥/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٣) في الأصل: في. وهو خطأ.

(٤) في الأصل: بن. وهو تحريف.

(٥) انظر: مختصر «اختلاف العلماء للطحاوي» للجصاص (٢/ ٤٣١).

(٦) انظر: «المبسوط» (٦/ ١٧٦)، و«فتح القدير» (٣/ ٤٨٩).

(٧) انظر: «البرهان» (١/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، و«التلخيص» (١/ ١٣٥ ـ ١٣٨) له، و«البحر المحيط» (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

(٨) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٤٢، ١٤/ ١١٦ ـ ١١٧، ٣٣/ ١٠٢ ـ ١٠٩)، و«الاختيارات» للبعلي (٣٦٥).

(٩) انظر: «الأم» (٦/ ٤٧٧، ٥٥٨، ٦٤١ ـ ٦٤٢، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٨٣، ٦٩٥، ٧٢١)، و«مختصر المزني» (١٩٤)، و«الوسيط» للغزالي (٥/ ٣٩٠). =

وإذا كان هؤلاء لا يُوقِعُون طلاق السكران، لأنه غير قاصدٍ للطلاق؛ فمعلومٌ أن الغضبان كثيرًا ما يكون أسوأ حالاً من السكران.

والسكرُ نوعان: سُكْرُ طَرَب، وسُكْرُ غضَب، وقد يكون هذا أشدَّ، وقد يكون الآخر أشدَّ، فإذا اشتدَّ به الغضبُ حتى صار كالسكران كان أولى بعدم وقوع الطلاق منه؛ لأنه يُعْذَرُ مالا يُعْذَر السكران، ويَبْلُغُ به الغضبُ أشدَّ ما يَبْلُغُ به السُّكْر، كما يُشاهَد مِنْ حال السكران والغضبان.

= قال القاسمي: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» [(٩/٣٠٣)]: «وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضاً ـ كعثمان ـ: أبو الشعثاء، وعطاء، وطاووس، وعكرمة، والقاسم، وعمر بن عبدالعزيز، ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة، وبه قال ربيعة، والليث، وإسحاق، والمزني، واختاره الطحاوي».

فصل

وأما الاعتبارُ وأصولُ الشريعة، فمن وجوه:

الأول: أنَّ المؤاخذةَ إنما ترتَّبَتْ على الأقوال، لكونها أدلةً على ما في القلب مِنْ كسبه وإرادته، كما قال تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، فجعلَ سبب المؤاخذة كَسْبَ القلبِ، وكَسْبُه هو إرادتُه وقصدُه. ومَنْ جرى على لسانه الكلامُ مِنْ غير قصدٍ واختيار، بل لشدةِ غضبٍ وسُكْرٍ أو غير ذلك، لم يكن من كَسْبِ قلبه.

ولهذا لم يؤاخذ الله سبحانه الذي اشتدَّ فرحُه بوجودِ راحلته بعد الإياس منها، فلما وَجَدها أخطأ من شدة الفرح، وقال: اللهم أنت عبدي وأنا ربك[1]، فجرى هذا اللفظُ على لسانه من غير قصدٍ، فلم يؤاخذه به، كما يجري الغلطُ في القرآن على لسان القارىء.

لكن، قد يقال: هذا قَصَد الصواب فأخطأ، فلم يُؤاخَذْ؛ إذْ كان قَصَد ضد ما تكلَّم به، بخلاف الغضبان إذا طَلَّق، فإنه قاصدٌ للطلاق.

---

(١) إشارة إلى الحديث الذي رواه مسلم [(٢٧٤٦)] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «للهُ أشدُ فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كانت راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها، قد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح». (القاسمي).

قيل: لا كلام في الغضبان العالِم بما يقول، القاصدِ المختارِ لِحُكْمِه دفعًا لمكروه البقاء مع الزوجة، وإنما الكلامُ في الذي اشتد غضبه حتى ألجأه الشيطانُ إلى التكلُّم بما لم يكن مختارًا للتكلُّم به، كما يُلْجِئُه إلى فِعل مالم يكن لولا الغضبُ يفعلُه. يوضِّحه:

الوجه الثاني: وهو أنَّ الإرادة فيه هو محمولٌ عليها، مُلْجَأٌ إليها، كالمُكْرَهِ، بل المُكْرَهُ أحسنُ حالاً منه؛ فإن له قصدًا وإرادة حقيقةً، لكنْ هو محمولٌ عليه، وهذا ليس له قصدٌ في الحقيقة، فإذا لم يَقَع طلاقُ المكرَهِ فَطلاقُ هذا أولى بعدم الوقوع. يوضِّحه:

الوجه الثالث: وهو أن الأمر الحامل للمُكْرَه على التكلُّم بالطلاق يُشْبِهُ الحامل للغضبان على التكلُّم به؛ فإن المتكلِّم مُكْرَهًا إنما يقصدَ الاستراحة من توقُّع ما أُكْرِه به إن لم يُباشَرْ به، أو من حصوله إن كان قد باشره شيءٌ منه[(١)]، فيتكلم بالطلاق قاصدًا لراحته مِنْ أَلَمِ ما أُكْرِه به.

وهكذا الغضبان، فإنه إذا اشتد به الغضب يَأْلَمُ بِحَمْلِه، فيقول ما يقول، ويفعل ما يفعل، ليدفع عن نفسه حرارة الغضب، فيستريح بذلك، وكذلك يلطم وجهه، ويصيح صياحًا قويًّا، ويشق ثيابه، ويُلْقِي ما في يده؛ دفعًا لألم الغضب، وإلقاءً لِحِمْلِه عنه، وكذلك يدعو على نفسه وأحبِّ الناس إليه، فهو يتكلم بصيغة الطلب والاستدعاء والدعاءِ وهو غيرُ طالبٍ لذلك في الحقيقة، فكذلك يتكلم بصيغة الإنشاء وهو

---

(١) في الأصل: «إن كان قد شبه شيء منه»، وفي المطبوعة: «إن كان قد باشره بشيء». ولعل الأقرب ما أثبتُّ، والله أعلم.

غير قاصدٍ لمعناها.

ولهذا يأمر الملوكُ وغيرُهم عند الغضب بأمورٍ يَعْلَمُ خواصُّهم أنهم تكلموا بها دفعًا لحرارة الغضب، وأنهم لا يريدون مقتضاها، فلا يَمْتَثِلُه خواصُّهم، بل يؤخرونه، فَيَحْمَدُونَهُمْ على ذلك إذا سكن غضبهم.

وكذلك الرجل وقتَ شدة الغضب يقومُ ليبطش بولده أو صديقه، فيَحُولُ غيرُه بينَه وبين ذلك، فيَحْمَدَهُم بعد ذلك، كما يَحْمَدُ السكرانُ والمحمومُ ونحوُهما مَنْ يحول بينه وبين ما يَهُمُّ بفعله في تلك الحالة.

الوجه الرابع: أن العاقل لا يستدعي الغضب ولايريدُه، بل هو أكرهُ شيءٍ إليه، وهو كما قال النبي ﷺ: «**جَمْرَةٌ في قلب ابن آدم، أَمَا رأيتم من احمرارِ عَيْنَيْه وانتفاخِ أوداجه؟!**»[1].

والعاقلُ لا يقصد إلقاء الجمرة في قلبه، فهو ناشىءٌ فيه بغير اختياره، وإذا كان هو السببَ الحاملَ على التكلُّم بالطلاق وغيره، لم يكن ذلك أيضًا مضافًا إلى اختياره وإرادته، وهذا كما أن إرادة السببِ إرادةٌ للمسبَّب، فكراهةُ السبب وبغضُه كراهةٌ للمسبِّب، يوضِّحه:

---

(١) رواه الإمام أحمد [(٤/ ٥١ ـ ٥٢)]، والترمذي [(٢١٩١)] أنه عليه الصلاة والسلام قال في خطبته: «**ألا إن الغضب جمرة**...»الخ. (القاسمي).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».
وحسنه ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (١٧٠).
وانظر: «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٠٤)، و«الأمثال» لأبي الشيخ الأصبهاني (٢٨٣).

الوجه الخامس: وهو أنك تقولُ للغضبان إذا اشتد غضبه، ففَعَل مالم يكن يفعله، أو تكلَّم ما لم يكن يتكلَّمُ به قبل الغضب: هل أردتَ ذلك أو قصدتَه؟ فيحلف أنه ما أراده ولا قصده، ولا كان له باختيار، ويحلف أنه وقع بغير اختيار. ولا تنكر هذا، فإنك تَجِدُهُ من نفسك.

وتحقيقُ الأمر: أن له فيه إرادةً هو محمولٌ عليها، حَمَلَهُ عليها الغضبُ، فهي كإرادة المكرَه، بل المكرَه أَدْخَلُ في الإرادة كما تقدم، وهذا يدلُّ على أن الغضبان أولى بعدم الوقوع من المكرَه. يوضِّحه:

الوجه السادس: وهو أن الخوف في قلب المكره كالغضب في قلب الغضبان، لكنَّ المكرَه مقهورٌ بغيره مِنْ خارج، والغضبانُ مقهورٌ بغضبه الداخلِ فيه، وقهرُ الإكراه يُبْطِلُ حكم الاقوالِ التي أُكرِهَ عليها ويجعلها بمنزلة كلام النائم والمجنون، دون حكم الأفعال، فإنه يُقْتَلُ إذا قَتَل، ويَضْمَنُ إذا أتلف = فكذلك قَهْرُ الغضبِ يُبْطِلُ حكم أقوال الغضبان دون أفعاله، حتى لو قَتَل في هذه الحالة أو أتلف شيئًا ضَمِنه.

هذا كلُّه في الغضبان الذي يَكْرَهُ ما قاله حقيقةً، فأما من هو مُرِيدٌ له، على تقديرِ عدم غضبه لاقتضاء سببِ ذلك[1]؛ فليس من هذا الباب، كمن زَنَتْ امرأته فغضب فطلَّقها لأنه لا يَرَى المُقام مع زانيةٍ، فلم يَقْصِدْ بالطلاقِ إطفاءَ نار الغضب، بل التخلُّصَ من المُقام مع زانيةٍ، فهذا يقع طلاقُه.

---

(١) كذا بالأصل، وفي المطبوعة: «السبب ذلك».

فتأمَّلْ هذا الفرق؛ فإنه حرفُ المسألةِ ونُكْتَتُها، وهذا بخلاف مَنْ خاصَمَتْهُ امرأته وهو يعلم من نفسه إرادة المُقام معها على الخصومة وسُوءِ الخُلُق، ولكنْ حَمَلهُ الغضبُ على أنْ شَفى نفسَه بالتكلُّم بالطلاق، وكسرًا لها[1] وإطفاءً لنار غضبه. يوضِّحه:

الوجه السابع: وهو أن الغضبان يفعل أمورًا مِنْ شَقِّ الثياب، وإتلاف المال، وغير ذلك، مِمَّا لو أُكْرِهَ به حتى يتكلم بالطلاق لم يَنْفُذْ طلاقُه، وَلَغَتْ أقوالُه، فإذا فعل هو هذه الأمور عُلِم أن الذي ألجأه إليها أعظمُ من الإكراه؛ فإن المكرَه لو أُكْرِه بها لم يَفْعَلْها، وهذا قد فعلها، فَعُلِمَ أن المقتضي لفعلها فيه أولى من اقتضاء الإكراه لفعلها، والمكرَه لو فُعِلَ به ذلك كان مكرهًا، فالغضبان كذلك، وهذا واضحٌ جدًّا.

فإن قيل: المكرَهُ إذا تكَلَّمَ بما أُكْرِه عليه دَفَعَ عنه الضرر، والغضبانُ لا يَدْفَعُ عنه بهذا القول ضررًا، فليس كالمكره.

قيل: لا ريب أنهما يفترقان في هذا الوجه، ولكنْ لا يُوجبُ ذلك أن يكون الغضبان مختارًا مريدًا لما قاله أو فعله، بل [هو] أَكْرَهُ شيء إليه. وهذا أمرٌ لا يمكن دفعه.

فإن قيل: فما الحاملُ له على فعل ما يكرهه ويؤذيه، مِنْ غير أن يتوصَّل به إلى ما هو أحبُّ إليه منه؟

قيل: لما كان الغضبُ عدوَّ العقل[2]، وهو له كالذئب للشاة،

---

(١) كذا بالأصل، ولعل الأصوب بحذف الواو.

(٢) كذا بالأصل، وربّما كانت: غول العقل. كما مرّ.

قلَّما يتمكن منه إلا اغتال عقله = فقصَدَ إزالة الغضبِ وإطفاء ناره، وهذا مقصودٌ صحيحٌ في نفسه، لكنْ لما غاب عنه عقلُه قَصَد إزالة ذلك ـ ممَّا فيه ضررٌ عليه ـ ليخفِّفَ عن نفسه ما هو فيه من البلاء، ولولا ذلك لم يفعل مالا يفعله في الرِّضا، ولا تكَلَّمَ بما لم يكن يتكلم به، فهو قَصَدَ أن يستريح ويَسْكُن ويَبْرُدَ غضبُه بتلك الأقوال والأفعال، وإن لم يدفع ذلك عنه جملته[1] تلك الشِّدَّة فإنها تُخَفِّفُ وتُضْعِف.

فاقتضت رحمة الشارع به أنْ ألغى أقوالَه في هذه الحال؛ إذْ يُمْكِنُ[2] أن لا يترتَّب عليها أثرها، وتكون كأقوال المُبَرْسَم، والمجنون الهاجِر[3]، ونحوهما، وأما الأفعال فلا يُمْكِن إلغاء أثرها؛ فرَتَّبَ عليه مُوجَب فعله.

فإن قيل: فيلزمكم على هذا أنه لو حلف في هذه الحال أن لا تنعقد يمينه.

قيل: قد قال بذلك جماعة من السلف والخلف، واختاره من لا يُرتابُ في إمامته وجلالته، وكان يُقْرَنُ بالأئمة الكبار: إسماعيل بن إسحاق القاضي[4].

فإن قيل: لكنَّ المنقول عن الصحابة وجمهور التابعين والأئمة

---

(١) كذا في الأصل. ولعلها: بجملته.
(٢) في الأصل: ان تمكن. ولعل الصواب ما أثبت. وانظر ما يأتي (ص: ٤١).
(٣) أي: المتكلم بالهُجْر ـ بالضم ـ وهو القبيح من الكلام. (القاسمي).
(٤) انظر ما تقدم (ص: ٩).

الأربعة اعتبار نذر اللَّجاج والغضب، وإن تنازعوا في مُوجَبه، فأوجب مالك وأهل العراق الوفاءَ به كنذر التبرُّرِ، وخَيَّرَ الليث بن سعد والشافعيُّ وأحمد بن حنبل بين فعلِه وبين كفارة اليمين، ولم يقل أحدٌ منهم: إنه لا ينعقد، وإنه لغو[1]. وقد ذكر الله تعالى الكفارة في الأيْمان كلِّها ولم يُحَصِّلْ[2] منها يمين الغضب دون يمين الرضا.

قيل: نعم، هذا حقٌّ، ولكن اليمين لما قَصَد صاحبُها الحَضَّ أو المَنْعَ كانت الكفارةُ رافعةً لما حصل بها من الضرر، بخلاف الطلاق والعتاق فإنهما إتلافٌ مَحْضٌ لِمُلْكِ البُضْع والرَّقَبة، ولا كفارة فيهما، فالضررُ الحاصل بوقوعهما لا يندفعُ بكفارَةٍ ولا غيرِها، وكما أنه يُفَرِّقُ في الإكراه بين نوع ونوع، فالإكراهُ يُبيحُ الأقوال عندنا وعند الجمهور، وكلُّ قولٍ أُكْرِه عليه بغير حقٍ فإنه باطل، وأبو حنيفة يفرِّقُ بين نوعٍ ونوع[3].

والإكراهُ على الأفعال ثلاثةُ أنواع[4]:

نوعٌ لا يُباح بالإكراه، كقتلِ المعصومِ، وإتلافِ أطرافِه.

ونوعٌ يُبيحُه الإكراه بشرط الضمان، كإتلاف مالِ المعصوم.

---

(١) انظر ما تقدم (ص: ٢٢ ـ ٣٢).

(٢) أي يُمَيِّز، ومنه آية ﴿وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ [العاديات: ١٠]. (ق).

(٣) انظر: كتاب الإكراه من «المبسوط» (٢٤/٣٨ ـ ١٥٦)، و«بدائع الصنائع» (٦/١٨٤ ـ ٢٠٨).

(٤) انظر: «التقريب لعلوم ابن القيم» (٦١).

ونوعٌ مختلفٌ فيه، كالزنا، والشُّرْبِ[1]، والسرقة، وفيه روايتان عن الإمام أحمد[2].

فما أمكن تلافيه أُبيح بالإكراه، كالأقوال والأموال، وماكان ضرره كضرر الإكراه لم يُبَحْ به، كالقتل؛ فإنه ليس قتلُ المعصوم بحياةِ المكرَه أولى من العكس.

وأما الأفعال: فالقرآن يدل على رفع الإثم فيها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [النور: ٣٣][3].

---

(١) شرب الخمر.

(٢) انظر: «الفروع» (٦/ ٧٥، ٩٩ ـ ١٠٠).

(٣) روى ابن جرير [(١٩/ ١٧٥ ـ ١٧٦)] عن ابن عباس في الآية قال: «كانوا في الجاهلية يُكرِهون إماءهم على الزنا، يأخذون أجورهن، فقال الله: لا تكرهوهن على الزنا من أجل المنالة في الدنيا، ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ لهن، يعني إذا أُكْرِهْنَ».

وعن مجاهد قال: «كانوا يأمرون ولائدهم يُبَاغِينَ، يفعلن ذلك فيُصِبْنَ، فيأتينَهم بكسبهن، فكانت لعبدالله بن أبيّ بن سلول جارية، فكانت تُباغِي، فكرهت وحلفت أن لا تفعله، فأكرهها أهلها، فانطلقت فباغت بِبُرْدٍ أخضرٍ فأتتهم به، فأنزل الله تبارك وتعالى هذه الآية».

وقولُه تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ ليس لتخصيص النهي به وإخراج ماعداه، بل لخروجه مخرج الأغلب، أو مخرج المبالغة في الزجر والتنبيهِ على أن المولى أحقُّ بإرادته، أو لعدم شرط التكليف إذا تخلف؛ لأنهن إذا لم يُرِدْن التحصُّن لم يَكْرَهْنَ البغاء، فلا يمكن الإكراه عليه. أفاده الفناري في «فصول البدائع».

وإيثارُ كلمة «إنْ» على «إذا» للإيذان بوجوب الانتهاء عن الإكراه عند =

الوجه الثامن: أن النبي ﷺ شرع للغضبان أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأن يتوضأ، وأن يتحوَّل عن حالته؛ فإن كان قائمًا فَلْيَقْعُدْ، وإذا كان قاعدًا فليضطجع، قال: «**إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ**»[1].

وهذا يدل على أنه محمولٌ عليه من غيره، وأن الشيطان يُغْضِبُه لِيَحْمِلَهُ بغضبه على فعل ما يُحبُّه الشيطان، وعلى التكلُّم به. وما يضاف إلى الشيطان مما يكرهه العبد ولا يحبُّه، فلايؤاخذ به الإنسان، كالوسوسة والنسيان، كما قال فتى موسى لموسى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣].

فاللهُ تعالى لا يؤاخِذُ بالوسوسة، ولا بالنسيان؛ إذْ هما من أثرِ فِعْلِ الشيطان في القلب، وقد أخبر النبيُّ ﷺ أن الغضب من الشيطان، فيكون أثرهُ مضافًا إليه أيضًا، فلا يُؤَاخَذُ به العبد، كأثر النسيان، فإنه لو حلف أن لا يتكلم بكذا فتكلم به ناسيًا لم يحنث؛ لعدم قصده وإرادته لمخالفة ما عَقَد يمينَه عليه، وإنْ كان قاصدًا للكلام، فإنه لم يقع منه إلا بقصده وإرادته.

وهذه حالُ الغضبان، فإنه لم يقصد حقيقة ما تكلم به وموجَبه، بل جرى على لسانه كما جرى كلام الناسي على لسانه، بل قَصْدُ الناسي

= كون إرادة التحصُّن في حيِّز التردُّد والشك، فكيف إذا كانت محققة الوقوع؟. (القاسمي).

(١) تقدم تخريجه (ص: ١٥).

للتكلُّم أظهرُ من قصد الغضبان، ولهذا يقول الناسي: قصدتُ أن أقول كذا وكذا. والغضبانُ يحلف أنه لم يقصد.

الوجه التاسع: أن القُصُودَ في العقود معتبرة في عَقْدِها كلِّها[١]، والغضبانُ ليس له قصدٌ معتبر في حل عُقْدَةِ النكاح، كما ليس له قصدٌ في قتلِ نفسه وولده وإتلافِ ماله، فإنه يفعل في الغضب هذا ويقول هذا، فإذا لم يكن له قصدٌ معتبر لم يصحَّ طلاقُه.

فإن قيل: فهذا ينتقض عليكم بالهازل، فإنه يصحُّ طلاقه[٢] وإنْ لم يكن له فيه قصد.

قيل: الفرق بينهما أن الهازل قَصَدَ التكلم باللفظ وأراده رضًا واختيارًا منه، لم يُحْمَلْ على التلفُّظ به، وغايتُه أنه لم يُرِدْ حكمَه وموجَبه، وذلك إلى الشارع ليس إليه، فالسببُ الذي إليه قد أتى به اختيارًا وقصدًا، مع علمه به، لم يُحْمَلْ عليه، والسببُ [الذي] إلى

---

(١) قال المؤلف في «إعلام الموقعين» [(٣/ ٥٣ ـ ٥٤)]: «إيّاك أن تهمل قصد المتكلم ونيته وعُرْفه، فَتَجْنِي عليه وعلى الشريعة، وتنسب إليها ما هي بريئة منه، وتُلْزِمَ الحالف والمقرَّ والناذِر والعاقِد ما لم يُلْزِمْهُ الله ورسوله، ففقيه النّفْسِ يقول: ماأردتَ؟، ونِصْف الفقيه: يقول ماقلتَ؟، فاللغوُ في الأقوال نظيرُ الخطأ والنسيان في الأفعال، وقد رفع الله المؤاخذة بهذا وهذا، كما قال المؤمنون: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ فقال ربهم تبارك وتعالى: قد فعلت». (القاسمي).

(٢) أي على ما قاله الشافعية والحنفية، وقولٍ في مذهب أحمد، وخالَف غيرُهم كما سيأتي بيانه في الوجه الثامن عشر، فصحة طلاقه ليس مُجْمَعًا عليها. (القاسمي).

المشرِّع[1] ليس إليه، فلا يصحُّ اعتبار أحدهما بالآخر، وكيف يُقاس الغضبانُ على المتخذِ آيات الله هُزوًا ؟! وهذا من أفسد القياس.

الوجه العاشر: أن الغضب مرضٌ من الأمراض، وداءٌ من الأدواء، فهو في أمراض القلوب نظيرُ الحُمَّى والوسواس والصَّرع في أمراض الأبدان، فالغضبانُ المغلوبُ في غضبه كالمريض والمحمومِ، والمصروعِ المغلوب في مرضه، والمبرسَمِ المغلوب في برسامه.

وهذا قياسٌ صحيح في الغضبان الذي قد اشتد به الغضب حتى لا يَعْلَمُ ما يقول، وأما إذا كان يَعْلَمُ ما يقول، ولكنْ يتكلَّم به حرجًا وضِيْقًا وغَلَقًا، لا قصدًا للوقوع، فهو يُشْبِهُ المُبَرْسَمَ والهاجِر مِن الحُمَّى مِنْ وجهٍ، ويشبه المكرَه القاصدَ للتكلم مِنْ وجهٍ، ويشبه المختارَ القاصد للطلاق من وجهٍ، فهو مترددٌ بين هذا وهذا وهذا، ولكنَّ جهة الاختيار والقصدِ فيه ضعيفةٌ، فإنه يعلم من نفسه أنه لم يكن مختارًا لما صَدَر منه مِنْ خراب بيته، وفراق حبيبه، وكونِه يراه في يدِ غيره، فإنْ كان عاقلاً لا يختار هذا إلا لِيَدْفَعَ به ما هو أكرهُ إليه منه، أو ليُحَصِّلَ به ما هو أحبُّ إليه، فإذا انتفى هذا وهذا لم يكن مختارًا لذلك.

وهذا أمرٌ يعلمهُ كلُّ إنسانٍ من نفسه، فصار تردُّده بين المريض المغلوب، والمكرهِ والمحمولِ على الطلاق، وأيُّهما كان فإنه لا يَنْفُذُ طلاقُه.

فإن قيل: الفرقُ بينهما أنَّ المريض المغلوب لا يَمْلِكُ نفسه في

---

(١) في الأصل: والسبب إلى المشرع. والوجهُ ما أثبتّ.

الحال، والمكرَه وإنْ مَلَك نفسه لكنَّه لا يملك دفعَ المكروه عنه، وأما الغضبان فإنه يمكنه أن يملك نفسه. كما قال النبيُّ ﷺ: «**ليس الشديد بالصُّرعة، ولكنه الذي يَمْلِكُ نفسه عند الغضب**»[1].

قيل: مِنَ الغضب ما يُمْكِنُ صاحبُه أن يملك نفسه عنده، وهوالغضب في مبادئه، فإذا استحكم وتمكَّن منه لم يَمْلِكْ نفسه عند ذلك، وكذاك الحُزْنُ الحامل على الجَزَع، يُمْكِنُ صاحبُه أن يملك نفسه في أوله، فإذا استحكم وقَهَر لم يملك نفسه، وكذلك الغضب يُمْكِن صاحبُه أن يملك نفسه في أوله، فإذا تمكن واستولى سلطانُه على القلبِ لم يملكْ صاحبُه قلبَه، فهواختياريٌّ في أوله، اضطراريٌّ في نهايته، كما قال القائل[2]:

ياعاذلي والأمرُ في يده ... هلاَّ عَذَلْتَ وفي يدي الأمرُ

---

(١) رواه الإمام أحمد [(٢/ ٢٣٦)]، والشيخان [البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢٦٠٩)] عن أبي هريرة.

قال ابن الأثير في «النهاية» [(٣/ ٢٣ ـ ٢٤)]: «الصُّرَعة ـ بضم الصاد وفتح الراء ـ المبالِغُ في الصراع، الذي لا يُغْلَب. فنَقَله إلى الذي يَغْلِبُ نفسه عند الغضب ويقهرها، فإنه إذا مَلَكها كان قد قهر أقوى أعدائه وشر خصومه؛ ولذلك قال: أعدى عدوٍّ لك نفسك التي بين جنبيك.

وهذا من الألفاظ التي نقلها عن وضعها اللغوي لضربٍ من التوسُّع والمجاز، وهو من فصيح الكلام؛ لأنه لمَّا كان الغضبانِ بحالةٍ شديدةٍ من الغَيْظ، وقد ثارت عليه شهوة الغضب، فقهرها بحلمه، وصَرَعها بثباتِه، كان كالصُّرَعةَ الذي يصرع الرجال ولا يصرعونه». (القاسمي).

(٢) لم أقف عليه. وانظر البيت ـ أيضًا ـ في «روضة المحبين» (١٨٨)، و«شفاء العليل» (١/ ٤٠٩).

وهكذا السكرانُ، سببُ السُّكْرِ مقدورٌ له، يُمْكِنُه فعلُه وتركُه، فإذا أتى بالسبب خَرَجَ الأمرُ عن يده، ولم يملك نفسه عند السُّكْرِ، فإذا كان السكر الذي هو مُفَرِّطٌ بتعاطي أسبابه ويَقْدِرُ على ملك نفسه باجتنابها، قَدْ عَذَر الصحابةُ وغيرُهم من الفقهاء صاحبَه إذا طلَّق في هذه الحال، مع كونه غير معذورٍ في تعاطي سببه = فَلأَنْ يُعْذَر سكرانُ الغضبِ الذي لم يُفَرِّطْ ـ مع شدة سُكْرِه على سُكْرِ الخمر ـ أولى وأحرى.

الوجه الحادي عشر: وهو أنَّ مِن الناسِ مَنْ إذا لم يُنْفِذْ غضبَه قتَلَه غَضبُه، ومات أو مرض أو غُشِيَ عليه، كما يُذكَر عن بعض العرب أن رجلاً سبَّهُ، فأراد أن يَرُدَّ على السابِّ[1]، فأمسك جليسٌ له بيده على فمه، ثم رفع يده لما ظَنَّ أن غضبه قد سَكَن، فقال: قتلتني! رَدَدْتَ غضبي في جوفي!. ومات من ساعته[2].

فإذا نفذ مثلُ هذا غضبَه بقتلٍ أو ظلمٍ لغيره، لم يُعْذَرْ بذلك، كالسكران، وأما إذا نفذ بقولٍ فإنه يُمْكِنُ إهدارُ قولِه، وأنْ لا يَتَرتَّب أثرُه عليه، كما أهدر اللهُ سبحانَه دعاءَه ولم يُرتِّبْ أثره عليه، ولم يستجبْهُ له.

ولهذا ذهب بعضُ الفقهاء إلى أنه لا يُجْلَدُ بالقذف في حال الخصومة والغضب، وإنما يُجْلَدُ به إذا أتى به اختيارًا وقصدًا لقذفه[3]،

---

(١) في الأصل: «عن السباب». ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) القصة في: «نسب قريش» (١٦٢)، و«التعازي والمراثي» (١٤٣)، وغيرهما.

(٣) لم أقف على من صرَّح به ـ فيما فتَّشتُ من كتب الفقه ـ، ويمكن تخريجه على طلاق الغضبان، كما صنع بعضهم في السكران.

والفقهاءُ يشدِّدون في القذف حال الغضب ما لا يشدّدون في غيره، ولذا ذهب بعضهم إلى الحدِّ بالتعريض بالقذف في حال الخصومة والغضب دون الرضا؛ لأن الغضب قرينةٌ على إرادة وقصد القذف. =

وهو قول قويٌّ جدًّا، ويدلُّ عليه أن الخصمَ لا يُعَزَّرُ[1] بِجَرحِه لخصمه، وطعنِه فيه حال الخصومة، بقوله: هو فاجرٌ، ظالمٌ، غاشمٌ، يحلف على الكذب، ونحو ذلك.

ومَنْ يَحُدُّه في هذه الحال يُفرِّقُ بين قذفِه وطلاقه بأن القذف حقٌّ لآدميٍّ، وانتهاكٌ لعرضه، أو قدحِه في نفسه فيجري مجرى إتلافِ نفسه ومالِه، فلا يُعْذَرُ فيه بالغضب، لا سيَّما ولو عُذِر فيه بذلك لأمْكَنَ كلَّ قاذفٍ أن يقول: قذفتُه في حال الغضب. فيسقط الحدُّ. بخلاف الطلاق، فإنه يُمْكِن أن يُدَيَّنَ فيما بينه وبين الله. والحق لا يَعْدُوْهُ.

والمقصودُ أنه إذا تكلَّم بالطلاق دواءً لهذا المرض، وشفاءً له، بإخراج هذه الكلمة من صدره، وتنفُّسِه بها؛ فَمِنْ كمال[2] هذه الشريعة ومحاسنِها وما اشتملت عليه من الرحمةِ والحكمة والمصلحة= أنْ لا يُؤاخَذَ بها، ويُلْزَمَ بموجَبها، وهو لم يَلْزَمْه[3].

= انظر: «المنتقى» للباجي (٧/ ١٥١ ـ ١٥٢)، و«المبسوط» (٩/ ١٢٣)، و«بدائع الصنائع» (٧/ ٤٤)، و«تبيين الحقائق» (٣/ ٢٠١ ـ ٢٠٤)، و«نهاية المحتاج» (٧/ ٤٣٨)، و«المغني» (١٢/ ٣٩١ ـ ٣٩٣)، و«الفروع» (٦/ ٨٨)، و«الإنصاف» (١٠/ ٢١٠ ـ ٢١١).

ولم أر المصنِّف رحمه الله تعالى تعرَّض لهذه المسألة في كتبه في غير هذا الموضع، ولم أرها كذلك في كتاب الشيخ بكر أبو زيد «الحدود والتعزيرات عند ابن القيّم» (٢٠٣ ـ ٢٤٨).

(١) وردت في الأصل مضبوطة هكذا: «يُعْذَر». والسياق يقتضي ما أثبتّ. وبحذف «لا» يستقيم ما في الأصل، وهو ما اختاره الشيخ ابن مانع.

(٢) في الأصل: وتنفسه بما في كمال. وهو تحريف ظاهر.

(٣) كذا في الأصل. ولعلها: «يلتزمْهُ».

الوجه الثاني عشر: أن قاعدة الشريعة أن العوارض النفسيَّة لها تأثيرٌ في القول، إهدارًا واعتبارًا، وإعمالاً وإلغاءً.

وهذا كعارض النسيان، والخطأ، والإكراه، والسُّكْر، والجنون، والخوف، والحزنِ، والغفلة، والذهول، ولهذا يُحْتَمَلُ من الواحد من هؤلاء من القولِ مالا يُحْتَمَلُ مِنْ غيرِه، ويُعْذَرُ بما لايُعْذَرُ به غيرُه، لعدم تجرُّدِ القصدِ والإرادة، ووجود الحامل على القول.

ولهذا كان الصحابةُ يَسْأَلُ أحدُهم الناذِرَ: أفي رضًا قلتَ ذلك أم في غضب؟، فإنْ كان في غضبٍ أَمره بكفارة يمين[1]؛ لأنهم استدلوا بالغضب على أن مقصوده الحضُّ والمنعُ، كالحالف، لا التقرُّب.

وقد قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء: ٤٣]، فَجَعلَ عارض السُّكر مانعًا من اعتبار قراءةِ السكران وذكرِه وصلاتِه، كما جعله النبيُّ ﷺ مانعًا من صحة إقراره لمَّا أمر باستنكاه[2] مَنْ أقرَّ بين يديه

---

(١) رواه أبو بكر الأثرم عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما بإسنادٍ لا بأس به. انظر إسناده في «القواعد» النورانية (٤٦٥ ـ ٤٦٦)، وضمن «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٣٤٠).

(٢) أي شَمِّ ريح فمه، لِيُعْلَم أَشَاربٌ هو، فيدرأُ عنه حدَّ الزنا. يُقال: استنكهه: شَمَّ ريح فمِه، فَنَكَهَ ـ كضَرَب ومَنَع ـ: أخرجَ نَفَسه إلى أنفِ آخر، قال الأقيشر:

يقولون لي انْكَهْ قد شربتَ مُدامةً ... فقلتُ لهم بل قد أكلتُ سفرجلا

ونكهه ـ كسَمِعه ومَنَعه ـ تشمَّمه، قال الحكم بن عدل:

نكهت مجالدًا فوجدتُ منه ... كريح الكلب مات حديث عهدِ

والنَّكهةُ ريح الفم، وبالضم اسم من الاستنكاه، ونكه الرجل ـ كعنى ـ تغيَّرتْ نكهته من التخمة (كذا في «القاموس» وشرحه). =

بالزنا[١]، وجعله مانعًا من تكفيرِ مَنْ قال له ولأصحابه: «هل أنتم إلا عبيدٌ لأبي؟!»[٢].

وجعل اللهُ سبحانه الغضب مانعًا من إجابة الداعي على نفسه وأهله، وجعل سبحانه الإكراه مانعًا مِنْ كُفرِ المتكلِّم بكلمة الكفر، وجعل الخطأ والنسيان مانعًا مِن المؤاخذة بالقول والفعل.

وعارضُ الغضبِ قد يكون أقوى من كثيرٍ من هذه العوارض، فإذا كان الواحدُ من هؤلاء لا يترتَّبُ على كلامه مقتضاهُ لعدم القصد، فالغضبانُ الذي لم يَقْصِدْ ذلك إنْ لم يكن أولى بالعذر منهم لم يكن دُونهم. ويوضِّحه:

الوجه الثالث عشر: أن الطلاق في حال الغضب له ثلاث صور:

إحداها[٣]: أنْ يَبْلُغَه عن امرأته أمرٌ يشتدُّ غضبُه لأجله، ويظنُّ أنه حقٌّ، فيطلِّقُها لأجله، ثم يتبيَّن أنها بريئةٌ منه. فهذا في وقوع الطلاق به وجهان، أصحُّهما أنه لا يقع طلاقه؛ لأنه إنما طلَّقها لهذا السبب

= والاستشهادُ بهذا الحديث سيذكره المؤلف في الوجه الرابع عشر موضحًا. (القاسمي).

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٥) من حديث بريدة رضي الله عنه، ولفظه: «فقال: «أشرِبَ خمرًا؟»، فقام رجل فاستنكهه».

ورواية الأمر بالاستنكاه أخرجها البزار (١٥٦٤ ـ كشف الأستار)، والطبراني في «الأوسط» (٤٨٤٣) بإسنادِ الصحيح. وانظر: «تحفة الأشراف» (٢/ ٧٣ ـ ٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٢٥)، ومسلم (١٩٧٩).

(٣) في الأصل: أحدها. وأظنّه من سهو الناسخ.

والعلة، والسببُ كالشرط، فكأنه قال: «إنْ كانت فعلَتْ ذلك فهي طالق»، فإذا لم تَفْعَلْهُ لم يُوجَدْ الشرط.

وقد ذكر المسألة بعينها أبو الوفاء ابن عقيل، وذكر الشريف ابن أبي موسى في «إرشاده»[1] فيما إذا قال: «أنت طالق أَنْ دخلت الدار» بفتح الهمزة، مِرارًا، وهو يَعْرِفُ العربية، ثم تبيَّن أنها لم تدخل، لم تَطْلُق.

ولا يقال: هو هاهنا قد صرَّح بالتعليل، بخلاف ما إذا لم يصرِّح به، فإن هذا لا تأثير له، فإنه قد أوقع الطلاق لعلةٍ، فإذا انتفت العلة تبيَّنَّا أنه لم يكن مريدًا لوقوعه بدونها، سواء صرَّح بالعلة أو لم يصرِّحْ بها، وغايةُ الأمر أن تكون العلة بمنزلة الشرط، وهو لو قال: «أنت طالق» وقال: «أردت إنْ فَعلَتْ كذا وكذا» دُيِّنَ فيما بينه وبين الله تعالى.

وقد ذكر أصحاب الشافعي وأحمد فيما إذا كاتب عبده على عِوَضٍ فأدَّاهُ إليه، فقال: «أنت حُرٌّ»، ثم تبيَّن أن العِوَض مُسْتَحَقٌّ؛ لم يعتق، مع تصريحه بالحرية، فالطلاقُ أولى بعدم الوقوع في هذه الصورة[2].

الصورة الثانية: أن يكون قد غضب عليها لأمرٍ قد عَلِم وقوعَه منها، فتكلَّم بكلمة الطلاق قاصدًا للطلاق، عالمًا بما يقول، عقوبةً لها على ذلك، فهذا يقع طلاقه، إذْ لو لم يقع هذا الطلاق لم يقع أكثر الطلاق، فإنه غالبًا لا يقع مع الرضا[3].

---

(١) (٢٩٩).

(٢) انظر: «المغني» (١٤/ ٥١٣ ـ ٥١٤)، و«كشاف القناع» (٤/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦).

(٣) بهذا التفصيل والتحرير يُعْلَم سقوطُ ما قاله الفارسيُّ في «مجمع الغرائب» حيث =

الصورة الثالثة: أن لا يقصد أمرًا بعينه، ولكنَّ الغضب حمله على ذلك، وغيَّر عقلَه، ومنعه كمال التصوُّر والقصد، فكان بمنزلة الذي فيه نوعٌ من السُّكرِ والجنون، فليس هو غائب العقل بحيث لا يفْهَمُ ما يقولُ بالكلية، ولا هو حاضر العقل بحيث يكون قصده معتبرًا، فهذا لا يقع به الطلاق أيضًا، كما لا يقع بالمُبَرْسَمِ والمجنون. يوضِّحه:

الوجه الرابع عشر: أن المجنون، والمُبَرْسَم، والموسوِس، والهاجِر، قد يشعرُ أحدهم بما قاله ويستحي منه، وكذلك السكران. ولهذا لم يشترط أكثر الفقهاء في كونه سكرانَ أن يعدم تمييزه بالكلية، بل قد قال الإمام أحمد وغيره: إنه الذي يخلط في كلامه، ولا يعرف رداءه من رداء غيره، وفعله من فعل غيره[1].

والسنةُ الصريحة الصحيحة تدلُّ عليه، فإنَّ النبي ﷺ أمر أن يُسْتَـنْكَهَ من أقَرَّ بالزنا[2]، مع أنه حاضرُ العقل والذهن، يتكلَّمُ بكلامٍ مفهوم ومنتظمٍ، صحيحُ الحركة، ومع هذا فجوَّز النبيُّ ﷺ أن يكون به سُكْرٌ يَحُولُ بينه وبين كمال عقله وعلمه، فأمر باستنكاهه[3].

= رَدَّ على من قال: الإغلاقُ: الغضب، وغَلَّطه في ذلك، وقال: إن طلاق الناس غالبًا إنما هو في حال الغضب، كما نقله عنه في «فتح الباري».

ووجْهُ السقوط أن الغضب المراد من الحديث ليس على إطلاقه، بل المرادُ نوعٌ منه، كما يدل عليه التعبير عنه بالإغلاق، وتقدم لنا [(ص: ٢٠)] مناقشة ابن المرابط بمثله. (القاسمي).

(١) انظر: «الأم» (٢/ ١٥٢)، و«الفروع» (٥/ ٣٦٧)، و«الإنصاف» (٨/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) في الأصل: باستنكاه.

والمقصود أن هؤلاء ليسوا مُسْلُوبي التمييز بالكلية، وليسوا كالعقلاء الذين لهم قصدٌ صحيحٌ، فإن ما عرض لهم أوجب تغيُّرَ العقل الذي منع صحة القصد، فلم يَبْقَ أحدهم يقصد قصْدَ العقلاء الذي مرادُه جَلْبُ ما ينفع، ودَفْعُ ما يضر، فَلَمْ يتصوَّر أحدهم لوازم ما تكلَّم به، ولا غاب عقلُه عن الشعور به، بل هو ناقصُ التصوُّر ضعيفُ القَصْد.

والغضبانُ في حال غضبه قد يكون أسوأَ حالا من هؤلاء، وأشبهَ بالمجانين، ولهذا يقول ويفعل مالا يقولُه المجنون ولا يفعلُه.

فإن قيل: فهل يُحْجَرُ عليه في هذه الحال كما يُحجر على المجنون؟

قيل: لا، والفرق بينهما أن هذه الحال لا تدوم، فهو كالذي يُجَنُّ أحيانًا نادرًا ثم يفيق، فإنه لا يُحْجَرُ عليه. نعم، لو صدر منه في تلك الحال قولٌ عن غير قصدٍ منه، كان مثل القول الصادر عن المجنون، في عدم ترتُّب أثرِه عليه.

ولا ريب أنه قد يحصلُ للغضبان إغماءٌ وغَشْيٌ، وهو في هذه الحال غير مكلَّفٍ قطعًا، كما يحصلُ ذلك للمريض، فيزيلُ تكليفَه حال الإغماء، حتى إن بعض الفقهاء لا يُوجب عليه قضاء الصلاة في هذه الحال، إلحاقًا بالمجنون كما يقوله الشافعي[1]، وأحمد يوجِبُ عليه القضاء إلحاقًا له بالنائم[2]، وأبو حنيفة يفرِّق بين الطويل الزائد على

---

(١) انظر: «الأم» (٢/١٥٣ ـ ١٥٤)، و«المجموع» (٣/٦٨ ـ ٧١).

(٢) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٤٩)، و«المغني» (٢/٥١ ـ ٥٢).

اليوم والليلة فيُلحِقُه بالجنون، وبين القصير الذي هودون ذلك فيُلحِقُه بالنوم[١].

وقد يُنكِر كثيرٌ من الناس أن الغضبَ يُزيل العقل، ويبلغُ بصاحبه إلى هذه الحال، فإنه لا يعرف من الغضب إلا ما يَجِدُ من نفسه، وهولم يَعْلَمْ غضبًا انتهى إلى هذه الحال.

وهذا غلط؛ فإن الناس متفاوتون في الغضب تفاوتًا عظيمًا، فمنه ما هو كالنَّشوة، ومنه ما هو كالسُّكْر، ومنه ما هو كالجُنون، ومنه ما هو سريعُ الحصولِ سريعُ الزوالِ، وعكسُه، ومنه سريعُ الحصول بطيء الزوال، وعكسه، كما قسَّمه النبي ﷺ إلى هذه الأقسام[٢].

وقُوى الناس متفاوتةٌ تفاوتًا عظيمًا في مُلك تقواهم عند الغضب، والطمع، والحزن، والخوف، والشهوة، فمنهم من يملك [ذلك][٣] ويتصرَّفُ فيه، ومنهم من يملكُه ذلك ويتصرَّف فيه.

الوجه الخامس عشر: أن الغَضِب[٤] الذي قد انغلق عليه القصدُ[٥] والرأيُ في الغضب، وقد صار إلى الجنون العارض أقربَ منه

(١) انظر: «الحجة على أهل المدينة» (١/ ١٥٤ ـ ١٥٥)، و«المبسوط»(١/ ٢١٧).

(٢) ورد ذلك في حديث أبي سعيد الطويل في خطبة النبي ﷺ، وقد تقدم تخريجه (ص: ٣١).

(٣) ليست في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٤) كذا ضبطتُها؛ ليستقيم مافي الأصل. ولعلها: الغضبان.

(٥) في الأصل: والقصد. سها الناسخ عن الضرب على الواو.

إلى العقل الثابت = أولى بعدم وقوع طلاقه من الهازل المتلفِّظ بالطلاق في حال عقله وإن لم يُرِدْهُ بقلبه.

وقد ألغى طلاقَ الهازل بعضُ الفقهاء، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد، حكاها أبو بكر عبدالعزيز وغيره[1]، وبه يقول بعض أصحاب مالك إذا قام دليلُ الهزل، فلم يَلْزَمْهُ عتقٌ ولا نكاحٌ ولا طلاق[2]؛ ولا ريب أن الغضبان أولى بعدم وقوع طلاقه من هذا.

الوجه السادس عشر: أن جماعة من أصحابنا لم يشترطوا في المجنون والمُبَرْسَم أن لا يكون ذاكرًا لطلاقه، وإن كان ظاهرُ نصِّ أحمد أنه متى ذَكَرَ الطلاق لَزِمَه؛ فإنه قال في رواية أبي طالبٍ في المجنون يُطَلِّق، فقيل له لمَّا أفاق: إنك طَلَّقْتَ امرأتك، فقال: أنا ذاكر أني طلَّقْتُ ولم يكن عقلي معي = فقال: إذا كان يَذْكُر أنه طلَّق فقد طَلُقَتْ.

قال أبو محمد المقدسي: «وهذا هو المنقول عن الإمام أحمد فيمن كان جنونُه بذهابِ معرفته بالكلية، وبطلانِ حواسِّه، فأمَّا من كان جنونه لِنشافٍ، أو كان مُبَرْسَمًا، فإنَّ ذلك يُسْقِطُ حكم تصرُّفِه، مع أنَّ معرفته غيرُ ذاهبةٍ بالكلية، فلا يضرُّه ذِكرُ الطلاق إن شاء الله» انتهى

---

(١) لم أقف على من نقلها. وانظر: «إبطال التحليل» (١٤٤)، و«المغني» (١٠/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، و«الإنصاف» (٨/ ٤٦٥).

(٢) انظر: «عقد الجواهر الثمينة» (٢/ ١٧٥)، و«التاج والإكليل» (٤/ ٤٤). وتأمَّلْ: «البيان والتحصيل» (٥/ ١٣٥، ٣٢٣)، و(٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

كلامه[1].

ومعلومٌ أن الغضبان الممتلىء أسوأ حالاً مِمَّن جنونُه مِنْ نشَافٍ، أو برسام، وأقلُّ أحواله أن يكون مثله. يوضِّحه:

الوجه السابع عشر: وهو أن الموسوس لا يقع طلاقه، صرَّح به أصحابُ أبي حنيفة وغيرهم[2]، وما ذاك إلا لعدم صِحة العقل والإرادة منه؛ فهكذا هذا.

الوجه الثامن عشر: أنه لم يَقُلْ أحدٌ إن مجرد التكلُّم بلفظ الطلاق مُوجِبٌ لوقوعه على أيِّ حالٍ كان، بل لابدَّ من أمرٍ آخر وراءَ التكلُّم باللفظ.

فطائفةٌ اشترطَتْ أن يأتيَ به في حال التكليف، فقط، سواءً قصَدَه أو جرى على لسانه من غير قصد، سواءً أُكِره عليه أوأَتَى به اختيارًا.

وهذا مذهبُ منْ يُوقع طلاقَ المكره، والطلاقَ الذي يجري على لسان العبد من غير قصد منه. وهو المنصوص عن أبي حنيفة في الموضعين[3].

وطائفة اشترطت مع ذلك أن يأتيَ باللفظ مختارًا، قاصدًا له. وهو

---

(١) «المغني» (١٠/٣٤٦).

(٢) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٤/٢٢٤)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥/٣٣ ـ ٣٤)، و«المدونة» (٢/٦٨، ٨٣)، و«التاج والإكليل» (٥/٣٧٨)، و«الأم» (٦/٦٤٠ ـ ٦٤١).

(٣) انظر: «المبسوط» (٢٤/٥٦ ـ ٥٧)، و«فتح القدير» (٣/٣٩).

قول الجمهور الذين لا يُنفِذون طلاق المكره[1].

ثم منهم: من اشترط مع ذلك أن يكون عالمًا بمعناه، فإنْ تكلَّم به اختيارًا غيرَ عارفٍ بمعناه، لم يَلْزَمْهُ حكمُه. وهذا قولُ من يقول: لا يُلْزَمُ المكلفُ أحكامَ الأقوالِ حتى يكون عارفًا بمدلولها. وهذا هو الصواب.

ومنهم: من اشترط مع ذلك أن يكون مريدًا لمعناه، ناويًا له، فإنْ لم ينوِ معناه ولم يُرِدْهُ، لم يَلْزَمْهُ حكمه. وهذا قولُ من يشترط لصريح الطلاق النيةَ، وقولُ مَنْ لا يُوقع الهازل. وهو قولٌ في مذهب الإمام أحمد ومالك[2] في المسألتين، فيَشْتَرِط هؤلاء الرضا بالنطق اللسانيِّ، والعلمَ بمعناه، وإرادةَ مقتضاه.

(١) انظر: «المغني» (١٠/ ٣٥٠ ـ ٣٥١).

(٢) قال الشوكاني في «نيل الأوطار» [(٦/ ٢٧٨)]: «وبه قال جماعة من الأئمة، منهم الصادق والباقر والناصر، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] فدلت على اعتبار العزم، والهازلُ لا عزم منه».

وأما حديث «ثلاث جدُّهُنَّ جِدّ وهَزْلُهُنَّ جِدّ: النكاح والطلاق والرجعة» المرويُّ في أبي داود [(٢١٩٤)] والترمذي [(١١٨٤)] فليس من مرويات الشيخين ولا من الصحيح لذاته ولا لغيره، ومثل هذا المقام يُحتاج فيه إلى القواطع كما لايخفى.

قال الشوكاني: «حديث «ثلاث جدهن جد» في إسناده عبدالرحمن بن حبيب، وهو مختلف فيه، قال النسائي: منكر الحديث» الخ. (القاسمي)

وانظر للحديث: «نصب الراية» (٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢٣٦)، و«إرواء الغليل» (٦/ ٢٢٤ ـ ٢٢٨).

ومنهم: من يشترط مع ذلك كون الطلاق مأذونًا فيه من جهة الشارع. وهو قولُ مَنْ لا يوقع الطلاق المحرَّم، وهو قولُ طائفةٍ من السلف، من الصحابة، والتابعين، ومَنْ بعدهم.

وقال محمد[1] بن عبدالسلام الخشني: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلِّق امرأته وهي حائض: «لا يعتد بذلك»[2].

وحسبك بهذا الإسناد إذا صَحَّ، رواه أبو محمد بن حزم قال: حدثنا يوسف بن عبدالله، قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا محمد بن عبدالسلام، فذكره[3].

---

(١) في الأصل: عمر. وهو تحريف. وسيأتي على الصواب.

(٢) في مطبوعة «المحلى»: «لذلك»، وفيما نقله ابن رجب: «بها».

(٣) «المحلى» (١٠/ ١٦٣) وإسناده صحيح، ومحمد بن عبدالسلام إمامٌ حافظٌ له تصانيف، وكأنه أخرج الحديث في بعضها، كما هو ظاهر كلام ابن حجر في «التلخيص» (٣/ ٢٠٦).

وذكر ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٢٨) أنه قد سقطت من آخر هذه الرواية لفظة، وهي: «لا يعتدّ بتلك الحيضة»، كذلك رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٥) عن عبدالوهاب الثقفي، وكذا رواه ـ أيضًا ـ يحيى بن معين عن عبدالوهاب، وقال: «هو غريب لم يحدّث به إلا عبدالوهاب».

انظر: «تاريخ ابن معين» (٤/ ٢٩٧، ٢٩٨ ـ رواية الدوري).

وعلى هذا، فلا دلالة في الأثر ـ بروايته التامّة ـ على ما ذهب إليه =

وهذا مذهبُ أفقه التابعين على الإطلاقِ سعيدُ بن المسيب، حكاه عنه الثعلبيُّ في تفسير سورة الطلاق[1].

وهو مذهب أفقه التابعين من أصحاب ابن عباس، وهو طاووس. قال عبدالرزاق: عن ابن جريج[2]، عن عبدالله بن طاووس، عن أبيه: أنه كان لا يرى طلاقًا ما خالفَ[3] وجهَ الطلاق، ووجهَ العدة. وكان يقول: وجهُ الطلاق أن يطلقها طاهرًا من غير جماعٍ، وإذا استبان حَمْلُها[4].

وهذا مذهبُ خلاس بن عمرو. قال ابن حزم: حدثنا محمد بن سعيد بن نبات، قال: حدثنا عباس بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن قاسم بن محمد، قال حدثنا محمد بن عبدالسلام الخشني، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، قال: حدثنا همام[5] بن يحيى، عن قتادة عن خلاس بن عمروٍ أنه قال في الرجل يطلِّق امرأته وهي حائض، فقال: لا يعتَدُّ بها[6].

= المصنف رحمه الله.

(١) (٩/ ٣٣٢). وأخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٦).

(٢) في الأصل: عن جريج. وهو خطأ.

(٣) في الأصل: مما خالف. والمثبت من مطبوعة «المصنف». وهو أولى.

(٤) «المصنف» (٦/ ٣٠٢).

(٥) في الأصل: هشام. وهو تحريف. وتحرَّف في مطبوعة «المحلى» إلى: حمام. وهو همام بن يحيىٰ العوذي. وورد على الصواب في «زاد المعاد» (٥/ ٢٢٢).

(٦) «المحلى» (١٠/ ١٦٣).

وهذا قول أبي قلابة. قال ابن أبي شيبة: [حدثنا] عبدالرزّاق، عن معمر، [عن أيوب][1]، عن أبي قلابة قال: إذا طلّق الرجل امرأته وهي حائض، فلا يَعْتَدُّ بها[2].

وهذا اختيار ابن عقيل في كتابه «الواضح في أصول الفقه»، صرَّح به في مسألة: النهي يقتضي الفساد[3]، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[4]، وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد[5].

وقال أبو جعفر الباقر: لا طلاق إلا على سُنَّة، ولا طلاق إلا على طُهْرٍ من غير جماع، وكلُّ طلاقٍ في غضبٍ أو يمينٍ أو عتقٍ فليس بطلاقٍ إلا لمن أراد الطلاق[6].

والمقصودُ أن هؤلاء يشترطون في وقوع الطلاق إذنَ الشارع فيه، وما لم يأذنْ فيه الشارعُ فهو عندهم لاغٍ[7] غيرُ نافذ.

---

(١) سقطت من الأصل. وهي في «المصنف».
(٢) «المصنف» (٥/ ٥).
(٣) (٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).
(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ٢٩، ٣٠، ٦٦، ٧٢، ١٣٠) وغيرها.
وانظر: «الاختيارات» للبعلي (٣٦٧)، وللبرهان بن القيِّم (١٢٣)، و«الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام» لموافي (٢/ ٦٨٣).
(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ٨١) و«الإنصاف» (٨/ ٤٤٨).
(٦) انظر: «رأب الصدع» لأحمد بن عيسى (٢/ ١٠٦٨)، و «البحر الزخار» لابن المرتضى (٣/ ١٥٤).
(٧) انظر: «معجم الأغلاط اللغوية» للعدناني (٦٠٧).

قال شيخ الإسلام: وقولُهم أصحُّ في الدليل من قولِ من يُوقع الطلاق الذي لم يأذن فيه الله ورسوله، ويراهُ صحيحًا لازمًا.

والمقصودُ أن أحدًا لم يَقُلْ إن مُجَرَّد التكلُّم بالطلاق مُوجِبٌ لترتُّبِ أثرِه على أيِّ وجهٍ كان.

الوجه التاسع عشر: أن هذا مقتضى نصِّ أحمد، كما تقدم تفسيرُه «الإغلاق» في رواية حنبل بالغضب. وقال عبدالله ابنه في «مسائله»[1]: سألت أبي عن المجنون إذا طلَّق في وقتِ زَوَلان عقله، أيجوز؟ قال أبي: كلُّ من كان صحيحَ العقل، فَزَال عقلهُ عن صحته، فطلَّقَ، فليس طلاقه بشيء.

فهذا عمومُ كلامه، وذاك خاصُّه، فقد جَعَل تغيُّرَ العقل عن صحته مانعًا من وقوع الطلاق، ولا ريب أن إغلاق الغضب يُغَيِّر العقل عن صِحَّته.

الوجه العشرون: أن الفقهاء اختلفوا في صحة حُكْمِ الحاكم في الغضب على ثلاثة أقوال، وهي ثلاثةُ أوجهٍ في مذهب أحمد[2]:

أحدها: لايصِحُّ ولا يَنْفُذ؛ لأن النهي يقتضي الفساد.

والثاني: يَنْفُذْ.

والثالث: إنْ عَرَض له الغضبُ بعدَ فَهْمِ الحكم نَفَذَ حكمُه، وإنْ

---

(١) (٣/١٠٨٩).

(٢) انظر: «الإنصاف» (١١/١٨٦، ٢١٠).

عَرَض له قبل ذلك لم يَنْفُذْ، فإنَّ الحاكم يجب أنْ يكون عالمًا عدلاً.

فمن نَفَّذَ حكمَه قال: الغضبُ لا يمنعُه العلمَ والعدلَ، فقد حَكَم النبيُّ ﷺ للزبير في شِراج الحَرَّة وهو غضبان[1]. ومن لم يُنَفِّذْ حكمَه قال: الغضبُ يمنعه كمال المقصود، وحسنَ القصد، فيمنعه العلم والعدل، ولا يصحُّ القياس على النبي ﷺ، فإنه معصومٌ في غضبه ورضاه، فكان إذا غضب لم يقل إلا حقًّا كما كان في رضاه كذلك[2].

ومن فَرَّق قال: إذا عَلِم الحق قَبْلَ الغضب لم يَمْنَعْهُ الغضبُ من العلم، وحينئذٍ فيُمْكِنه أن ينفِّذ الحق الذي عَلِمَه، وإذا غضب قبل الفهم لم يَنْفُذْ حكمُه، لإمْكان أن يَحُول الغضبُ بينه وبين الفهم. وهؤلاء يحتجُّون بقضية الزبير، وأن النبيَّ ﷺ إنما عَرَضَ له الغضبُ بعد فَهْمِ الحُكومة.

والمقصود أن الغضب إذا أثَّر عند هؤلاء في بطلان الحكم، عُلِمَ أن كلام الغضبان غيرُ كلام الراضي المختار، وأنَّ للغضب تأثيرًا في ذلك.

الوجه الحادي والعشرون: أن وقوعَ الطلاق حكمٌ شرعيٌّ،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٣١)، ومسلم (٢٣٥٧) من حديث عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما.

(٢) وفي ذلك حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما في كتابة الحديث.
أخرجه أحمد (٢/٢٠٧)، وأبو داود (٣٦٤٦) وغيرهما.
وصححه ابن خزيمة (٢٢٨٠).
وانظر: «العلل» لأحمد (١/٢٤٤ ـ رواية عبدالله)، و«تقييد العلم» للخطيب (٧٤ ـ ٨٢).

فَيَسْتَدْعِي دليلاً شرعيًّا، والدليلُ إما كتابٌ، أو سنةٌ، أو إجماعٌ، أو قياسٌ يستوي فيه حكم الأصل والفرع، وليس شيءٌ منها موجودًا في مسألتنا.

وإنْ شئتَ قلتَ: الدليلُ إمَّا نصٌّ وإمَّا معقولُ نصٍّ، وكلاهما منتفٍ. وإن شئتَ قلتَ: لو ثبت الوقوعُ لزم وجودُ دليلِهِ، واللازمُ مُنْتَفٍ، فالملزومُ مثلُه.

الوجه الثاني والعشرون: أن نكاح هذا مثبتٌ بالإجماع، فلا يزول إلا بإجماع مثلِهِ. وإن شئت قلتَ: نكاحُه قبل صُدورِ هذا اللفظ منه ثابتٌ بإجماعٍ، والأصلُ بقاؤه حتى يَثْبُتَ ما يرفعُه.

الوجه الثالث والعشرون: أن جمهور العلماء يقولون: إن طلاق الصبيِّ المميِّزِ العاقلِ لا يَنْفُذُ ولا يَصِحُّ. هذا قولُ أبي حنيفة[1]، ومالك[2]، والشافعي[3]، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد اختارها الشيخ أبو محمد[4]، وهو قول إسحاق[5].

مع كونه عارفًا باللفظ وموجبه بكلماتِه اختيارًا وقصدًا، وله قصدٌ

---

(١) انظر: «المبسوط» (٦/ ٥٣).

(٢) انظر: «المدونة» (٢/ ٧٩، ٨٣، ٣٠٩)، و«النوادر والزيادات» (٥/ ٩٤).

(٣) انظر: «الأم» (٦/ ٥٥٧).

(٤) «المغني» (١٠/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠).

(٥) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٤/ ١٩٠)، و«مسائل إسحاق بن منصور الكوسج لأحمد وإسحاق» (رقم ٩٥٩، ١٣٣٠).
وفي ظاهر المنقول عن إسحاق تعارضٌ، وليس كذلك عند التأمُّل.

صحيح، وإرادة صحيحةٌ، وقد أمر الله سبحانه بابتلائه واختباره في تصرفاته[1]، وقد نَفَّذ عمر بن الخطاب وصيته[2]، واعتبر النبيُّ ﷺ قصدَه واختياره في التخيير بين أبويه[3].

فالغضبانُ الشديدُ الغضب، الذي قد أُغْلِقَ عليه بابُ القصدِ والعلمِ أولى بعدم وقوع طلاقه من هذا بلا ريب.

فإن قيل: الغضبانُ مكلَّفٌ، وهذا غير مكلَّفٍ؛ لأن القلم مرفوعٌ عنه.

قيل: نَعَمْ، الأمرُ كذلك، ولكنْ لا يلزم من كونه مكلَّفًا أن يترتَّب الحكم على مجرَّد لفظه، كما تقدَّم. كيفَ، والمكرهُ مكلفٌ ولا يصح طلاقُه، والسكرانُ مكلف، والمريضُ مكلف؟!، فلا يلزم من كون العبد مكلَّفًا أن لا يَعْرِضَ له حالٌ يَمْنَعُ اعتبارَ أقواله، ونقضَ

---

(١) في قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰ...﴾ [النساء: ٦].
وانظر: «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٩٠٤).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١)، وابن أبي شيبة (١١/ ١٨٣)، وعبدالرزاق (٩/ ٧٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٨٢) وقال: «والخبر منقطع، فعمرو بن سليم الزرقي لم يدرك عمر رضي الله عنه، إلاّ أنه ذكر في الخبر انتسابه إلى صاحب القصة، والله أعلم».
وتعقّبه ابن التركماني في «الجوهر النقي» بأن لقاء عمرو بن سليم بعمر ممكن، فيحمل على الاتصال.

(٣) وقد ساق المؤلف رحمه الله الأحاديث الواردة في تخييره بين أبويه في كتابه «زاد المعاد» [(٥/ ٤٣٢ ـ ٤٩٠)] في ذكر حُكم رسول الله ﷺ في الولد، مَنْ أحقُّ به في الحضانة، مع شرح أحكامها وفقهها، فراجعه. (القاسمي).

أفعاله[١].

الوجه الرابع والعشرون: أن غاية التلفُّظ بالطلاق أن يكون جزءَ سببٍ، والحكمُ لا يتمُّ إلا بعد وجود سببه وانتفاء مانعه، وليس مجرَّدُ التلفظ سبباً تامًّا، باتفاق الأئمة، كما تقدم.

وحينئذ، فالقصدُ والعلمُ والتكليفُ إما أن تكون بقيةَ أجزاءِ السبب[٢]، أو تكون شروطًا في اقتضائه، أو يكون عدمُها مانعًا من تأثيره. وعلى التقادير الثلاثة، فلا يؤثِّرُ التكلُّمُ بالطلاق بدونها.

وليس مع من أوقع طلاق الغضبان، والسكران، والمكره، ومن جرى على لسانه بغير قصدٍ منه، إلا مجرَّدُ السبب، أوجزؤُه، بدون شرطِه وانتفاء مانعه، وذلك غير كافٍ في ثبوت الحكم، والله أعلم.

الوجه الخامس والعشرون: أنه لو سَبَق لسانُه بالطلاق ولم يُرِدْهُ، دُيِّنَ فيما بينه وبين الله تعالى، ويُقْبَل منه ذلك في الحكم، في إحدى الروايتين عن أحمد، إلا أن تُكذِّبه قرينة. والرواية الأخرى: يُدَيَّنُ، ولا يُقبَل في الحكم[٣].

وكذلك قال أصحاب الشافعي، إذا سبق الطلاقُ إلى لسانه بغير قصدٍ فهولغو، ولكن لا تُقْبَلُ دعوى سبق اللسان إلا إذا ظهرت قرينةٌ تدل عليه. فقبلُوا منه في الباطن دون الحكم إلا بقرينة[٤].

---

(١) في الأصل: «ونقص» بالمهملة. ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) في الأصل: الكسب. والوجهُ ما أثبت.
(٣) انظر: «المغني» (١٠/ ٣٥٧)، و«الإنصاف» (٨/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).
(٤) انظر: «نهاية المحتاج» (٦/ ٤٤٢).

وكذلك قال أصحاب مالك: مَنْ سَبقَ لسانُه إلى الطلاق لم يَقَعْ عليه الطلاق. قالوا: ويُقْبَلُ في الفتوى[1].

وأبو حنيفة لا يرى سَبْقَ اللسان مانعًا من وقوع الطلاق، وعنه في سبق اللسان في العتق روايتان، وقرَّرَ أصحابُه بأن المرأة تملك بُضعها لسببٍ يستوي فيه القصدُ وعدمُ القصد، كالسكران، والمكره، والهازل، وكالرضاع، بالاتفاق؛ فزوالُ البُضع لا يختلف في سببه القصدُ وعدمُ القصد، بخلاف العتق، فإن السبب الذي يملك به نفسه يختلف فيه القصد وعدمه، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة التسوية بينهما، ثم اختلف أصحابه، فقالت طائفة: هما سواء في الوقوع، وقالت طائفة: بل هما سواء في عدم الوقوع[2].

والمقصودُ أن سبق اللسان إلى الطلاق من غير قصدٍ له مانعٌ من وقوعه عند الجمهور.

والغضبانُ إذا عَلِم من نفسه أنَّ لسانه سَبَقه بالطلاق من غير قصدٍ جازَ له الإقامةُ على نكاحه، ويُدَيَّن في الفتوى، وأما قبولُه في الحكم فيُخَرَّج على الخلاف، والأظهرُ أنه إنْ قامت قرينةٌ ظاهرةٌ تدلُّ على صحة قولِهِ قُبِل في الحكم، والغضبُ الشديدُ من أقوى القرائن، ولا سيَّما فإن كثيرًا ممن يطلِّق في شدة الغضب يحلفُ بالله جَهْدَ يمينه أنه لم

---

(١) انظر: «مواهب الجليل» (٤/ ٤٤)، و«التاج والإكليل» (٥/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).

(٢) انظر: «بدائع الصنائع» (٣/ ١٦٠ ـ ١٦١)، و«فتح القدير» (٥/ ٤)، و«البحر الرائق» (٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

يقصد الطلاق، وإنما سَبَق لسانُه.

وحينئذٍ، فالجمهورُ، لا يُوقِعون عليه الطلاق، كما صرَّح به أصحابُ أحمد والشافعي ومالك.

وفي قبوله[1] في القضاء ثلاثةُ أقوال، أصحُّها أنه إنْ قامت قرينةٌ ظاهرةٌ على صحة قوله قُبِل، وإلاَّ فلا.

---

(١) في الأصل: قوله. وهو تحريف.

فصل

ومما يبيِّنُ أن الغضبان قد يتكلَّم في الغضب بما لا يريده، ما رواه مسلم في «صحيحه» من حديث أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما أنا بشر، وإني اشترطْتُ**[1] **على ربي عز وجلَّ، أيُّ عبدٍ من المسلمين شتمتُه، أو سَبَبْتُه، أن يكون ذلك له زكاةً وأجرًا**»[2].

وفي «مسند الإمام أحمد» من حديث مسروق، عن عائشة قالت: دخل على النبيِّ ﷺ رجلان، فأغْلَظَ لهما وسبَّهما[3]، قالت: فقلتُ: يا رسول الله! لَمَنْ أصابَ منكَ خيرًا، [ما أصاب هذان منك خيرًا!][4]، قالت: فقال: «**أو ما علمتِ ما عاهدتُ عليه ربِّي عز وجل؟، قلتُ: اللهمَّ أيُّما مؤمنٍ سببتُه، أو جلدتُه، أو لعنتُه، فاجعلها له مغفرةً وعافية**»[5].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة، أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول: «**اللهم أيُّما عبدٍ مؤمنٍ سببتُه، فاجعل ذلك قربةً إليك يوم القيامة**»[6].

---

(١) في الأصل: اشترط. والمثبت رواية مسلمٍ، وهي أولى.

(٢) «صحيح مسلم» (٢٦٠٢).

(٣) في الأصل: فأغلظا وسبَّهما. والمثبت رواية «المسند»، وهي أولى.

(٤) زيادة من «المسند»، وهي لازمة.

(٥) «المسند» (٦/ ٤٥). وإسناده صحيح.
وأخرجه مسلم (٢٦٠٠) بنحوه.

(٦) «صحيح البخاري» (٦٣٦١)، و«مسلم» (٢٦٠١).

وفي بعض ألفاظ الحديث: «**إنما أنا بشرٌ، أرضى كما يرضى البشر، وأغضبُ كما يغضبُ البشر، فأيُّما مؤمنٍ سببتُه أو لعنتهُ فاجعلها له زكاةً**».

فلو كان النبي ﷺ مُريدًا لِما دعا به في الغضب، لَما شَرَط على ربِّه وسألَ أن يَفْعَلَ بالمدعوِّ عليه ضدَّ ذلك، إذْ من الممتنع اجتماعُ إرادةِ الضِّدَّيْن، وقد صرّح بإرادة أحدِهما، مشترطًا له على ربِّه، فدلَّ على عدم إرادته لِما دعا به في حال الغضب.

هذا وهُو ﷺ معصومُ الغضب، كما هو معصومُ الرضا، وهو مالك لفظه بتصرُّفه[1]، فكيف بمن لم يُعْصَم[2] في غضبه، وتمليكه[3]، ويتصرَّفُ فيه غضبُه، ويتلاعبُ الشيطان به فيه؟!

وإذا كان الغضبانُ يتكلَّم بما لا يريده، ولا يريدُ مضمونه، فهو بمنزلة المُكره الذي يُلْجَأُ إلى الكلام، أو يتكلَّم به باختياره ولا يريد مضمونه، والله أعلم.

فإن قيل: ما ذكرتم مُعارَضٌ بما يدلُّ على وقوع الطلاق؛ فإن الغضبان أتى بالسببِ اختيارًا، وأراد في حال الغضب ترتُّبَ أثرِه عليه، ولا يضرُّ عدمُ إرادته له في حال رضاه؛ إذْ الاعتبارُ بالإرادة إنما هو حالَ التلفُّظ، بخلافِ المُكْرَه، فإنه محمولٌ على التكلُّم بالسبب، غيرُ مريدٍ

---

(١) كذا في الأصل.
(٢) في الأصل: يعصهم. وهو تحريف.
(٣) كذا في الأصل. ولعلها: ويتملَّكُه.

لترتُّبِ أثره عليه، وبخلاف السكران المغلوب [على][1] عقله، فإنه غيرُ مكلفٍ. والغضبانُ مكلَّفٌ مختارٌ، فلا وجه لإلغاء كلامه.

فالجواب: أن يُقال: إنْ أُريد بالاختيار رضاهُ به وإيثارُه له، فليس بمختار، وإن أردتُم أنه وقع بمشيئته وإرادته التي هو غيرُ راضٍ بها ولا بأثرها، فهذا بمجرَّده لا يُوجِبُ ترتُّب الأثر، فإن هذا الاختيار ثابتٌ للمكرَه والسكران، فإنا لا نشترط في السكران أنْ لا يفرِّقَ بين الأرض والسماء، بل المشترَطُ في عدم ترتُّب أثرِ أقواله: أنه يَهْذي ويخلِطُ في كلامه، وكذلك المحمومُ والمريض.

وأبلغ من هذا: الصبيُّ المراهقُ للبلوغ، إذْ هو من أهل الإرادة والقصد الصحيح، ثم لم يَتَرتَّب على كلامه أثرُه، وكذلك مَنْ سَبَقَ لسانُه بالطلاق ولم يُرِدْهُ فإنه لا يَقَعُ طلاقُه، وقد أتى باللفظ في حال الاختيار غيرَ مكرهٍ، ولكنْ لم يقصِدْهُ.

والغضبانُ وإن قصده فلا حُكمَ لقصده في حال الغضب؛ لما تقدَّم من الأدلة الدالة على ذلك.

وقد صرَّح أصحابُنا: مَن[2] كان جنونُه لِنَشافٍ، أو برسامٍ، لا يقعُ طلاقُه، ويسقطُ حكمُ تصرُّفه، وإن كانتْ[3] معرفتُه غيرَ ذاهبةٍ بالكلية، ولا يضرُّه أن يَذْكُر الطلاقَ، وأنه أوقعه[4].

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) كذا في الأصل. وفي المطبوعات: «بأن من». وزيادة «بأن» غير لازمة، وإن كانت هي الأنسب.

(٣) في الأصل: إن كانت. والصواب ما أثبت.

(٤) انظر: «المغني» (١٠/٣٤٦).

وما ذكرناه من دعاء النبيِّ ﷺ ربَّه أن يجعل سَبَّه لمَنْ سَبَّه في حال غضبه، صريحٌ في أنه [غير][1] مريدٍ له، إذ لو أراده واختاره لم يَسْأَلْ ربَّه أن يَفْعَلَ بالمدعوِّ عليه ضِدَّ ما دعا به عليه، إذْ لا يُتَصَوَّرُ إرادةُ ضدَّين في حالة واحدة، وهذا وحده كافٍ في المسألة.

فهذا ما ظهر في هذه المسألةِ بعد طُول التأمُّل والفِكْر، ونحنُ مِنْ وراء القبول والشكر لمن رَدَّ ذلك بحجةٍ يجب المصير إليها، ومِنْ وراء الردِّ على من رَدَّ ذلك بالهوى والعناد، والله المستعان، وعليه التكلان، وصلى الله على سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه وعترته وأنصاره، صلاةً دائمةً بدوام مُلك الله عز وجل.

---

(١) زيادة لازمة.

فهرس الفهارس

* الفهارس اللفظية

* الفهارس العلمية

* الفهارس اللفظية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

(١) ما كان مُصدَّرًا بـ (*) فهو أثر.

***

فهرس الشِّعْر

***

فهرس الأمثال

***

فهرس الأعلام

***

فهرس الطوائف والجماعات

***

فهرسُ الكُتب

***

* الفهارس العلمية

فهرس الفوائد والمسائل العلمية على الفنون

* العقيدة *

* التفسير *

* الحديث *

* الفقه *

*** الحضانة:**

*** الحدود:**

*** الأيمان والنذور:**

*** القضاء:**

*** الإقرار :**

*** أصول الفقه ***

*** القواعد والضوابط الفقهية ***

*** الفروق (الفقهية) ***

*** متفرقات ***

*** فوائد متعلِّقة بالأعلام:**

فهرس الموضوعات

* الاعتبار وأصول الشريعة:

آثَارُ الإمَامِ ابْنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ وَمَا لَحِقَهَا مِنْ أَعْمَالٍ

(٧)



مطبوعات المجمع

فُتْيَا في صِيغَةِ الحَمْدِ

«الحَمْدُ للهِ حَمْدًا يُوافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِئُ مَزِيدَهُ»

تأليف

الإمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَيُّوب ابْنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ

(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق

عبد الله بن سالم البطاطي

إشراف

بكر بن عبد الله أبو زيد

تمويل

مُؤَسَّسَةِ سُلَيْمَان بن عَبْدِ العَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ الخَيْرِيَّةِ

دَارُ عَالَمِ الفَوَائِدِ

للنشر والتوزيع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

«الحمد لله حمدًا دائمًا سرمدًا، حمدًا لا يحصيه العدد، ولا يقطعه الأبد، وكما ينبغي لك أن تحمد، وكما أنت له أهل، وكما هو لك علينا حقٌ».

«اللهم ربنا لك الحمد بما خلقتنا، ورزقتنا، وهديتنا، وعلمتنا، وأنقذتنا، وفرَّجْتَ عنَّا.. لك الحمد بالإسلام والقرآن، ولك الحمد بالأهل، والمال، والمعافاة.. كَبَتَّ عدوَّنا، وأظهرتَ أمْنَنا، وجمعتَ فُرقَتَنا، وبَسَطْتَ رزقنا، وأحسنتَ معافاتنا، ومن كل ما سألناك ربَّنا أعطيتنا.. فلك الحمد على ذلك حمدًا كثيرًا، لك الحمد بكل نعمةٍ أنعمتَ بها علينا في قديمٍ أو حديثٍ، أو سرٍّ أو علانيةٍ، أو خاصةٍ أو عامةٍ، أو حيٍّ أو ميتٍ، أو شاهدٍ أو غائبٍ.. لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت»[1].

اللهم «تَمَّ نورُكَ فهديتَ، فلك الحمد، وعَظُم حلمُك فعفوتَ، فلك الحمد، وبسطتَ يدك فأعطيت، فلك الحمد.. ربَّنا: وجهُك أكرم الوجوه، وجاهك أعظم الجاه، وعطيتك أفضل العطية وأهنَؤُها.. تُطاع - ربَّنا - فتشكُر، وتُعصى - ربَّنا - فتغفِر، وتجيب المضطَر، وتكشف الضرَّ، وتشفي السقيم، وتنجي من الكرب، وتغفر الذنب، وتقبل التوبة، ولا

---

(١) هذا من دعاء الحسن البصري رحمه الله، كان يستفتح به حديثه.
أخرجه ابن أبي الدنيا في (الشكر) رقم ١١، ومن طريقه البيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٢٦٦.

يجزي بآلائِك أحدٌ، ولا يبلغ مِدْحَتَك قولُ قائل»[1].

فـ«اللهم لك الحمد حمدًا كثيرًا خالدًا مع خلودك، ولك الحمد حمدًا لا منتهى له دون علمك، ولك الحمد حمدًا لا منتهى له دون مشيئتك، ولك الحمد حمدًا لا أجر لقائله إلا رضاك»[2].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، إمام الحامدين، وعظيم الشاكرين، وحامل لواء الحمد يوم القيامة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من أَقْربِ القُرَب، وأفضل الفضائل، وأحقِّ الحقِّ؛ اشتغالُ العبد

---

(١) روي عن علي ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا وموقوفًا:
فأما المرفوع فأخرجه أبويعلى في مسنده رقم ٤٤٠، وسنده ضعيف.
وأما الموقوف فأخرجه:
ابن فضيل الضبي في (الدعاء) رقم ٦٩، وابن أبي شيبة في (المصنف) ١٠/٢٢٩ رقم ٩٣٠٦، والطبراني في (الدعاء) رقم ٧٣٤.
وعزاه المتقي الهندي في (كنز العمال) ٢/٦٤٠ رقم ٤٩٦٣ إلى: جعفر في (الذكر)، وأبي القاسم اسماعيل بن محمد بن فضل في أماليه.
وهو حسن ـ إن شاء الله ـ بمجموع طرقه.

(٢) أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٠٧٩ من حديث عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا، وقال عقبه: «فيه انقطاع بين عليٍّ ومن دونه».
وضعفه الألباني في (ضعيف الترغيب والترهيب) رقم ٩٦٨ و٩٨٢.
وأخرجه أبو نعيم في (الحلية) ٨/٢٢٣ ومن طريقه الحافظ ابن حجر في (نتائج الأفكار) ٣/٢٨٩ ـ ٢٩٠ من قول محمد بن النضر الحارثي.

بالثناء والحمد لذي العُلَى والمجد؛ فإنه ـ سبحانه ـ أهلٌ لأن يُحمد، وأهلٌ لأَن يُشْكَر ويُثنى عليه، وهو ـ جلَّ جلاله ـ المحمود على كمال محاسِنه، وتمام إحسانه.

و«الحمد» من أحب العبادات إلى الله عز وجل، كما ثبت ذلك في حديث أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال:

«وما من شيءٍ أحبَّ إلى الله من الحمد»[1].

وفي حديث جابر بن عبدالله الأنصاري رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «أفضل الذكر (لا إله إلا الله)، وأفضل الدعاء (الحمد لله)»[2].

فلا غَرْوَ إذن أن يحرص الناس على سؤال أهل العلم عن صيغ الحمد وألفاظها، بل عن أفضلها وأجلِّها وأكملها؛ لأن ذلك أسعد لحظِّ المؤمن.

فها هو الحافظ السخاوي (٩٠٢) يُسأل عن ألفاظ الروايات الواردة في جوامع التسبيح، فيذكر ما استحضره من الروايات الواردة في صيغ

---

(١) أخرجه: أبو يعلى في مسنده رقم ٤٢٥٦، والبيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٠٥٨، وفي (السنن الكبرى) ١٠/١٠٤.
وحسنه الألباني في (السلسلة الصحيحة) رقم ١٧٩٥.

(٢) أخرجه: الترمذي رقم ٣٣٨٣، وابن ماجه رقم ٣٨٦٨، والنسائي في (عمل اليوم والليلة) رقم ٨٣١، وابن أبي الدنيا في (الشكر) رقم ١٠٢، وابن حبان رقم ٨٤٦، والحاكم ١/٤٩٨ و٥٠٣ وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٠٦١ وغيرهم.
وحسنه الألباني في (صحيح الجامع) رقم ١١٠٤، و(السلسلة الصحيحة) رقم ١٤٩٧.

الحمد والتسبيح[1].

ويُسأل ابن حجر الهيتمي المكي (٩٧٤) عن قول السراج البلقيني إن أفضل صيغ الحمد «الحمد لله رب العالمين»، فَسَردَ أقوال العلماء في أفضل الصيغ، ثم استحسن صيغة لَفَّقَها من سائر الأقوال؛ وهي «الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافي نعمه، ويكافيء مزيده، كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه»![2].

ولربما يتوجَّه السؤال إلى صيغةٍ بعينها للاستفسار عن ثبوتها، أو عما تحمله من المعاني؛ كما هو الحال في السؤال الذي وُجِّه إلى الإمام ابن القيم رحمه الله، وأجاب عنه بهذه الفتيا التي بين أيدينا.

مضمون الفتيا:

السؤال الموجَّه إلى الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ يتعلق بصيغةٍ من صيغ الحمد، هي:

«الحمد لله، حمدًا يوافي نعمه، ويكافيء مزيده»؛ عن ثبوتها وصحتها، وهل ما ذكره بعضهم من أنَّ هذه الصيغة هي أفضل الصيغ وأكملها صحيحٌ أم لا؟

فأجاب ببطلان ذلك، وبنفي ثبوت هذه الصيغة من جهتين: من جهة الرواية، ومن جهة الدراية.

فأما من جهة الرواية فذكر أن هذه الصيغة ليس لها إسنادٌ؛ فضلاً عن

---

(١) انظر (الأجوبة المرضية) ٣/ ٩٠٨ ـ ٩١١.

(٢) انظر (الفتاوى الكبرى الفقهية) ٤/ ٢٦٣.

ثبوتها أو صحتها، وإنما هو أثرٌ يرويه أبو نصر التمّار عن آدم عليه السلام، وهذا الأثر لا تقوم به حجةٌ لانقطاعه.

ثم إنه لم يرد عن أحدٍ من خلق الله المكرمين التلفظ بمثل هذه الصيغة؛ لا الملائكة، ولا النبيين، ولا خيار هذه الأمة وعلى رأسهم صحابة رسول الله ﷺ، وأخذ يطيل في سرد الآيات والأحاديث الواردة في صيغ الحمد، والتي ليس فيها هذه الصيغة المسئول عنها.

وأما من جهة الدراية فقد بيَّن ـ رحمه الله ـ أن هذه الصيغة قد تتضمن معنى فاسدًا.

ووجه ذلك؛ أن هذه الصيغة قد تفيد أن العبد بشكره للنِّعَم يكون قد أدى ما عليه من حقٍّ لله تعالى، وهذا فاسدٌ؛ لأنه يخالف المستفيض في النصوص الشرعية من أن نِعَم الله عز وجل لا يقوم بتمام شكرها أحدٌ، ولا يفي بحقها قول قائلٍ، فمهما أثنى العبد على ربه، وتقدم بين يديه بحمده وشكره، فحق الله أعظمُ، وإحسانه أعمُّ، ومِنَّتُه أكرم.

وهذا المعنى الذي ردَّه ابن القيم ـ رحمه الله ـ هو المنقول عن جماعةٍ من الأئمة المتقدمين، أنهم ردُّوه، وفنَّدوه، وأبطلوه، ومن ذلك ما قاله الإمام بكر بن عبدالله المزني رحمه الله:

«ماقال عبدٌ قطُّ (الحمد لله) إلا وجبت عليه نعمةٌ بقوله (الحمد لله)، فما جزاء تلك النعمة؟ جزاؤها أن يقول (الحمد لله)، فجاءت نعمةٌ أخرى، فلا تنفد نِعَمُ الله عز وجل»[1].

(١) أخرجه: ابن أبي الدنيا في (الشكر) رقم ٧ و٩٨، والبيهقي في (شعب =

وقال الجنيد: سمعت السريَّ يقول:

«الشكر نعمةٌ، والشكر على النعمة نعمةٌ، أي إلى أن لا يتناهى الشكر إلى قرارٍ»[١].

وقال طَلْقُ بن حبيب رحمه الله:

«إن حقَّ الله أثقلُ من أن يقوم به العباد، وإن نِعَم الله أكثر من أن يحصيها العباد، ولكن اصبِحُوا توَّابين، وامسُوا توَّابين»[٢].

وأنشد محمود الورَّاق رحمه الله:

إذا كان شكري نعمةَ اللهِ نعمةً ... عليَّ له في مثلِها يجبُ الشكرُ

وكيف وقوعُ الشكرِ إلا بفضلِه ... وإن طالت الأيامُ واتصل العمرُ

إذا مَسَّ بالسرَّاءِ عَمَّ سرُورُها ... وإن مَسَّ بالضراءِ أعقبها الأجرُ

وما منهما إلا له فيه مِنَّةٌ ... تضيقُ بها الأوهامُ والبرُّ والبحرُ[٣]

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله:

«إن الله يحب المحامد، ويرضى عن عبده أن يأكل الأَكْلَة فيحمده عليها، ويشرب الشَّرْبَة فيحمده عليها، والثناءُ بالنِّعَم، والحمدُ عليها

= الإيمان) رقم ٤٠٩٥.

(١) أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٠٩٦.

(٢) أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٢٠٤.

(٣) أخرجه: ابن أبي الدنيا في (الشكر) رقم ٨٢، ومن طريقه البيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٠٩٩.

وشكرُها عند أهل الجود والكرم أحبُّ إليهم من أموالهم، فهم يبذلونها طلبًا للثناء، والله عز وجل أكرمُ الأكرمين، وأجودُ الأجودين، فهو يبذل نعمَهُ لعباده، ويطلب منهم الثناءَ بها، وذكرَها، والحمدَ عليها، ويرضى منهم بذلك شكرًا عليها، وإن كان ذلك كلُّه من فضله عليهم، وهو غير محتاج إلى شكرهم، لكنه يحب ذلك من عباده، حيث كان صلاحُ العبد وفلاحُه وكمالُه فيه. ومن فضله أنه نسب الحمدَ والشكر إليهم، وإن كان من أعظم نعمه عليهم، وهذا كما أنه أعطاهم ما أعطاهم من الأموال، ثم استقرض منهم بعضَه، ومدحهم بإعطائه، والكلُّ ملكُه، ومن فضله، ولكن كرمه اقتضى ذلك»[1].

فهذا هو خلاصة الفتيا ومحتواها، وعين الخلاصة المذكور في هذه الفتيا قد ذكره ابنِ القيم ـ رحمه الله ـ في كتابٍ آخر له وهو «عدة الصابرين»[2]، وخَلَص فيه إلى نفس ما خلص إليه ههنا في الفتيا مع إيجازٍ شديدٍ.

وقفةٌ مع الفتيا:

من المعروف عن ابن القيم ـ رحمه الله ـ أنه صاحب بَسْطٍ واستقصاءٍ؛ وذلك لما يتمتع به من سعةِ اطلاعٍ، وقوةِ ذاكرةٍ، وسيلانِ ذهنٍ، فقلَّ أن يفارقه الصواب في أجوبته.

وأول ما نقرؤه في مقدمة فتياه عن مسألة الحمد تأصيله لها بنفي وجود سندٍ لهذه الصيغة، وإنما غاية الأمر أنها أثرٌ مرويٌّ عن آدم عليه السلام،

---

(١) (جامع العلوم والحكم) ٢/ ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) (عدة الصابرين) ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

وهذا الأثر من غرائب أبي نصر التمَّار، ولا يُدرى من أين أخذه!.

والحقيقة أن كلامه هذا غايته عدم العلم بوجود السند للأثر المروي، ومن المقرر أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم، إلا أن العبارات الكلِّية، والقضايا العامة، إذا خرجت من مثل الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ فإن لها حظًّا عند العلماء؛ استرواحًا منهم لجلالة علومه، وغزارة معلومه.

وهذا ما حَدَا بالعلامة السفَّاريني ـ رحمه الله ـ إلى نقل فتوى ابن القيم ـ رحمه الله ـ إقرارًا له بتلك النتيجة؛ عندما تكلم عن صيغ الحمد في كتابه المشهور «غذاء الألباب»[1].

وههنا أمور:

الأول: أن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ ذكر أن لهذا الأثر سندًا يرويه ابن الصلاح في أماليه.

وهذا الإسناد عزيز الوجود، ولهذا لما نقل الحافظ ابن حجر حكمَ ابن الصلاح عليه قال عقبه: «فكأنه عثر عليه حتى وصفه»[2].

والثاني: أن أبا نصر التمَّار إنما يرويه عن: محمد بن النضر الحارثي عن آدم عليه السلام، فالأثر ليس من رواية أبي نصر عن آدم عليه السلام كما ذُكر، بل بينهما واسطة.

والثالث: أن الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ ذكر أن الحديث المسئول عنه قد روي مرفوعًا وموقوفًا، واكتفى بذلك ولم

---

(١) (غذاء الألباب) ١/ ٢٠.

(٢) (التلخيص الحبير) ٤/ ٣١٧. ثم ذكر الحافظ ابن حجر أنه وقف عليه بعد ذلك.

يَعْزُهما[1].

فلعله أراد بالمرفوع ما روي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه:

«من قال: الحمد لله ربِّ العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، على كل حالٍ، حمدًا يوافي نعمه، ويكافيء مزيده؛ ثلاث مراتٍ: فتقول الحفَظَةُ: ربَّنا؛ لا نُحْسِن كُنْهَ ما قدَّسك عبدُك هذا وحمدَكَ، وما ندري كيف نكتبه؟ فيوحي الله إليهم أن اكتبوه كما قال».

ذكره المنذري في «الترغيب والترهيب»، وعزاه إلى البخاري في «الضعفاء»، وبيَّض له الألباني في الحكم عليه في «ضعيف الترغيب والترهيب»[2].

وأما الموقوف فلم أقف عليه، إلا إن أراد به الموقوف على محمد بن النضر الحارثي! فالله أعلم.

والرابع: أن المعنى الذي قد يدل عليه الأثر «حمدًا يوافي نعمه، ويكافيء مزيده» ربما يُظَنُّ أنه قد جاء ما يؤيده، وهو حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال:

«من قال إذا آوى إلى فراشه: «الحمد لله الذي كفاني، وآواني، والحمد لله الذي أطعمني، وسقاني، والحمد لله الذي مَنَّ عليَّ فأَفْضَلَ»، فقد حَمِدَ الله بجميع محامد الخلق كلِّهم»[3].

---

(١) انظر (جامع العلوم والحكم) ٢/ ٨٣.

(٢) انظر (ضعيف الترغيب والترهيب) ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨ رقم ٩٦٢.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ: ابن السني في (عمل اليوم والليلة) رقم ٧٢٢، والحاكم =

والجواب عن ذلك بأن الحديث ليس فيه أن العبد إذا قال هذا الذكر أنه يكون قد قام بحق الله حقَّ القيام، وأنه وفَّى نعمةَ اللهِ شكرَها، وأتى بما يكافيء ذلك! بل غاية ما يدل عليه أنه أتى بذكرٍ يعدل جميع حَمْد الحامدين، وهذا من تضعيف الأجور.

ويؤكد ذلك أن حَمْدَ العالمين كلِّهم لا يفي بحقِّ الله عليهم، ولا يكافيء نِعَمهُ لديهم، فإن الله عز وجل ليس لشكره نهاية، كما ليس لعظمته نهاية.

هذا إن سلِمَت الزيادة في قوله: «فقد حَمِد اللهَ بجميع محامد الخلق كلِّهم» من الإعلال، فإن أصل الحديث في المسند والسنن وغيرها بدون هذه الزيادة!.

نسبة الفتيا لابن القيم:

ثَمَّ أمورٌ تجعلنا نجزم بنسبة هذه الفتيا لابن القيم رحمه الله، وهي:

أولاً: أنه قد جيء باسم المؤلف في صدر الفتيا، فقال ناسخ المخطوط:

«أجاب شيخنا الإمام العالم، قدوة المحققين، عمدة المحدثين، شمس الملة والدين: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر القيم، تغمده الله برحمته».

وثانيًا: أنه قد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في أثناء الرسالة في عدة مواضع، وكان يصفه بـ(شيخنا)، وتتلمذ ابن القيم على شيخ الإسلام

= في المستدرك ١/٥٤٥ ـ ٥٤٦ وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٠٧٢، والضياء في (المختارة) رقم ١٥٧٤ و١٥٧٥.

مشهور جدًا.

وثالثًا: أن ابن القيم ـ رحمه الله ـ قد حكى خلاصة هذه الفتيا في كتابه الآخر المسمى بـ«عدة الصابرين»، وما ذكره هناك يطابق رأيه تمامًا في هذه الفتيا.

قال في «عدة الصابرين»:

«وأما قول بعض الفقهاء: إن من حَلَف أن يحمد الله بأفضل أنواع الحمد؛ كان برَّ يمينه أن يقول: (الحمد لله؛ حمدًا يوافي نعمه، ويكافيء مزيده)، فهذا ليس بحديثٍ عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحدٍ من الصحابة، وإنما هو اسرائيلي عن آدم، وأصح منه: «الحمد لله غير مكفيٍّ، ولا مودَّعٍ، ولا مستغنى عنه ربنا».

ولا يمكن حَمْدُ العبد وشكرُه أن يوافي نعمةً من نعم الله فضلاً عن موافاته جميع نعمه، ولا يكون فِعْلُ العبد وحمدُه مكافئًا للمزيد، ولكن يُحمل على وجهٍ يصح، وهو: أن الذي يستحقه الله سبحانه من الحمدِ حمدًا يكون موافيًا لنعمه، ومكافئًا لمزيده، وإن لم يقدر العبد أن يأتي به، كما إذا قال: «الحمد لله مِلْءَ السموات، ومِلْءَ الأرض، ومِلْءَ ما بينهما، ومِلْءَ ما شئتَ من شيءٍ بعدُ، وعدد الرمال والتراب والحَصَى والقَطْر، وعددَ أنفاسِ الخلائق، وعددَ ماخلقَ اللهُ، وماهو خالقٌ»، فهذا إخبارٌ عما يستحقه من الحمد، لا عما يقع من العبد من الحمد»[1].

---

(١) (عدة الصابرين) ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

وما ذكره ابن القيم ههنا تخريج جيد لمعنى هذه العبارة، وعليه يحمل كلام من استعملها من الأئمة كقول الإمام البيهقي رحمه الله وهو يتحدث عن =

ورابعًا: أن لغةَ الفتيا، ونَفَسَ التدوين، وطريقة العرض والاستدلال، ومنهجَ المناقشة والردِّ؛ توافِق ما تميز به أسلوب ابن القيم ـ رحمه الله ـ في صياغة مؤلفاته.

وخامسًا: أن العلاَّمة محمد بن أحمد السفَّاريني الحنبلي (١١٨٨) قد اختصر هذه الفتيا، وضمَّنها كتابه «غذاء الألباب»، وذكرها في مقدمة الكتاب عند الكلام على مسائل الحمد، وعَنْوَنَ لها بـ(فائدة)، وصرَّح بنسبتها لابن القيم رحمه الله[1].

النسخ المعتمدة في التحقيق:

تحصَّل لنا من هذه الفتيا نسختان:

النسخة الأولى:

نسخةٌ قديمةٌ، ضمن مجموع يحمل رقم (١١٧٤٠ب)، محفوظ في ليدن، منها صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، وعنه حصلنا على صورة من المخطوط، وعدد صفحاتها أربع صفحاتٍ، وهذا المجموع غير مرقم.

والنسخة ليس عليها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ، وخطها يشبه

= نعمة الله عليه بأن جعل لكتابه «السنن الكبرى» المكانة العالية عند العلماء، فقال: «ووقع كتاب السنن إلى الشيخ الإمام أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني ـ والد إمام الحرمين ـ بعدما أنفق على تحصيله شيئًا كثيرًا، فارتضاه وشكر سَعْيِي فيه، فالحمد لله على هذه النعمة حمدًا يوازيها، وعلى سائر نعمته حمدًا يكافيها».

(معرفة السنن والآثار) ١/ ١٤٢ بتصرف يسير.

(١) انظر (غذاء الألباب) ١/ ٢٠.

خطوط القرن الثامن الهجري، وهو قليل الإعجام، وتتداخل فيه الكلمات أحيانًا، والنسخة مقروءةٌ ومصححةٌ، ولا أستبعد أن يكون ناسخها أحد تلاميذ المؤلف، والله أعلم.

ويعيب هذه النسخة أنها ناقصة، فالموجود منها يمثل نصف الفتيا تمامًا، ولولا ذلك لجعلتها أصلاً في التحقيق، وقد رمزت لها بالحرف (أ).

النسخة الثانية:

نسخةٌ حديثةٌ كاملةٌ محفوظةٌ في مكتبة الملك فهد بالرياض تحمل الرقم ٨٦/٦٧٢، وخطها نسخي واضح، ولم يُذكر فيها اسم ناسخها، ولا النسخة التي نقل منها، وقيد تاريخ نسخها في آخرها بعام ١٣٣٨، وعدد صفحاتها ثلاث عشرة صفحة.

وبالنسخة بعض التصويبات التي كُتبت في الهامش، وقد رمزت لها بالحرف (ب).

عنوان المخطوط:

كلا النسختين أُهْمِلتا من العنوان، ولم ينص على تسميتها أحدٌ ممن ترجم لابن القيم رحمه الله؛ حتى السفاريني ـ رحمه الله ـ لما نقل عنها ما اختصره منها لم يذكر لها عنوانًا، وقد لا يكون هذا مستغربًا؛ لأن هذا هو شأن الفتاوى؛ أسئلةٌ ترفع إلى العالم، فيجيب عنها بخطه أو بإملائه، ثم يتركها هَمَلاً من العَنْوَنة، وتنتشر في أيدي الناس على أنها فُتْيا فلان، لا أنها فتيا بعنوان!

وعند التأمل في المخطوط نرى ما يلي:

١ـ أن طبيعة المخطوط ينطبق عليه حقيقة الفتيا، فهو استفتاءٌ من أحد الناس عن مسألةٍ ما، فكان الجواب بهذه الفتيا.

٢ ـ أن الاستفسار كان عن حديثٍ واحدٍ فقط، هذا الحديث يتضمن صيغة واحدة من صيغ الحمد الواردة، فأجاب ابن القيم ـ رحمه الله ـ عنه، ثم اتبعه ـ تكميلاً للجواب ـ بسَوْق ما يستحضره من النصوص الشرعية الواردة في صيغ الحمد وألفاظه، فكان حشده لهذه النصوص تبعًا لا أصلاً طُلِب الكشف عنه في السؤال.

وبالنظر إلى ما ذكرناه، واستئناسًا بما جرى عليه العمل في مثل هذه المؤلفات، يحسُن بنا أن نُعَنْون لها بـ:

فتيا في صيغة الحمد: «الحمد لله؛ حمدًا يوافي نعمه، ويكافيء مزيده»، والله أعلم.

طبعات الكتاب:

طبع الكتاب مرتين:

الأولى: في دار ابن خزيمة بالرياض، سنة ١٤١٤، بتحقيق: فهد بن عبدالعزيز العسكر، ووضع عنوانه هكذا: (مطالع السعد بكشف مواقع الحمد)، ذكر في المقدمة أنه استشرف هذا العنوان من خاتمة الرسالة.

وعنايته بالكتاب ظاهرة، وطبعته هذه أجود الطبعتين.

والثانية: في دار العاصمة بالرياض، سنة ١٤١٥، بتحقيق: محمد بن إبراهيم السعران، ووضع عنوانه هكذا: (جواب في صيغ الحمد)، ذكر في المقدمة أن الشيخ بكر أبوزيد ـ حفظه الله ـ هو الذي أشار عليه بهذا العنوان.

وكلا المحققين اعتمدا على نسخةٍ خطيةٍ واحدةٍ، وهي النسخة المتأخرة التي كتبت سنة ١٣٣٨، وعملهما جيدٌ على فوتٍ يسير لا يخلو من مثله عمل الحريص، لكني استفدت من طبعة دار ابن خزيمة أكثر، ولهما فضل السبق، والله يتقبل منهما صالح العمل.

منهجي في التحقيق:

١ ـ قمتُ بنسخ المخطوط، ثم قابلته على أصله، مراعيًا الرسم الإملائي الحديث.

٢ ـ أختار من النسختين ما أراه ـ فيما يغلب على ظني ـ أقرب للصواب، وقد أُضيف حرفًا أو كلمة لا يستقيم الكلام بدونه وأضعه بين معكوفتين [].

٣ ـ فقَّرتُ الكلام، وراعيت علامات الترقيم.

٤ ـ خرَّجتُ الآيات والأحاديث والآثار، فأما الأحاديث فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت عليه، وما كان في غيرهما خرجته من مصادره الأصلية، ثم أنقل كلام أهل الشأن في تصحيحه وتضعيفه.

٥ ـ ترجمت للأعلام، وعلَّقتُ على مواطن مما يقتضيه المقام.

٦ ـ بَيَّنْتُ بعض معاني الغريب بما يكشف عن المراد.

٧ ـ أقمتُ قوائم الفهارس على التفصيل: فهرس الآيات، والأحاديث، والآثار، و الأعلام، والكتب، والموضوعات.

هذا؛ وأسأل الله العلي العظيم جلَّتْ قدرته أن يهدينا للتي هي أقوم، بالتي هي أحسن، إنه بكل جميلٍ كفيلٌ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

بسم الله الرحمن الرحيم ○ ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين في رجل قال ما
في الحديث المروي في الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده فقال له آخر لعل هذا الكلام الرب سبحانه وتعالى يقول
وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول لا أحصي ثناء عليك أنت كما
أثنيت على نفسك فقال له راوي الحديث قول من لم يوافق على هذا الحديث مبين [illegible] وجاهل فهل هذا الكلام
الأول الذي رواه في الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده هو في الصحيح أم لا [illegible] ويبسط القول
شافيا أفتونا مأجورين رحمكم الله [illegible]

[illegible]

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

خدم النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين أنه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرب إليه الطعام يقول بسم الله فإذا
فرغ من طعامه قال اللهم أطعمت وسقيت وأغنيت وأقنيت وهديت واحييت فلك الحمد على ما أعطيت
وإسناده صحيح وروى أبو داود في السنن من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه كان يقول في الطعام إذا فرغ الحمد لله الذي من علينا وهدانا والذي أشبعنا وأروانا
وكل الإحسان آتانا وكذلك الحديث الذي رواه أهل السنن بالإسناد الصحيح عن عبد الله بن مسعود
قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله
من شرور أنفسنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
حق تقاته اتقوا الله وقولوا قولا سديدا وشرع النبي صلى الله عليه وسلم لمن رأى مبتلى أن يقول ما
رواه الترمذي عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من رأى مبتلى فقال الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك
به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا لم يصبه ذلك البلاء قال الترمذي حديث حسن ويروى نحوه عن عمر
وشرع صلى الله عليه وسلم للقائم من المجلس أن يقول ما رواه أبو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا
فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك
وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك قال الترمذي حديث حسن صحيح ○

آخر الموجود من النسخة (أ)

١٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل

ما تقول السادة العلماء الذين رضي الله عنهم أجمعين في رجلين تباحثا في الحديث في الحمد المروي في الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده فقال الآخر لقائل هذا الحديث الرب سبحانه وتعالى يقول وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول لا أحصي ثناءً عليك انت كما اثنيت على نفسك فقال له راوي الحديث الاول من لم يوافق على هذا الحديث بنس حمار وجاهل فهل هذا الحديث الاول الذي رواه في الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده الصحيح ام لا ومن المصيب من الرجلين وليبسط القول مثابين افتونا ماجورين رحمكم الله اجاب

شيخنا الامام العالم شمس الدين محمد ابن ابي بكر الحنبلي الحمد لله هذا الحديث ليس في الصحيحين ولا في احدهما ولا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة ولا له اسنادٌ معروف وانما يروى عن ابي نصر التمار عن ادم ابي البشر لا يدرى كم بين ابي نصر وادم الا الله تعالى قال ابو نصر قال ادم يارب شغلتني بكسب يدي شيئاً من مجامع الحمد والتسبيح فاوحى الله اليه يا ادم اذا اصبحت فقل ثلاثاً واذا امسيت فقل ثلاثاً الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده فذلك مجامع الحمد والتسبيح فهذا لو رواه ابو نصر التمار عن سيد ولد آدم صلى الله عليه وسلم لما قبلت روايته لانقطاع الحديث فيما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بروايته عن آدم وقد ظن طائفة من الناس ان هذا الحمد بهذا اللفظ اكمل حمد حمد الله به وافضله واجمعه لانواع الحمد وبنوا على هذا مسئلة فقهية فقالوا مسئلة لو حلف انسان ليحمدن الله بمجامع الحمد واجل المحامد فطريقه

صح

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

اهل النار وفي مسند ابن ابي شيبة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر به وهو يغرس
غراسًا فقال يا ابا هريرة ما الذي تغرس قلت غراسًا قال الا ادلك على غراس خير من
هذا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر تغرس بكل واحدة شجرة في الجنة
وفي سنن ابن ماجه عن ابي الدرداء قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك
بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فانها يعني تحط الخطايا كما تحط الشجرة ور
قها وفي الترمذي عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقيت ابراهيم ليلة
اسري بي فقال يا محمد اقرأ امتك السلام واخبرهم ان الجنة طيبة التربة عذبة الماء
وانها قيعان وان غراسها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر قال الترمذي
حديث حسن والذي حفظ من تحميد النبي صلى الله عليه وسلم في الجامع العظام كخطبة الجمعة
والخطبة في الحج عند الجمرة وخطبة الحاجة الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ
بالله من شرور انفسنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا
اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وفيها كلها اشهد بلفظ الافراد ونستعينه
بلفظ الجمع ونحمده ونستغفره بلفظ الجمع فقال شيخ الاسلام ابو العباس ابن تيمية قدس
الله روحه لما كان العبد قد يستغفر له ويستعين له ولغيره حسن لفظ الجمع في ذلك
ولما الشهادة لله بالوحدانية ولرسوله بالرسالة فلا يفعلها احد عن غيره ولا تقبل النيا
بوجه من الوجوه ولا تتعلق شهادة الانسان بشهادة غيره والمتشهد لا يتشهد
الا عن نفسه هذا معنى كلامه فهذه جمل مواقع الحمد في كلام الله ورسوله واصحابه
والملائكة قد جليت عليك عرائسها وجليت عليك نفائسها فلو كان الحديث
المسؤل عنه افضلها لكان اكملها واجمعها كما ظنه الظان لكان واسطة عقدها في النظام
واكثرها استعمالا في حمد ذي الجلال والاكرام فالحمد لله بمحامده التي حمد بها نفسه وحمده بها
الذين اصطفى حمدا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي
وآله وصحبه وسلم ١٣٣٨

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال
(٧)



فُتْيا في

صِيغةِ الحَمْدِ

«الحمدُ للهِ حمداً يُوافي نِعمَهُ ويُكافِئُ مَزيدَهُ»

تأليف
الإمامِ أبي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ أبي بكرِ بنِ أيُّوب ابْن قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ
(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق
عبد الله بن سالم البطاطي

إشراف
بكر بن عبد الله أبو زيد

تمويل
مُؤَسَّسةِ سُليمان بن عبدِ العزيزِ الرّاجحيّ الخيريَّةِ



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين، وعليه نتوكل[1]

ما يقول السادة العلماء أئمة الدين[2] - رضي الله عنهم أجمعين - في رجلين تباحثا في الحديث المروي في: «الحمد لله، حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده»، فقال الآخر لقائل هذا الحديث: الربُّ سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم/ ٣٤]، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[3]. فقال له راوي الحديث الأول: من لم يوافق على هذا الحديث تَيْسٌ، وحمارٌ، وجاهلٌ!

فهل هذا الحديث الأول الذي رواه في «الحمد لله، حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده» في[4] الصحيح أم لا؟ ومن المصيب من الرجلين؟ وليُبْسَط القول مثابين، أفتونا مأجورين رحمكم الله.

أجاب شيخنا الإمام العالم، قدوة المحققين، عمدة المحدثين، شمس الملة والدين: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر القيم، تغمده الله برحمته[5]:

---

(١) ساقط من أ.

(٢) في ب: الذين، بدل: أئمة الدين.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: مايقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦).

(٤) ساقط من ب.

(٥) من قوله: قدوة المحققين إلى تغمده الله برحمته، ساقط من ب، وبدلاً منه: =

الحمد لله، هذا الحديث ليس في الصحيحين ولا في أحدهما، ولا يُعرف في شيءٍ من كتب الحديث المعتمدة، ولا له إسنادٌ يُعرف[1][2]، وإنما يُروى عن أبي نصر التمَّار[3]، عن آدم أبي البشر[4]،

= شمس الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي.

(١) في ب: معروف.

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر أن ابن الصلاح ذكر له إسناداً، وحدث به في أماليه من طريق: أبي نعيم عبدالملك بن الحسن، عن خاله يعقوب بن إسحاق ـ وهو أبو عوانة الإسفراييني صاحب الصحيح ـ قال: حدثنا أيوب بن إسحاق بن سافري، حدثنا أبو نصر التمَّار، عن محمد بن النضر الحارثي قال: فذكره.

قال الحافظ عقيبه: ورجاله ثقات، لكن محمد بن النضر لم يكن صاحب حديث، ولم يجيء عنه شيءٌ مسند، وقد روى عنه من كلامه جماعة منهم: عبدالله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي... إلى أن قال: ولعله بلغه هذا الأثر عن بعض الإسرائيليات، والله أعلم. اهـ.

(نتائج الأفكار) ٣/ ٢٨٩، ٢٩٠، و(التلخيص) ٤/ ٣١٧.

(٣) هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالملك القشيري، النَّسَوي ـ من أهل نَسَا بخراسان ـ، التَّمَّار ـ بفتح المثناة الفوقية وتشديد الميم ـ نسبة إلى بيع التمر.

ولد سنة ١٣٧، وسكن بغداد، كان إماماً، زاهداً، عابداً، ورعاً. وثقه أبو حاتم، وأبو داود، والنسائي وغيرهم، ذهب بصره آخر عمره، وتوفي سنة ٢٢٨ ببغداد رحمه الله.

انظر (طبقات ابن سعد) ٧/ ٣٤٠، و(الأنساب) ٣/ ٧٦، و(تهذيب الكمال) ١٨/ ٣٥٤ ـ ٣٥٨، والسير للذهبي ١٠/ ٥٧١ ـ ٥٧٤.

(٤) إنما يرويه أبو نصر التمار، عن محمد بن النضر الحارثي، عن آدم عليه السلام، كما ذكر ابن الصلاح، والنووي، وابن حجر وغيرهم.

انظر(شرح مشكل الوسيط) لابن الصلاح ٧/ ٢٤٧، و(الأذكار) ١٧٠، و(التلخيص) ٤/ ٣١٧، و(نتائج الأفكار) ٣/ ٢٨٩.

و[1]لا يَدري كم بين آدم وأبي نصر إلا الله عز وجل.

قال أبو نصر: قال آدم:

(يارب! شَغَلْتني بكسب يدي، فعلِّمني[2] شيئاً من مجامع الحمد والتسبيح، فأوحى الله إليه: يا آدم؛ إذا أصبحتَ فقل ثلاثاً، وإذا أمسيتَ فقل ثلاثاً: الحمد لله رب العالمين، حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده، فذلك مجامع الحمد والتسبيح).

فهذا لو رواه أبو نصر التمَّار عن سيد ولد آدم ﷺ لما قُبِلت روايته؛ لانقطاع الحديث فيما بينه وبين رسول الله، فكيف بروايته له[3] عن آدم![4]

وقد ظن طائفةٌ من الناس أن هذا الحديث بهذا اللفظ أكملُ حَمْدٍ حُمِدَ اللهُ به، وأفضلُه، وأجمعُه لأنواع المحامد[5]، وبَنَوا على هذا مسألة فقهية فقالوا:

مسألة: لو حلف إنسانٌ ليحمَدنَّ الله بمجامع الحمد[6]، وأجلِّ

---

(١) الواو ساقط من ب.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ساقط من ب.

(٤) وقال ابن الصلاح عن إسناده: ضعيف الإسناد، غير متصل (شرح مشكل الوسيط) ٧/ ٢٤٧.
وقال ابن الملقن: غريب. (خلاصة البدر المنير) ٢/ ٤١٥ رقم ٢٨٠٢.
وقال ابن حجر: معضل. (التلخيص) ٤/ ٣١٧.

(٥) في ب: الحمد.

(٦) في أ: المحامد.

المحامد، فطريقُهُ [ب/١] في بَرِّ يمينه أن يقول: الحمد لله، حمداً يوافي نِعَمه، ويكافيء[١] مزيده[٢].

قالوا: ومعنى (يوافي نِعَمه) أي يلاقيها، فتحصل النِّعَم معه.

(ويكافيء)[٣] ـ مهموز ـ أي يساوي مزيد[٤] نعمه.

والمعنى أنه يقوم بشكر[٥] مازاد من النِّعَم والإحسان[٦].

---

(١) في أ: وكافي.

(٢) هذه المسألة مشهورة عند فقهاء الشافعية، ويذكرونها في كتاب الأيمان.

والقول بأن أفضل صيغ الحمد «الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده» هو قول المتأخرين من شافعية خراسان كـ: القاضي الحسين، والمتولي، وإمام الحرمين، والغزالي وغيرهم، وذكر ابن حجر الهيتمي أنه المعتمد في المذهب.

لكن قال ابن الصلاح: وفيه نظر! وذلك لأن الحديث الذي بنوا عليه هذه المسألة لم يثبت، ولهذا قال النووي: ما لهذه المسألة دليل يعتمد.

انظر (الوسيط) للغزالي ٧/٢٤٧، ومعه (شرح مشكل الوسيط) لابن الصلاح، و(روضة الطالبين) للنووي ٨/٥٨، و(نتائج الأفكار) لابن حجر ٣/٢٨٨، و(العباب المحيط) للمذحجي ٥/١٩٩٨، و(الفتاوى الكبرى الفقهية) للهيتمي ٤/٢٦٣.

(٣) في أ: وكافي.

(٤) في ب: مزيده.

(٥) في ب: يشكر.

(٦) هذا شرح النووي للحديث كما في (الأذكار) ١٧٠، و(روضة الطالبين) ٨/٥٨، و(المنثورات في عيون المسائل المهمات) ٦٥، وانظر (شرح مشكل الوسيط) لابن الصلاح ٧/٢٤٧.

والمعروف من الحمد الذي حَمِد اللهُ به نفسه، وحمده به رسوله ﷺ، وسادات العارفين بحمده من أمته ليس فيه هذا اللفظ أَلْبَتَّة، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة/ ٢ ـ ٤].

وقوله: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام/ ٤٥].

﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٥﴾ [الزمر/ ٧٥].

وقوله حكاية عن الحامدين[1] من عباده أنهم[2] قالوا: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف/ ٤٣].

وقوله تعالى في حمدِهِ لنفسه الذي أَمر رسولَهُ ﷺ أن يحمده به: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ۝١١١﴾ [الإسراء/ ١١١]، فهذا حمده الذي[3] ارتضاه لنفسه، وأمر رسوله أن يحمده به.

وقال تعالى حامداً لنفسه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝٢﴾ [الكهف/ ١ ـ ٢].

قال: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ﴾ [النمل/ ٥٩].

وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ

---

(١) في ب: الحمَّادين.
(٢) في ب: أنه.
(٣) في ب زيادة: أنزله على عبده.

﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١﴾ [سبأ/ ١].

وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ [فاطر/ ١].

وقال: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٧٠﴾[1] [القصص/ ٧٠].

وقال: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ۝١٨﴾[2] [الروم/ ١٧ ـ ١٨].

وقال: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ [التغابن/ ١].

وقال عن أهل الجنة[3]: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ۝٧٤﴾ [الزمر/ ٧٤].

﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر/ ٣٤].

فهذا حمده لنفسه الذي أنزله في كتابه، [ب/٢] وعلَّمه لعباده، وأخبر عن أهل جنته به، وهو أجلُّ[4] من كل حمدٍ وأفضلُ وأكمل.

---

(١) في أ توقف عند لفظ (الآخرة) ثم قال: إلى آخر الآية.
(٢) لم تذكر الآية الأولى في أ.
(٣) ساقط من ب.
(٤) في ب: آكد.

فكيف[1] يَبَرُّ الحالف [١/أ] في يمينه بالعدول عنه[2] إلى لفظٍ لم يَحْمَدْ به نفسه، ولا[3] ثبت عن رسوله ﷺ ولا عن سادات العارفين من أمته.

والنبي ﷺ كان إذا حمد الله في الأوقات التي[4] يتأكد فيها الحمد[5] لم يكن يذكر هذا الحمد أَلْبَتَّة، كما في حمد الخطبة، والحمد الذي يستفتح به الأمور، وكما في تشهد الحاجة، وكما في الحمد عقيب الطعام والشراب، واللباس، والخروج من الخلاء، والحمد عند رؤية ما يسرُّه وما لا يسرُّه.

فروى البخاري في صحيحه عن أبي أمامة: أن النبي ﷺ كان إذا رفع مائدته قال: «**الحمد لله، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، غير مكفيٍّ**[6]، **ولا مودَّع، ولا مُسْتَغنى**[7] **عنه [ربنا]**»[8].

وفي لفظ آخر في هذا الحديث:

كان إذا فرغ من طعامه قال: «**الحمد لله الذي كفانا، وآوانا، غير**

---

(١) الفاء ساقط من ب (كيف).

(٢) ساقط من ب.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في ب: الذي.

(٥) في ب: الحمد لله.

(٦) في أ زيادة: عنه.

(٧) في أ: يُسْتَغْنَ.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب: ما يقول إذا فرغ من طعامه، رقم ٥٤٥٨.
وكلمة (حمداً) ليست في البخاري وإنما عند أبي داود (٣٨٤٩)، والترمذي (٣٤٥٦)، وابن ماجة (٣٣٤٧).
وكلمة (ربنا) ساقطة من المخطوط فاستدركتها من صحيح البخاري، وقد شرحها المصنف كما سيأتي ص١٧.

مكفيٍّ، ولا مكفور»[1].

فلو كان قوله (الحمد لله، حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده) أجلَّ من هذا الحمد وأفضلَ وأكملَ لاختاره وعدل إليه؛ فإنه لم يكن يختار إلا أفضلَ الأمور وأجلَّها وأعلاها.

وسألتُ شيخَنا عن قوله: (غير مَكْفِيٍّ)، فقال: المخلوق إذا أنعم عليك بنعمةٍ أمكنكَ أن تجازيه بالجزاء أو بالثناء، والله عز وجل لا يمكن أحدٌ من العباد أن يكافيه على إنعامه أبداً، فإن ذلك الشكر من نعمه أيضاً، أو نحو هذا من الكلام[2].

فأين هذا من قوله في الحديث المروي عن آدم: (حمداً يوافي نعمه، ويكافيء[3] مزيده).

وقولهم إن معناه: يلاقي نعمه فتحصل مع الحمد؛ كأنهم أخذوه من قولهم: وافيتُ[4] فلاناً بمكان كذا وكذا، إذا لقيته فيه، ووافاني: إذا لقيني، والمعنى على هذا: يلتقي حمده بنعمه ويكون معها.

---

(١) صحيح البخاري ـ في نفس الموضع السابق ـ رقم ٥٤٥٩.
وفيه «وأروانا» بدل «وآوانا»، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ٤٩٤ أن «وآوانا» وقعت في رواية ابن السكن عن الفربري، فلعل ابن القيم نقل منها.

(٢) وهذا المعنى مروي عن جماعة من السلف، انظر (الشكر) لابن أبي الدنيا رقم ٧و٩٨و٨٢، و(شعب الإيمان) للبيهقي ٨/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٣) في أ: وكافيء.

(٤) في ب: واقيت.

وهذا ليس فيه كبير أمر، ولا فيه أن الحمد سبب النعم وجالبها[1]، وإنما فيه اقترانه بها، وملاقاته لها اتفاقاً، ومعلوم أن النِّعَم يلاقيها من الأمور الاتفاقيه [ب/٣] ما لا يكون سبباً في حصولها، فليس بين هذا الحديث وبين النِّعَم ارتباط يربط أحدهما بالآخر، بل فيه مجرَّد الموافاة والملاقاة التي هي أعمُّ من الاتفاقية والسببيَّة.

وكذلك قولهم (يكافيء مزيده) أي يكون كفواً لمزيده، ويقوم بشكر مازاده الله[2] من النِّعَم والإحسان.

وهذا يحتمل معنىً صحيحاً، ومعنىً فاسداً:

فإن أُريد به أن حمْدَ اللهِ والثناء عليه وذكرَه أجلُّ وأفضلُ من النِّعم التي أنعم بها على العبد من رزقِه وعافيته وصحته والتوسعة عليه في دنياه؛ فهذا حقٌّ يشهد له قوله ﷺ: «**ما أنعم اللهُ على عبدٍ بنعمةٍ فقال: الحمد لله، إلا كان ما أُعطِي أفضل مما أخذ**» رواه ابن ماجة[3]، فإنَّ حمْدَهُ لوليِّ النعمةِ[4] نعمةٌ أخرى هي أفضلُ وأنفعُ له، وأجدى[5] عائدةً من النعمة العاجلة، فإن أفضلَ

(١) في ب: أن مسبب الحمد النعم وحالها.

(٢) في أ: مازاد لله.

(٣) السنن برقم ٣٨٧٣، وأخرجه: ابن السني في (عمل اليوم والليلة) رقم ٣٥٦، والطبراني في (الأوسط) ٢/ ٢١١ رقم ١٣٧٩، وفي (الدعاء) رقم ١٧٢٧، والبيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٤٠٩١، وغيرهم، وله شواهد.
وحسنه البوصيري في (مصباح الزجاجة) ٣/ ١٩٢، والسيوطي في (الدر المنثور) ١/ ٣٤، والألباني في (الضعيفة) رقم ٢٠١١، وصححه في (صحيح الجامع) رقم ٥٥٦٣.

(٤) في ب: الحمد.

(٥) في أ: وأجد.

النِّعَم وأجلَّها على الإطلاق نعمةُ معرفتِه تعالى وحمدِه وطاعتِه.

وإنْ أُريد أنَّ فعل العبد يكونُ كفواً لنعم الله[1] ومساوياً لها؛ بحيث يكون العبد[2] مكافئاً للمنعِم[3] عليه، وماقام به من الحمد ثمناً لنعمه[4]، وقياماً منه بشكر ما أنعم الله عليه به[5]، وتوفيةً له؛ فهذا من أمْحَل المحال.

فإنَّ العبد لو أقدره الله على عبادة الثقلين لم يقم بشكر أدنى نعمةٍ عليه؛ بل الأمر كما روى الإمام أحمد في كتاب (الزهد):

حدثنا عبدالرحمن، قال حدثنا الربيع بن صبيح، عن الحسن قال: قال داود:

«إلهي[6]؛ لو أن لكل شعرةٍ مني لسانين يسبحانك الليلَ والنهارَ والدهرَ كلَّه ما قضيتُ حق نعمةٍ واحدةٍ»[7].

قال الإمام أحمد:

وحدثنا عبدالرحمن، قال حدثنا جابر بن يزيد[8]، عن المغيرة بن

---

(١) لفظ الجلالة غير موجود في ب.
(٢) ساقط من ب.
(٣) في أ وب: للنعم، والصواب ما أثبته.
(٤) في أ: ثمنٌ للنعمة، وقيامٌ...
(٥) ساقط من أ.
(٦) في ب: النبي!
(٧) (الزهد) رقم ٣٦١، وأخرجه ابن أبي الدنيا في (الشكر) رقم ٢٥، ومن طريقه البيهقي في (شعب الإيمان) ٨/ رقم ٤٢٥٩، وإسناده منقطع.
ولفظة (واحدة) ليست في الزهد.
(٨) في ب: زيد.

عتيبة[1] قال:

«لما أنزل الله على داود ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ/ ١٣] قال: يارِبِّ؛ كيف أُطيق شكرك[2] وأنت الذي تنعم عليَّ، ثم ترزقني على النعمةِ الشكرَ، ثم تزيدني نعمةً بعد نعمة، فالنعمة منك يارِبِّ، والشكر منك، فكيف أُطيقُ شكرك! قال: الآن عرفتني يا داود»[3].

فمن ذا الذي يقوم بشكر ربه الذي يستحقه سبحانه، فضلاً عن أن يكافيه.

ومن ههنا يُعرف قدر الحمد الذي [أ/٢] صحَّ عن رسول الله ﷺ من قوله: «غير مكفي، ولا مودَّع، ولا مستغنى عنه ربنا»، وفضله على الحديث المسئول عنه.

---

(١) في أ: المغيرة عن عتيبة. وفي ب: المغيرة بن عتبة.
والصواب ما أثبته كما في (شعب الإيمان) للبيهقي ٨/رقم ٤١٠٠.
والمغيرة بن عتيبة بن النَّهاس العجلي، قاضي الكوفة، له ترجمة في: (الجرح والتعديل) ٨/ ٢٢٧، و(التاريخ الكبير) ٧/ ٣٢٢ وقد تصحف فيه إلى: المغيرة بن عيينة بن عابس!، و(الإكمال) ٦/ ١٢٣، و(المؤتلف والمختلف) للدارقطني ٣/ ١٦٠٨، و(توضيح المشتبه) ٦/ ١٧٠.
وذكره ابن حبان في (الثقات) ٧/ ٤٦٥، وسكت عنه، وتصحف «عتيبة» إلى: عتبة.
(٢) في ب: شكراً.
(٣) أخرجه: أحمد في (الزهد) ٦٩ ـ ٧٠، ومن طريقه البيهقي في (شعب الإيمان) ٨/رقم ٤١٠٠، وعزاه السيوطي إلى ابن المنذر (الدر المنثور) ٥/ ٤٣٠، وإسناده ضعيف.

ونحن نشرح الحديث ثم نعود إلى المقصود، فنقول[١] وبالله التوفيق:

روي قوله [ب/٤] «**غير مكفي**» بوجهين: بالهمز وعدمه.

وخُطِّئت رواية الهمز، فإنه اسم مفعول؛ إما[٢] من الكفاية، فوجهه: غير مَكْفِيّ كـ: مَرْميّ ومَقْضِيّ، أو من المكافاة، فالمفعول منه (مكافا)[٣] كـ(مُرَاما) من راماه، و(مُسَاعا) من ساعاه.

أو من كفأتُ الإناء ـ بالهمز ـ: إذا أقلبته، فالمفعول منه (مكفوء) كـ(مقروء) من قرأتُ[٤].

أو من كفاهُ يكفيه، فمفعوله (مكْفِيّ)، كـ(مَرْمي) من رميتُ.

والصواب أنه بغير الهمز.

ثم[٥] اختُلِف: هل ذلك وصفٌ للطعام وعائدٌ عليه[٦]، أو[٧] هو حال من اسم الله فيكون وصفاً له[٨] في المعنى؟ على قولين:

---

(١) في أ: فقوله.
(٢) ساقط من ب.
(٣) في ب: مكفا.
(٤) من قوله: (كفأت الإناء) إلي قوله (قرأتُ) ساقط من ب، وبدلاً منه: المقرو من قرا!
(٥) في ب بالواو.
(٦) (عليه) ساقط من أ، و(عائد) مكررة.
(٧) في أ بالواو.
(٨) ساقط من ب.

فقال ابن قُرْقُول[1] في (مطالعه)[2]: «المراد بهذا كله الطعام، وإليه يعود الضمير.

قال الحربي[3]: «والمكفي: الإناء المقلوب للاستغناء عنه، كما قال:

---

(١) هو: إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبدالله بن باديس، أبو إسحاق، المعروف بـ«ابن قُرقُول» ـ بضم القافَين ـ، ولد بالمَرِيَّة من بلاد الأندلس سنة ٥٠٥، كان إماماً، رحالةً، نظّاراً، أديباً نحوياً، عارفاً بالحديث ورجاله، تتلمذ على القاضي عياض، ورافقه أبو القاسم السهيلي صاحب (الروض الأنف)، توفي بمدينة فاس سنة ٥٦٩، رحمه الله.
انظر: (وفيات الأعيان) ١/ ٦٢، و(سير أعلام النبلاء) ٢٠/ ٥٢٠، و(الوافي بالوفيات) ٦/ ١٧١.

(٢) اسمه «مطالع الأنوار على صحاح الآثار»، صنفه في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ والبخاري ومسلم، وبيان مبهم اللغة وغريب الحديث، ومشى فيه على نسق «مشارق الأنوار» لشيخه القاضي عياض، فلخَّصه وزاد فيه، واستدرك عليه، فضبطه وجوَّده وأتقنه، فصار كما قال الذهبي: غزير الفوائد. (السير) ٢٠/ ٥٢٠. وشكك بعضهم في نسبة الكتاب إليه! فقيل إنه اختلس كتاب شيخه! وانظر الجواب عن هذا في (الأجوبة المرضية) للسخاوي ٢/ ٧٥٩ ـ ٧٦١.

(٣) في أ: الجرجاني، وفي ب: الحدلي، والصواب ما أثبته كما في (مشارق الأنوار) للقاضي عياض ١/ ٣٤٥، و(الأذكار) للنووي ٣٤٠.
والحربي هو: الإمام الحافظ إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق الحربي ـ نسبة إلى محلَّةٍ كبيرة ببغداد ـ، ولد سنة ١٩٨، كان زاهداً فقيهاً محدثاً أديباً، لازم الإمام أحمد عشرين سنة، وبه تخرَّج، صنف «غريب الحديث» وغيره كثير، توفي ببغداد سنة ٢٨٥ رحمه الله.
انظر: (طبقات الحنابلة) ١/ ٨٦، و(سير أعلام النبلاء) ١٣/ ٣٥٦.

غير مستغنٍ[١] عنه، و(غير مكفور): غير مجحودٍ[٢] نعمة الله فيه، بل مشكور غير مستور[٣] الاعتراف بها، والحمد عليها».

والقول الثاني: أن ذلك عائدٌ إلى الله سبحانه وتعالى».

قال: «وذهب الخطَّابي[٤] إلى أن المراد بهذا الدعاء كله الباري تعالى، وأن الضمير يعود إليه، وأن معنى قوله: «**غير مكفي**» أي أنه يُطْعِم ولا يُطْعَم، كأنه ههنا من الكفاية»[٥].

وإلى هذا ذهب غيره في تفسير هذا الحرف، أي[٦] أنه تعالى مستغنٍ عن معينٍ وظهيرٍ.

قال: «ومعنى[٧] قوله: (**ولا مودَّع**): أي غير متروك الطلب إليه،

---

(١) في ب: مستغناً.

(٢) في ب: محوية!.

(٣) كتب فوق «مستور» بين السطرين في ب: لعله مستوفاً! ولا مكان لها.

(٤) الإمام العلامة أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، ولد في بُسْت ـ من بلاد كَابُل في أفغانستان ـ سنة ٣١٩، كان علماً في التفسير والحديث والأصول واللغة، وأول من صنف في الجدل من الفقهاء، أخذ عن الأشعري علم الكلام، وأخذ عنه الأشعري علم الفقه، توفي بِبُسْت سنة ٣٨٦، وقيل ٣٨٨ رحمه الله.

انظر (الأنساب) للسمعاني ٥/١٥٨، و(وفيات الأعيان) ٢/٢١٤، والسير للذهبي ١٧/٢٣.

(٥) انظر (أعلام الحديث) للخطابي ٣/٢٠٥٦، و(معالم السنن) ٤/١٨٧

(٦) ساقط من ب.

(٧) ساقط من أ.

والرغبة له[1]، وهو معنى المستغنى عنه.

وينتصب (ربَّنا) ـ على هذا ـ بالاختصاص والمدح، أو بالنداء[2] كأنه قال: ياربَّنا اسمع حَمْدَنا ودعاءنا.

ومن رفعَ: قَطَع، وجعله خبراً، كأنه قال: ذلك ربُّنا، أو أنت ربُّنا.

ويصح فيه الكسر على البدل من الاسم في قوله (الحمد لله)، انتهى كلامه[3].

وفيه قولٌ ثالثٌ: أن يكون قوله (**غير مكفي، ولا مودَّع**) صفة[4] للحمد، كأنه قال: حمداً كثيراً غير مكفيٍّ ولا مودَّعٍ ولا مستغنىً عن هذا الحمد.

وقوله «**ولا مودَّع**» أي غير متروك، وعلى هذا القول فيكون قوله (**غير مكفي**) معناه: غير مصروفٍ ومقلوبٍ عن جهته كما يُكْفَأ الإناء، بل هو[5] حمدٌ على وجهه الذي يستحقه وليُّ الحمد وأهلهُ ويليق به، ولا ينبغي لسواه.

وأما إعراب (ربنا) فبالوجوه الثلاثة، والأحسن في رفعه أن يكون خبراً

---

(١) ساقط من ب.
(٢) في ب: تأكيداً.
(٣) هذا النقل بتمامه ذكره النووي في (الأذكار) ٣٤٠، وانظر (مشارق الأنوار) للقاضي عياض ١/ ٣٤٥، و(فتح الباري) ٩/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤، و(الآداب الشرعية) لابن مفلح ٣/ ٢٠٥.
(٤) ساقط من ب.
(٥) ساقط من ب.

مقدَّماً، [ب/ ٥] مبتدؤه قوله «ولا مستغنى[١] عنه».

والأحسن في جَرِّه[٢] أن يكون بدلاً من الضمير المجرور في (عنه).

والأحسن في نصبه أن يكون على المدح صفةً لاسم الله تعالى.

وسمعتُ شيخنا تقي الدين ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ[٣] يقول في معنى هذا الحديث:

المخلوقُ إذا أنعم عليك بنعمةٍ أمكنك أن تكافئه، ونِعَمُه لا تدوم عليك، بل لابد أن[٤] تودِّعك ويقطعها عنك، ويمكنك أن تستغني عنه، واللهُ عز وجل لا يمكن أن تكافئه على نعمه، وإذا أنعم عليك أدام نعمه، فإنه هو أغنى وأَقْنى، ولا يُستغنى عنه طرفة عينٍ، هذا معنى[٥] كلامه.

والمقصود ذكر الحمد الذي كان النبي ﷺ يحمد ربَّهُ بِهِ[٦] في مواطن الحمد.

وعن أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من طعامه قال: «**الحمد لله الذي أطعمنا، وسقانا[٧]، وجعلنا مسلمين**» رواه أبو داود

---

(١) في أ: يستغنى.
(٢) في أ: خبره.
(٣) ساقط من أ: تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه.
(٤) ساقط من ب.
(٥) ساقط من ب.
(٦) ساقط من أ.
(٧) في ب: وأسقانا.

وغيره[1].

وعن أبي أيوب قال: كان النبي ﷺ إذا أكل أو شرب قال: «**الحمد لله الذي أطعم وسقى، وسوَّغه، وجعل له مخرجاً**» رواه أبو داود والنسائي[2]، وإسناده صحيح[3].

وفي السنن أيضاً عن معاذ بن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أكل طعاماً فقال: الحمد لله الذي أطعمني[4] هذا من غير حَوْلٍ مني ولا قوة؛ غُفِر له ما تقدم من ذنبه**» وقال الترمذي: حديث حسن[5].

---

(١) أخرجه: أبو داود رقم ٣٨٥٠، والترمذي رقم ٣٤٥٧، وابن ماجة رقم ٣٣٤٦، وأحمد ٣/ ٣٢ و٩٨، والنسائي في (الكبرى) رقم ١٠٠٤٧ و١٠٠٤٨ و١٠٠٤٩، وغيرهم.
قال الذهبي: غريب منكر. (ميزان الاعتدال) ١/ ٢٢٨، وضعفه الألباني (ضعيف الترمذي) رقم ٦٨١.

(٢) أخرجه: أبو داود رقم ٣٨٥١، والنسائي في (الكبرى) رقم ٦٨٦٧ و١٠٠٤٤، وابن حبان رقم ٥٢٢٠، والطبراني في (المعجم الكبير) ٤/رقم ٤٠٨٢، والبيهقي في (الدعوات الكبير) رقم ٤٥٥، وغيرهم.
وصححه: النووي (الأذكار) ٣٤١، والحافظ ابن حجر كما في (الفتوحات الربانية) لابن علان ٥/ ٢٣٠، والألباني (الصحيحة) رقم ٧٠٥ و٢٠٦١.

(٣) ساقط من ب.

(٤) في ب: أطعمنا.

(٥) أخرجه: الترمذي رقم ٣٤٥٨، وأبو داود رقم ٤٠٢٣، وابن ماجة رقم ٣٣٤٨، وأحمد ٣/ ٤٣٩، وأبو يعلى رقم ١٤٨٨، والحاكم ١/ ٥٠٧ رقم ١٩١٣ و٤/ ١٩٢ رقم ٧٤٨٦ وصححه.
وحسنه الحافظ ابن حجر في (معرفة الخصال المكفِّرة) ٧٤ ـ ٧٥، =

وفي سنن النسائى عن عبدالرحمن بن جُبير، أنه حدَّثه[1] رجلٌ [٣/أ] خَدَم النبيَّ ثمانِ سنين، أنه كان يسمع النبي إذا قُرِّب إليه الطعام[2] يقول[3]: «بسم الله»، فإذا فرغ من طعامه قال: «**اللهم أطعمتَ، وسقيتَ، وأغنيتَ، وأقنيتَ، وهديتَ، واجتبيت[4]، فلك الحمد على ما أعطيتَ**»[5] وإسناده صحيح.

وروى أبو داود في السنن من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ أنه كان يقول في الطعام إذا فرغ: «**الحمد لله الذي مَنَّ علينا وهدانا، والذي أشْبَعَنا وأرْوَانا، وكل الإحسان آتانا**»[6].

= والألباني (الإرواء) رقم ١٩٨٩.

(١) ساقط من ب.

(٢) في ب: طعاماً.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في ب: وأحييت، وهو لفظ أحمد، وابن السني، وأبي الشيخ الأصبهاني كما في التخريج التالي.

(٥) أخرجه: النسائى في (الكبرى) رقم ٦٨٧١، وأحمد ٤/ ٦٢ و٥/ ٣٧٥، وابن السني في (عمل اليوم والليلة) رقم ٤٦٦، وأبو الشيخ الأصبهاني في (أخلاق النبي ﷺ) رقم ٦٩٤، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة) رقم ٣٦٧٨.

وصححه الحافظ في (الفتح) ٩/ ٤٩٤، والألباني (الصحيحة) رقم ٧١.

(٦) عبارة: (وكل الإحسان آتانا) ساقط من ب.

والحديث لم أجده في سنن أبي داود، وإنما أخرجه: الطبراني في (الدعاء) رقم ٨٩٥، وابن السني في (عمل اليوم والليلة) رقم ٤٦٧، وابن عدي في (الكامل) ٦/ ٢٢١٢.

وللحديث شواهد، منها:

أ/ حديث عمرو بن مُرَّة قال: كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من طعامه =

وكذلك الحديث الذي رواه أهل السنن بالإسناد الصحيح عن عبدالله بن مسعود قال: علَّمَنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة: «**الحمد لله، نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن يهده**[1] **الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده** [ب/٦] **ورسوله**، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء/ ١] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران/ ١٠٢] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب/ ٧٠ ـ ٧١][2].

وشرع النبي ﷺ لمن رأى مبتلى أن يقول مارواه الترمذي عن أبي

= قال: فذكره...

قال عنه الحافظ: سنده صحيح، لكنه مرسل. (الفتوحات الربانية) لابن علان ٥/ ٢٣٧.

ب/ حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه:

النسائي (عمل اليوم والليلة) رقم ٣٠١، وابن السني في (عمل اليوم والليلة) رقم ٤٨٦، وابن أبي الدنيا في (الشكر) رقم ١٥، وابن حبان في صحيحه رقم ٥٢١٩، والطبراني في (الدعاء) رقم ٨٩٦، والحاكم في (المستدرك) ١/ ٥٤٦ وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في الشعب رقم ٤٠٦٧، وغيرهم.

والحديث بمجموع شواهده حسن إن شاء الله.

(١) في أ: يهد.

(٢) أخرجه: أحمد رقم ٣٧٢٠ و٣٧٢١ و٤١١٥ و٤١١٦، وأبو داود رقم ٢١١٨، والترمذي رقم ١١٠٥ وحسنه، والنسائي ٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥ رقم ١٤٠٤، وفي (الكبرى) رقم ١٧٢١ و٥٥٠٢ و٥٥٠٣، وابن ماجة رقم ١٩٢٢، وغيرهم.

هريرة؛ عنه[1] ﷺ أنه قال:

«**الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً؛ لم[2] يُصِبْه ذلك البلاء**» قال الترمذي: حديث حسن[3].

ويروى[4] نحوه عن عمر[5].

وشرع النبي ﷺ للقائم من المجلس أن يقول ما رواه أبو هريرة عنه ﷺ:

«**من جلس في مجلس فكَثُرَ فيه لَغَطُه، فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك؛**

---

(١) في ب: عن النبي.

(٢) في ب: إلا لم...

(٣) أخرجه: الترمذي رقم ٣٤٣٢، والبزار (كشف الأستار) رقم ٣١١٨، والطبراني (الأوسط) رقم ٤٧٢١، و(الصغير) رقم ٦٧٥، وابن عدي (الكامل) ٤/ ١٤٦١ و٦/ ٢٣٧٤.

وحسنه الهيتمي (مجمع الزوائد) ١٠/١٣٨، وصححه الألباني (صحيح الترمذي) رقم ٢٧٢٩.

وانظر (السلسلة الصحيحة) للألباني رقم ٦٠٢ و٢٧٣٧.

(٤) في ب: وروي.

(٥) أخرجه: الطيالسي رقم ١٣، وعبد بن حميد (المنتخب) رقم ٣٨، والترمذي رقم ٣٤٣١، والبزار (البحر الزخار) رقم ١٢٤، وابن السني (عمل اليوم والليلة) رقم ٣٠٩، والطبراني (الدعاء) رقم ٧٩٧، والبيهقي (الدعوات الكبير) رقم ٤٩٩، وغيرهم.

وحسنه الألباني (صحيح الترمذي) رقم ٢٧٢٨.

إلا غُفر له ماكان في مجلسه» قال الترمذي: حديث حسن صحيح[1][2].

***

(١) أخرجه: الترمذي رقم ٣٤٣٣، وأبو داود رقم ٤٨٥٨، والنسائي في (السنن الكبرى) رقم ١٠١٥٧ وأحمد ٢/٣٦٩ و٤٩٤، وغيرهم، وللحديث شواهد كثيرة.

وصححه الحاكم ١/٥٣٦ وأقره الذهبي، وكذا صححه في (السير) ٦/٣٣٥، والحافظ في (الفتح) ١٣/٥٥٤ ـ ٥٥٦، والألباني (صحيح الترمذي) رقم ٢٧٣٠.

(٢) إلى هنا تنتهي النسخة أ.

فصلٌ

وشرع ﷺ للعاطس أن يقول ماروواه أبو داود بإسنادٍ صحيح عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال:

«**إذا عطس أحدكم فليقُل: الحمد لله على كل حال، ولْيَقُل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم**»[1].

وفي جامع الترمذي عن ابن عمر:

أن رجلاً عطس إلى جنبه فقال: الحمد لله، والصلاة[2] والسلام على رسول الله، فقال ابن عمر: وأنا أقول: الحمد لله، والسلام على رسول الله، وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ، علمنا أن نقول: الحمد لله على

---

(١) أخرجه بهذااللفظ: أبو داود رقم ٥٠٣٣، ومن طريقه البيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٨٨٩١.

وقوله: «على كل حال» زيادة شاذة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فإن البخاري قد أخرج الحديث في صحيحه رقم ٦٢٢٤ بدونها، وقد نبه الحافظ على ذلك كما في (الفتح) ١٠/٦٢٣.

قال الشيخ الألباني عن رواية أبي داود:

«هذا سند صحيح على شرط الشيخين، لكن قوله «على كل حال» شاذ في الحديث» (الإرواء) رقم ٧٨٠.

وهذه الزيادة وإن كانت شاذة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه إلا أنها صحت من حديث غيره، والله أعلم.

(٢) هكذا في المخطوط، وفي جميع الأصول بدونها.

كل حال[1].

وكذلك شرع لأمته عند ركوب الدابَّة ما رواه أهل السنن بالإسناد الصحيح عن علي بن ربيعة قال:

شهدتُ علي بن أبي طالب أُتي بدابة ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب قال: بسم الله، فلما استوى على ظهرها قال: الحمد لله ثلاث مراتٍ، ثم قال: الله أكبر ثلاث مراتٍ، ثم قال: سبحانك ظلمتُ نفسي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم ضحكَ فقلتُ:

يا أمير المؤمنين، [ب/٧] من أيِّ شيءٍ ضحكتَ؟ قال: رأيتُ النبي ﷺ فعَلَ كما فعلتُ، ثم ضحك، فقلتُ: يا رسول الله، من أيِّ شيء ضحكتَ؟ قال:

«إن ربك سبحانه يعجب من عبده إذا قال: اغفر لي ذنوبي، يعلم أنه لا يغفر الذنوب غيري»[2].

---

(١) أخرجه: الترمذي رقم ٢٧٣٨، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (بغية الباحث) رقم ٨٠٧، والحاكم في المستدرك ٤/ ٢٦٥ رقم ٧٧٦٥ وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في (شعب الإيمان) رقم ٨٨٨٤.
وصححه الألباني (الإرواء) ٣/ ٢٤٥.

(٢) أخرجه: أحمد ١/ ٩٧ و١١٥ و١٢٨، وأبو داود رقم ٢٦٠٢، والترمذي رقم ٣٤٤٦ وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي (الكبرى) رقم ٨٧٤٨ و٨٧٤٩، وغيرهم.
وصححه الحاكم على شرط مسلم ٢/ ٩٩ ووافقه الذهبي.
قال الحافظ: «رجاله كلهم موثقون من رجال الصحيح، إلا ميسرة وهو ثقة». (الفتوحات الربانية) لابن علان ٥/ ١٢٥.
وصححه الألباني (صحيح الترمذي) رقم ٢٧٤٢.

وروى ابن ماجة في سننه عن عائشة قالت:

كان رسول الله ﷺ إذا رأى ما يحبه قال: «**الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات**»، وإذا رأى ما يكره قال: «**الحمد لله على كل حال**».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد(١).

وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه قال:

كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه قال: «**سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد، مِلء السموات، ومِلء الأرض، ومِلء ما شئتَ من شيءٍ بَعْدُ**»(٢).

وفيه عن أبي سعيد الخدري:

أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال:

«**[اللهم] ربنا لك الحمد، مِلء السموات و[مِلء] الأرض، ومِلء ما شئتَ من شيءٍ بعدُ، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، كلنا لك عبد،**

---

(١) أخرجه: ابن ماجة رقم ٣٨٧١، وابن السني في (عمل اليوم والليلة) رقم ٣٧٩، والطبراني (الدعاء) رقم ١٧٦٩، وفي (الأوسط) رقم ٦٦٥٩ و٦٩٩٥، والحاكم ١/ ٤٩٩، والبيهقي (شعب الإيمان) رقم ٤٠٦٥، وللحديث شواهد.
صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال النووي: «اسناده جيد» (الأذكار) ٤٥٩، وصححه البوصيري في (مصباح الزجاجة) ٣/ ١٩٢.
وحسنه الألباني (الصحيحة) رقم ٢٦٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٧٧١، ضمن حديث طويل.
وانظر أيضاً رقم ٤٧٦.

اللهم لا مانع لما أعطيتَ، ولا معطي لما منعتَ، ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجدُّ»[١].

وروى البخاري في صحيحه عن رفاعة بن رافع الزُّرَقي قال:

كنا نصلي وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركوع قال:

«**سمع الله لمن حمده**» قال رجلٌ وراءَه: (ربنا لك الحمد، حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه)، فلما انصرف قال: «**مَن المتكلم**»؟ قال: أنا، قال: «**قد رأيتُ بِضعةً وثلاثين مَلَكاً يبتدرونها أيُّهم يكتبها أول**»[٢].

وفي صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس:

أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يصلي يقول: «**اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهنَّ، ولك الحمد أنت الحق، ووعدك حق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق**، . . . الحديث[٣].

وفي صحيح مسلم عن عبدالله بن عمر قال:

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة رقم ٤٧٧، ومابين القوسين ليس من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
وانظر أيضاً رقم ٤٧٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب: فضل اللهم ربنا ولك الحمد، رقم ٧٦٦.

(٣) أخرجه: البخاري في التهجد رقم ١٠٦٩، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها رقم ٧٦٩.

بينما نحن نصلي مع رسول الله ﷺ قال رجل: (الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرةً وأصيلاً)، فقال النبي ﷺ: «**من القائل كذا وكذا؟** فقال الرجل من القوم: أنا قلتها يا رسول الله قال: «**عجبتُ لها، فُتِحت لها أبواب السماء**»، قال ابن عمر: فما تركتهن منذ سمعت رسول الله ﷺ [ب/٨] يقولهن(١).

وفي السنن عن رفاعة بن رافع قال:

صليتُ خلف النبي ﷺ فعطستُ، فقلت: الحمد لله، حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه كما يحب ربُّنا ويرضى، فلما صلى رسول الله ﷺ انصرف فقال: «**مَن المتكلم في الصلاة؟** فلم يُجبْه أحدٌ، ثم قالها الثانية: **من المتكلم في الصلاة؟** فقال رفاعة بن رافع: أنا يا رسول الله، قال: **كيف قلتَ؟** قال: قلتُ: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحبُّ ربُّنا ويرضى، فقال: **والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضعة وثلاثون مَلَكاً أيُّهم يصعد بها**(٢)».

قال الترمذي: حديث حسن(٣).

---

(١) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم ٦٠١.

(٢) في المخطوط: يصعدها، والتصحيح من الأصول.

(٣) أخرجه: أبو داود رقم ٧٧٣، والترمذي رقم ٤٠٤، والنسائي ٢/١٤٥، وفي (الكبرى) رقم ١٠٠٥، والطبراني (الكبير) رقم ٤٥٣٢، والبيهقي في (السنن الكبرى) ٢/٩٦ رقم ٢٦١١.

وأصل الحديث في البخاري كما مرَّ قبل قليل.

واستُشكل الحديث من جهة كون القائل مبهماً في رواية البخاري، بينما هو مفسَّر في رواية السنن هنا! وأيضاً كونه قال عبارته تلك بعد عطاسه كما في السنن، بينما لم يحدَّد موضعها في رواية البخاري! وأجاب الحافظ ابن =

وفي سنن أبي داود عن عامر بن ربيعة قال:

عَطَس شابٌ من الأنصار خلف رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فقال: «الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، حتى يرضى ربنا، وبعدما يرضى من أمر الدنيا والآخرة»، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: «**مَن القائل الكلمة؟** فسكت الشابُ، ثم قال: **من القائل الكلمة، فإنه لم يقل بأساً؟** فقال: يا رسول الله؛ أنا قلتُها، لم أُرِد بها إلا خيراً، [قال][1]: **ما تناهت دون عرش الرحمن جلَّ ذكره**»[2].

وفي مسند الإمام أحمد عن وائل بن حُجر قال:

صليتُ مع رسول الله ﷺ، فقال رجلٌ: «الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» فلما صلَّى رسول الله ﷺ قال: «**من القائل؟** قال الرجل: أنا يا رسول الله، وما أردتُ إلا الخير، فقال: **لقد فُتحت لها أبواب السماء، فلم**

= حجر عن ذلك فقال:

«والجواب: أنه لا تعارض بينهما، بل يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله ﷺ، ولا مانع أن يكنِّي عن نفسه لِقصد اخفاء عمله، أو كُنِّيَ عنه لنسيان بعض الرواة لاسمه، وأما ما عدا ذلك من الإختلاف فلا يتضمن إلا زيادة لعل الراوي اختصرها» (فتح الباري) ٢/ ٣٣٤.

(١) ساقط من المخطوط، وأثبتها من الأصول.

(٢) أخرجه: أبو داود رقم ٧٧٤، ومن طريقه البغوي في (شرح السنة) رقم ٧٢٧، وابن السني (عمل اليوم والليلة) رقم ٢٦٤، وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني) رقم ٣٢٥.

وعزاه الحافظ إلى الطبراني وابن السني وقال: بسند لا بأس به. (الفتح) ١٠/٦١٦.

وضعفه الألباني (ضعيف أبي داود) رقم ١٦٢.

يُنَهْنِهَا[1] **شيءٌ دون العرش»**[2].

وثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه كان يقول في اعتداله بعد الركوع في صلاة الليل «**لربي الحمد، لربي الحمد**»[3]، وكان قياماً طويلاً.

وشرع لأمته في هذا الموضع وفي غيره أفضلَ الحمد وأكملَهُ، فلو كان قول القائل (الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده) أفضلَ الحمد لكان أولى المواضع به هذا الموضع وما أشبهه.

فيا سبحان الله! لا يأتي عنه هذا الحمد الأكمل الأفضل الجامع في موضعٍ واحدٍ ألْبَتَّه، لا قولاً، ولا تعليماً، ولا يقوله أحدٌ من الصحابة، ولا

---

(١) «يُنَهْنِهَا» بفتح النون، ثم سكون الهاء، ثم نون مكسورة، فهاءٌ مشدَّدة لإدغام هاء الكلمة في هاء الضمير، هذا لفظ أحمد.

وعند النسائي وابن ماجة والطبراني: «فما نَهْنَهَها» بلا إدغام.

وعند الطيالسي: «فما تناهى».

والمعنى أنه ما منعها ولا كفَّها شيءٌ عن الوصول إليه. (النهاية) لابن الأثير ٥/١٣٩.

(٢) أخرجه: الطيالسي رقم ١١١٦، وأحمد ٤/٣١٨ رقم ١٨٨٦٠، والنسائي ٢/١٤٥ ـ ١٤٦ وفي (الكبرى) رقم ١٠٠٦، وابن ماجة رقم ٣٨٧٠، والطبراني (الكبير) ٢٢/٢٥ ـ ٢٧، وفي (الدعاء) رقم ٥١٧ ـ ٥٢٠.

وصححه الألباني (صحيح النسائي) رقم ٨٩٣.

(٣) أخرجه: الطيالسي رقم ٤١٦، وأحمد ٥/٣٩٩ رقم ٢٣٣٧٥، وأبو داود رقم ٨٧٤، والترمذي في الشمائل رقم ٢٧٥، والنسائي ٢/١٩٩ ـ ٢٠٠ و٢٣١، وغيرهم من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وأصل الحديث في صحيح مسلم رقم ٧٧٢ دون موضع الشاهد الذي ذكره المؤلف.

يُعرف عنهم في خطبةٍ، ولا تشهُّدِ حاجةٍ، ولا عقيب الطعام والشراب، وإنما الذي جاء عنهم حمدٌ هو دونه في الفضيلة والكمال! هذا من المحال.

وكذلك حمد الملائكة له سبحانه كما في صحيح مسلم [ب/٩] عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ أُتي ليلة أُسري به بقَدَحٍ من خمرٍ، وقَدَحٍ من لبنٍ، فنظر إليهما، فأخذ اللبنَ، فقال جبريل عليه السلام: «**الحمد لله الذي هداك للفطرة، لو أخذتَ الخمر غَوَتْ أمتك**»(١).

وكذلك حمدُ الصحابة له سبحانه كما في صحيح البخاري:

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما طُعِن أرسل ابنه عبدَالله إلى عائشة رضي الله عنها يستأذنها أن يدفن مع صاحبيه، فلما أقبل عبدُ الله قال عمر: «مالديك؟» قال: «الذي يحبُّ أمير المؤمنين، أَذِنَتْ»، قال: «الحمد لله، ماكان شيءٌ أَهمَّ إليَّ من ذلك»(٢).

وروى ابن ماجة في سننه:

أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال: «**الحمد لله الذي أذهب عني**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان رقم ١٦٨ بلفظ: «هديت الفطرة، أو أصبت الفطرة...».
والذي ذكره المؤلف إنما هو لفظ البخاري في صحيحه، كتاب التفسير رقم ٤٧٠٩، وكتاب الأشربه رقم ٥٥٧٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رقم ٣٧٠٠ ضمن حديث طويل.
وانظر الفتح ٧/ ٧٤.

الأذى وعافاني»[1].

وفي معجم الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

كان رسول الله ﷺ إذا خرج [من الخلاء][2] قال:

«**الحمد لله الذي أذاقني لذَّته، [وأبقى فيَّ قُوَّته]**[3]**، ودفع عني أذاه**»[4].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ كان إذا استجدَّ ثوباً سمَّاهُ باسمه؛ عمامةً، أو قميصاً، أو رداءً، ثم يقول: «**اللهم لك الحمد، أنتَ كسوتنيه، أسألك خيره، وخيرَ ما**

---

(١) أخرجه: ابن ماجه رقم ٣٠٤ من حديث أنس رضي الله عنه بسند ضعيف.
قال البوصيري: «هذا حديث ضعيف، ولا يصح فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ شيءٌ، وإسماعيل بن مسلم المكي متفق على تضعيفه». (مصباح الزجاجة) ١/١٢٩.
وضعفه: النووي في (المجموع) ٢/٨٣، والحافظ ابن حجر حيث قال: «رواته ثقات إلا إسماعيل» (نتائج الأفكار) ١/٢١٧، والألباني (الإرواء) رقم ٥٣.
وللحديث شواهد من حديث أبي ذر، وأبي الدرداء، وحذيفة رضي الله عنهم، وانظر لتخريجها والكلام عليها (نتائج الأفكار) ١/٢١٦ ـ ٢١٨.

(٢) ساقط من المخطوط، واستدركته من الأصول.

(٣) ساقط من المخطوط، واستدركته من الأصول.

(٤) أخرجه: الطبراني (الدعاء) رقم ٣٧٠، وابن السني (عمل اليوم والليلة) رقم ٢٦، وغيرهما.
وضعفه الحافظ في (نتائج الأفكار) ١/٢١٩ وذكر له شواهد.

صُنع له، وأعوذُ بك من شرِّه وشرِّ ما صُنع له»[1].

رواه أبو داود والنسائي، وإسناده صحيح.

قال الترمذي: حديث حسن.

وفي الترمذي عن عمر رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«من لبس ثوباً جديداً فقال: الحمد لله الذي كساني ما أُواري به عورتي، وأتجمَّل به في حياتي، ثم عَمِد إلى الثوب الذي أخلق فتصدَّقَ به، كان في حفظ الله، وفي كنف الله، وفي سبيل الله[2]**، حيًّا وميتاً»**[3].

---

(١) أخرجه: أبو داود رقم ٤٠٢٠، والترمذي رقم ١٧٦٧، والنسائي في (السنن الكبرى) رقم ١٠٠٦٨، وأحمد ٣/ ٣٠ و٥٠، وابن حبان رقم ٥٤٢٠ و٥٤٢١، والطبراني (الدعاء) رقم ٣٩٨، وغيرهم.

وصححه الحاكم ٤/ ١٩٢ ووافقه الذهبي، والألباني (صحيح أبي داود) رقم ٣٣٩٣.

وحسنه الحافظ في (نتائج الأفكار) ١/ ١٢٥.

(٢) «سبيل الله» كذا في المخطوط كما هي رواية ابن السني، والذي في الترمذي وابن ماجة وغيرهما: «ستر الله».

(٣) أخرجه: الترمذي رقم ٣٥٦٠ وقال: حديث غريب، وابن ماجه رقم ٣٦٢٣، وأحمد ١/ ٤٤ رقم ٣٠٥، وابن أبي شيبة ٨/ ٤٥٣، و١٠/ ٤٠١، وعبد بن حميد رقم ١٨، وابن السني رقم ٢٧٣، والطبراني (الدعاء) رقم ٣٩٣، وغيرهم.

قال الدارقطني: والحديث غير ثابت. (العلل) ٢/ ١٣٨.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لايصح. (العلل المتناهية) ٢/ ١٩١.

وضعفه الألباني (الضعيفة) رقم ٤٦٤٩.

وفي مسند الإمام أحمد من حديث معاذ بن أنس، عن النبي ﷺ قال:

«من أكل طعاماً فقال: الحمد لله الذي أطعمني هذا، ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة؛ غفرَ اللهُ له ما تقدم من ذنبه. ومن لَبِس ثوباً فقال: الحمد لله الذي كساني هذا، ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة؛ غفرَ اللهُ له ما تقدم من ذنبه»[1].

وفي جامع الترمذي، عن عليٍّ رضي الله عنه قال:

كان أكثر دعاء النبي ﷺ يوم عرفة في المواقف:

«اللهم لك الحمد، كالذي نقول، وخيراً مما نقول، اللهم لك صلاتي، ونسكي، ومحياي، ومماتي، وإليك مآبي[2]، ولك ربِّ تراثي[3]، اللهم إني أعوذ بك من[4] [ب/١٠] عذاب القبر، ووسوسة الصدر، وشتات الأمر، اللهم إني أعوذ بك من شرِّ ما تجيء به الريح»[5].

---

(١) سبق تخريجه صفحة (٢٠).

(٢) في المخطوط: مآلي، والتصحيح من الأصول.

(٣) قال المناوي: «(تراثي) بتاء ومثلثة: ما يخلفه الإنسان لورثته من بعده، وتاؤه بدل من واو، فبيَّن المصطفى ﷺ بهذا أنه ما يورث، وأن مايخلِّفه غيره لورثته يخلِّفه هو صدقةً لله سبحانه، وفي الخبر: (إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه فهو صدقة)».
(فيض القدير) ٢/ ١٣٢.

(٤) تكررت (من) مرتين في المخطوط.

(٥) أخرجه: الترمذي رقم ٣٥٢٠، وابن خزيمة رقم ٢٨٤١، والمحاملي في (الدعاء) رقم ٦٢، وأبو نعيم في (أخبار أصبهان) ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، والبيهقي =

وفي أثر آخر معروف: «**اللهم لك الحمد كله، ولك الملك كله، وبيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله، علانيتُه وسِرُّه، وأنت أهل الحمد**»[1].

وهذا من أجمع الحمد وأحسنه.

وقد علَّم النبي ﷺ أمته الحمد المفرد والمضاعف، فلم يعلمهم في شيءٍ منه هذا الحمد المسئول عنه.

وفي صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: علمني كلاماً أقوله، قال: «[**قل**][2]: **لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله رب العالمين، لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم**» قال: هؤلاء لربِّي، فما لي؟ قال: «**قل: اللهم اغفر لي، وارحمني، واهدني، وارزقني**»[3].

= (شعب الإيمان) رقم ٣٧٧٩.

قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي.

وضعفه الألباني (الضعيفة) رقم ٢٩١٨، و(ضعيف الجامع) رقم ١٢١٤.

(١) أخرجه: أحمد ٥/٣٩٦ رقم ٢٣٣٥٥، والطبراني في (الدعاء) رقم ١٧٤٦ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

وعزاه المنذري في (الترغيب والترهيب) إلى ابن أبي الدنيا في كتاب «الذكر»، وعزاه السيوطي في (الحبائك) إلى محمد بن نصر في كتاب «الصلاة».

وضعفه: المنذري، والهيثمي (مجمع الزوائد) ١٠/٩٦، والألباني (ضعيف الترغيب والترهيب) ١/٤٧٨ رقم ٩٦٣.

(٢) ساقط من المخطوط، واستدركته من صحيح مسلم.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، رقم ٢٦٩٦.

وفي السنن عن[1] سعد بن أبي وقاص:

أنه دخل مع النبي ﷺ على امرأةٍ بين يديها نوى أو حَصَى تسبِّح به، فقال:

أُخبرِكِ بما هو أيسر عليكِ من هذا وأفضل[2]: سبحان الله عدد ما خلق في السماء، سبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد مابين ذلك، وسبحان الله عدد ماهو خالق، والله أكبر مثل ذلك، والحمد لله مثل ذلك، ولا إله إلا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك»[3].

فلو كان «الحمد لله، حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده» أفضل من هذا لعلمها[4] إياه.

وفي صحيح مسلم عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«أحبُّ الكلام إلى الله أربعٌ: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله،

---

(١) تكررت (عن) مرتين في المخطوط.

(٢) في المخطوط: وفضل.

(٣) أخرجه: أبو داود رقم ١٥٠٠، والترمذي رقم ٣٥٦٨ وقال: حسن غريب، وأبو يعلى في مسنده رقم ٧١٠، وابن حبان رقم ٨٣٧، والطبراني (الدعاء) رقم ١٧٣٨، والحاكم ١/ ٥٤٧ وصححه ووافقه الذهبي.
وحسنه الحافظ في (نتائج الأفكار) ١/ ٨١.
وقال الألباني: منكر (ضعيف الترمذي) رقم ٧١٧، و(الضعيفة) ١/ ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٤) في المخطوط: لعلمه.

والله أكبر، لا يضرُّ بأيِّهنَّ بدأت»[1].

ولو كان «الحمد لله، حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده» أفضل من هذا لكان أحب إلى الله منه.

وفي صحيح مسلم ـ أيضاً ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«لأَنْ أقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، أحبُّ إليَّ مما طلعت عليه الشمس»[2].

وروى إسرائيل، عن أبي سنان، عن أبي صالح، عن أبي سعيد وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ:

«إن الله اصطفى من الكلام: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، فإذا قال العبد: «سبحان الله» كَتَبَ له عشرين حسنة، أو حطَّ عنه عشرين سيئة، فإذا قال: «الله أكبر» فمثل ذلك، فإذا قال: «لا إله إلا الله» فمثل ذلك، [ب/١١] وإذا قال: «الحمد لله رب العالمين» من قِبل نفسه[3] **كُتبت له ثلاثون حسنة، وحُطَّ عنه ثلاثون سيئة»**[4].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، رقم ٢١٣٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، رقم ٢٦٩٥.

(٣) في المخطوط: نفسك، وصوبه في الهامش.

(٤) أخرجه: أحمد ٢/٢٠٣ رقم ٨٠١٢، ٢/٣١٠ رقم ٨٠٩٣، والنسائي في (السنن الكبرى) رقم ١٠٦٠٨، والبزار (كشف الأستار) رقم ٣٠٧٤، والطبراني (الدعاء) رقم ١٦٨١، والحاكم ١/٥١٢ رقم ١٩٢٩ وصححه ووافقه الذهبي. =

وفي صحيح مسلم عن أبي مالك الأشعري، عن النبي ﷺ أنه كان يقول:

«الطهور شَطْر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله» تملآن ـ أو تملأُ ـ مابين السماء والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجَّةٌ لك أو عليك، كلُّ الناس يغدوا؛ فبائعٌ نفسه فموبقها، أو مبتاعها فمعتقها»[1].

وقد روى ابن ماجة، والترمذي، من حديث طلحة بن خِراش بن عمر، عن جابر بن عبدالله قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«أفضل الذكر: «لا إله إلا الله»، وأفضل الدعاء: «الحمد لله»[2]».

وسئل ابن عيينة عن هذا الحديث، فقيل له: كان «الحمد لله» دعاءً؟ فقال: أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت لعبدالله بن جدعان يرجو نائله:

= وقال الهيثمي: رجالهما رجال الصحيح. (مجمع الزوائد) ١٠/ ٨٧.
وصححه الألباني (صحيح الجامع) رقم ١٧١٨.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، رقم ٢٢٣.

(٢) أخرجه: الترمذي رقم ٣٣٨٣، وابن ماجة رقم ٣٨٦٨، وابن أبي الدنيا في (الشكر) رقم ١٠٢؛ والنسائي في (السنن الكبرى) رقم ١٠٥٩٩، وابن حبان رقم ٨٤٦، والطبراني (الدعاء) رقم ١٤٨٣، والبيهقي (شعب الإيمان) رقم ٤٠٦١، وغيرهم.
وصححه الحاكم ١/ ٤٩٨ ووافقه الذهبي.
وحسنه الحافظ في (نتائج الأفكار) ١/ ٦٣ ـ ٦٤.
وحسنه الألباني (الصحيحة) رقم ١٤٩٧، و(صحيح الجامع) رقم ١١٠٤.

أأذكر حاجتي أم قد كفاني   حباؤك إنَّ شيمتك الحِباءُ
إذا أثنى عليك المرء يوماً   كفاهُ من تعرُّضه الثناءُ
كريمٌ لا يغيِّرهُ صباحٌ   عن الخُلُقِ الجميل ولا مساءُ[1]

فهذا مخلوقٌ اكتفى من مخلوقٍ بالثناء عليه، فكيف بالخالق سبحانه؟!

قلتُ: الدعاء يراد به دعاء المسألة، ودعاء العبادة، والمُثْنِي على ربه بحمده وآلائه داعٍ له بالاعتبارين؛ فإنه طالبٌ منه، وطالبٌ له، فهو الداعي حقيقة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [غافر/ ٦٥].

وروى ابن ماجة في سننه من حديث عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ حدَّثهم:

«أن عبداً من عباد الله قال: ياربِّ؛ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، ولعظيم سلطانك، فعظُمَت بالملكين، فلم يَدْريا كيف يكتبانها، فصَعَدا إلى السماء فقالا: ياربِّ؛ إن عبدك قال مقالةً لا ندري كيف نكتبها، قال الله عز وجل ـ وهو أعلم بما قال عبدُهُ ـ: ماذا قال عبدي؟ قالا: يارب؛ إنه قال: ياربِّ؛ لك الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، فقال الله عز وجل: اكتباها كما قال عبدي حتى يلقاني فأجزيه بها»[2].

---

(١) ديوان أمية بن أبي الصلت ١٧.

(٢) أخرجه: ابن ماجه رقم ٢٨٦٩، والطبراني (الكبير) ١٢/ ٢٦٤ رقم ١٣٢٩٧، و(الأوسط) رقم ٩٢٤٥، و(الدعاء) رقم ١٧٠٨، وابن مردويه في جزئه الذي انتقاه على الطبراني رقم ١٦٩، والبيهقي (شعب الإيمان) رقم ٤٠٧٧. =

وفي سنن ابن ماجة ـ أيضاً ـ من حديث محمد بن ثابت، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان يقول:

«**الحمد لله على كل حال، أعوذ بالله من حال [ب/ ١٢] أهل النار**»[١].

وفي مسند ابن أبي شيبة، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ مرَّ به [وهو][٢] يغرِسُ غِرَاساً، فقال:

«**ياأباهريرة؛ ماالذي تغرِس؟ قلتُ: غِراساً، قال: ألا أدلُّكَ على غِراسٍ خيرٍ من هذا؛ سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، تغرس بكل واحدةٍ شجرةً في الجنة**»[٣].

وفي سنن ابن ماجة، عن أبي الدرداء قال: قال لي رسول الله ﷺ:

= وعزاه المنذري والبوصيري إلى الإمام أحمد! (مصباح الزجاجة) ٣/ ١٩٠ ـ ١٩١.

وضعفه الألباني (ضعيف الترغيب والترهيب) ١/ ٤٧٧ رقم ٩٦١.

(١) أخرجه: الترمذي رقم ٣٥٩٩، وابن ماجه رقم ٢٥١ و٣٨٧٢، وابن أبي شيبة ١٠/ ٢٨١، وعبد بن حميد رقم ١٤١٧، والبغوي (شرح السنة) رقم ١٣٧٢ وغيرهم، وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وضعفه البوصيري في (مصباح الزجاجة) ٣/ ١٩٢، والألباني (ضعيف ابن ماجة) رقم ٨٣١.

وانظر (السلسلة الصحيحة) ١/ القسم الأول/ ٥٣١، رقم ٢٦٥.

(٢) ساقط من المخطوط.

(٣) أخرجه: ابن ماجة رقم ٣٨٧٥، والحاكم ١/ ٥١٢ وصححه ووافقه الذهبي.

وحسنه البوصيري في (مصباح الزجاجة) ٣/ ١٩٣.

وصححه الألباني (صحيح ابن ماجة) رقم ٣٠٦٩.

«عليك بـ«سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»، فإنها ـ يعني ـ تحطُّ الخطايا كما تحطُّ الشجرة ورقها»[1].

وفي الترمذي، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال:

«لقيتُ إبراهيم ليلةَ أُسْرِيَ بي، فقال: يا محمد:؛ أَقْرِئْ أمتك [مني] السلام، وأخبرهم أن الجنة طيبةُ التربةِ، عَذْبَةُ الماءِ، وأنها قِيعان، وأن غراسها: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»[2].

قال الترمذي: حديث حسن.

---

(١) أخرجه: ابن ماجه رقم ٣٨٨١ بسند ضعيف.

وله شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه: الترمذي رقم ٣٥٣٣، والطبراني في (الدعاء) رقم ١٦٨٨ و١٦٨٩، وأبو نعيم في (الحلية) ٥/ ٥٥.

وضعفه البوصيري في (مصباح الزجاجة) ٣/ ١٩٤، والألباني (ضعيف ابن ماجه) رقم ٨٣٢، و(ضعيف الجامع) رقم ٣٧٥٠.

(٢) أخرجه: الترمذي رقم ٣٤٦٢، ومن طريقه العلائي في (جزء في تفسير الباقيات الصالحات وفضلها) ٥٢، والطبراني (الكبير) ١٠/ ١٧٣ رقم ١٠٣٦٣، و(الأوسط) رقم ٤١٨٢، و(الصغير) رقم ٥٣٩، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) ٢/ ٢٩٢.

وحسنه بشواهده: الحافظ في (نتائج الأفكار) ١/ ١٠٢ ـ ١٠٣، والألباني (الصحيحة) رقم ١٠٥.

و«قِيعَان»: جمع قَاع، وهو المكان المستوي الفسيح الواسع في وطأةٍ من الأرض، يعلوه ماء السماء فيمسكه، ويستوي نباته.

(النهاية) لابن الأثير ٤/ ١٣٢ ـ ١٣٣، والعلائي (جزء في تفسير الباقيات الصالحات وفضلها) ٥٣.

والذي حُفِظ من تحميد النبي ﷺ في المجامع العِظَامَ كـ: خطبة الجمعة، والخطبة في الحج عند الجمرة، وخطبة الحاجة:

«الحمد لله، نحمدهُ ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولهُ»[١].

وفيها كلها «أشهد» بلفظ الإفراد، و«نستعينه» بلفظ الجمع، و«نحمده، ونستغفره» بلفظ الجمع.

فقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ:

«لما كان العبدُ قد يستغفر له، ويستعين له ولغيره؛ حَسُنَ لفظ الجمع في ذلك، وأما الشهادة لله بالوحدانية، ولرسوله بالرسالة فلا يفعلها أحدٌ عن غيره، ولا تقبل النيابة بوجهٍ من الوجوه، ولا تتعلق شهادة الإنسان بشهادة غيره، والمتشهِّد لا يتشهَّدُ إلا عن نفسه»، هذا معنى كلامه[٢].

فهذه جُمَل مواقع الحمد في كلام الله، ورسوله، وأصحابه، والملائكة، قد جَلَّيتُ عليك عرائسها، [و][٣] جَلَبْتُ لك[٤] نفائسها، فلو كان الحديث المسئول عنه أفضلها، وأكملها، وأجمعها ـ كما ظَنَّهُ الظانُّ ـ لكان واسِطة عِقْدِها في النِّظَام، وأكثرها استعمالاً في حمد ذي الجلال والإكرام.

---

(١) سبق تخريجه صفحة (٢٢).

(٢) وانظر (تهذيب السنن) ٣/ ٥٤ فقد ذكر كلام شيخ الإسلام هناك أيضاً.

(٣) زيادة يقتضيها الكلام.

(٤) في المخطوط: عليك، وما أثبته أصح.

فالحمد لله بمحامده التي[1] [حمد][2] بها نفسه، وحمده بها الذين اصطفى، حمداً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى.

وصلى الله على سيدنا محمدٍ النبي الأمِّي، وآله، وصحبه، وسلَّم[3].

---

(١) في المخطوط: الذي، والتصويب في الهامش.

(٢) ساقط من المخطوط.

(٣) جاء في نهاية المخطوط من النسخة ب: حُرِّر سنة ١٣٣٨.

الفهارس العامة

فهرس الآيات

﴿ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر/ ٧٤]	٨
﴿ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزمر/ ٧٥]	٧
﴿ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر/ ٦٥]	٣٩
﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [التغابن/ ١]	٨

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

فهرس الكتب

فهرس الموضوعات

فصلٌ